النقد الذاتي بعد الهزيمة

الدكتور
صادق جلال العظم



النقد الذاتي بعد الهزيمة

تأليف

د صادق جلال العظم

النقد الذاتي بعد الهزيمة

النقد الذاتي بعد الهزيمة

تأليف: د صادق جلال العظم

تصميم الغلاف: باسم صباغ

الإخراج: محمد غيث الحاج حسين

طبعة جديدة: نيسان /2007 م/

التوزيع في سورية:

دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع

دمشق - ص ب: /9838/

هاتف/ فاكس: /6133856/ 11 00963

جوال: /266681/ 94 00963

البريد الالكتروني: ADDAR@mamdouhadwan.net

الدكتور صادق جلال العظم

النقد الذاتي بعد الهزيمة

«تتحول الحضارة حينما يتحول فجأة عنصرها المضطهد ـ مذلة العبد وكدح الشغيل ـ إلى قيمة. أي حينما يكف المضطهد عن محاولة الهروب من ذله ليطلب فيه خلاصه، وحينما يكف الشغيل عن محاولة الهروب من كدحه هذا ليجد فيه مبرر وجوده. المصنع الذي لا يزال أشبه بكنيسة الدياميس يجب أن يصبح كالكاتدرائية، وعلى الإنسان أن يرى فيها, عوضاً عن الآلهة, القوة الإنسانية وهي تصارع الأرض».

اندريه مالرو

1933

تقديم بعد طول انقطاع

في المناسبات الكثيرة التي كانت تجري فيها الأحاديث عن هزيمة اليوم الخامس من حزيران (يونيو) سنة 1967, وعن مفاعيلها المستمرة وآثارها المتمادية في الحياة العربية, كنتُ أسمع رأياً يتكرّر ويقول بأنه من أصل المادة الغزيرة التي تم انتاجها كتابة في العالم العربي بعد الهزيمة، وتحت عناوين تتناول الهزيمة من وجوهها جميعاً تقريباً، لم يبق في الذاكرة الجمعية العربية (المثقفة على أقل تقدير) سوى ثلاثة أعمال هي: قصيدة نزار قباني "هوامش على دفتر النكسة", ومسرحية سعد الله ونّوس"حفلة سمر من أجل 5 حزيران", وكتابي "النقد الذاتي بعد الهزيمة". وأريد أن أضيف هنا أنه أثناء بعض تلك الأحاديث كانت الحميَّة تأخذ, أحياناً, السوريين من الموجودين باتجاه لفت انتباه الجميع إلى أن الأعمال المذكورة كلها خرجت من سوريا، أي أنها جاءت بقلم شاعر سوري وبقلم مسرحي سوري وبقلم مُفكّر سوري, مع الإعتراف الفوري بفضل لبنان الكبير، وبيروت تحديداً، عليهم وعلى أمثالهم جميعاً.

إن قصيدة نزار متوفّرة للقارىء في دواوينه ومجموعاتهِ الشعرية المتداولة دوماً في أسواق الكتب، كما أن مسرحية سعد الله في متناول يد من يطلبها عبر أعماله المطبوعة والمنشورة على امتداد العالم العربي كله، أما كتاب "النقد الذاتي بعد الهزيمة" فبقيَ مفقوداً ونافداً من الأسواق لمدة تزيد عن ربع قرن. وبتحديد أكبر منذ آخر حرب نظاميّة عربيّة مع إسرائيل، أي حرب تشرين (أكتوبر) سنة 1973. بعد هذا التاريخ توقفت دار الطليعة في بيروت (الناشر الأول للكتاب، 1968) عن إعادة طباعة الكتاب بعد أن كان قد مرَّ بـ أكثر من 10 طبعات متتالية بين سنة 1968 وسنة 1973 (على الرغم من المنع والمصادرة في كثير من الدول العربية) بما في ذلك الطبعات المستقلة التي تمت في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لذا أريد أن أتقدم بخالص الشكر وعميق الامتنان إلى دار ممدوح عدوان للنشر وبصورة خاصة إلى روح الدار وصاحبتها السيدة إلهام عبد اللطيف عدوان على فكرتها ومشروعها بإعادة إحياء الكتاب ونشره من جديد ليأخذ مكانه إلى جانب العملين الآخرين اللذين ارتبط بهما دوماً، على ما يبدو، في أذهان القرّاء وليكون متوفراً مثلهما في الأسواق، كما في متناول أجيالنا الطالعة التي قد لا تعرف عن الهزيمة العربية الكبرى في

القرن العشرين إلاّ الروايات الرسمية التي صنعتها أنظمة الهزيمة بنفسها وأشاعتها هي هي بذاتها.

بهذه المناسبة، عدتُ إلى الكتاب وقرأته فوجدتُ أنه شاخَ بلا شك, ولكن ليس إلى الحد الذي كنتُ أظن وأتوقع. أما الحكم الأخير في هذه المسائل فمتروكٌ لكل قارىء وفقاً لظروفه وقناعاته واهتماماته وثقافته، وبخاصة بالنسبة للأجيال التي لم تتعرَّف على الهزيمة إلاّ سماعاً أو قراءةً أو عبر ذاكرة الطفولة. أما تقديري الشخصي اليوم, فيتلخص بأنه ما زال في الكتاب شيء ما هامّ يمكن أن يقوله إلى الأجيال المعاصرة بحيث تعرف، على أقل تعديل، من أية مواقع ومن أية أحداث ومن أي تاريخ قريب ومن أية اخفاقات جاء الواقع الراهن الذي تعيشه.

لا شك أن علامات التسرّع والارتباك ظاهرة في نص الكتاب, لأني ألّفته وقتها بسرعة كبيرة وتحت ضغط احتقان نفسي شخصي وجماعي هائل ليس نتيجة الهزيمة وحدها، بل أيضاً نتيجة الطريقة "شبه المستحيلة" التي تمتّ بها الهزيمة والأثر الإنهياري المُهول الذي تركه ذلك السقوط اللحظي المريع في جيلنا – جيل الستينيات كما يسمى أحياناً- بأكمله. ومما زادَ في بؤس الحال التي قمت فيها بتأليف الكتاب, إدراكي الشخصي وقتها, بأن حالة من الانكار البائِس والهروب اللامسؤول واللامعقول قد سيطرت فوراً على المهزومين, شبيهة بتلك الحالات التي تنتاب بعض المرضى الذين يعجزون عن الإقرار لأنفسهم بمرضهم فينكرون واقعة المرض سلوكاً وتعبيراً وتمويهاً وهلوسة لأنّ واقع الحال يحملهم ما لا يُطاق.

دفعتني حالة الإنكار والهروب هذه الى العمل بمزيد من السرعة (والتسرّع أيضاً) لإصدار كتابي مع الإصرار الشديد على إستخدام تعبير "الهزيمة" لوصف ما حدث بدلاً عن عبارة "النكسة" التي كانت قد دخلت حقل التداول الرسمي والفكري والشعبي بغرض تمويه حقيقة ما حدث ووقع، وبالفعل كان كتاب "النقد الذاتي بعد الهزيمة" أول عمل واسع الانتشار يُسمِّي الهزيمة باسمها علناً وصراحة وعلى رؤوس الأشهاد وبلا أية محاولة للتلطيف والتهوين على المكتوين بنارها ونابالمها.

من العلامات المُذهلة على حالة الانكار المذكورة قيام أحد أبرز قادة حركة القوميين العرب في لبنان يومها، محسن إبراهيم، وأحد أهمّ المُنظِّرين للناصرية والمُدافعين عن الخط الناصري في العالم العربي بنشر مقال في مجلة "الحرية" الصادرة في بيروت فوراً بعد الهزيمة يحمل عنواناً يفسِّر نفسه بنفسه: "كلاّ لم يخطىء عبد الناصر ولم يُهزم العرب" (14/6/1967).

أما في دمشق فقد كان الشعار المتداول بكثافة هائلة رسمياً وشعبياً قبل الهزيمة بأيام يقول: "لن يمرّوا"، وبقي الشعار ذاته متداولاً لفترة مديدة بعد أن مرّوا وقضي الأمر وانتهت الحفلة. وفي القاهرة ظهرت مريم العذراء فجأة

في كنيسة تحمل اسمها في ضاحية الزيتون, وتحوَّل الظهور الى حالة شبه هستيرية بفعل تبني أجهزة الاعلام المصرية له (وعلى رأسها صحيفة

"الأهرام" الرصينة!) وترويجها المثير لمعناه العجائبي النافي للهزيمة (عالجت مسألة ظهور العذراء بشيءٍ من الاستفاضة في كتابي: "نقد الفكر الديني"). وكل من عاصر تلك الحقبة البائسة والمعتمة يذكر بلا شك ما كان يتكرر على أسماعنا ليلاً نهاراً من أن "النكسة" أخفقت في تحقيق أهدافها لأن الأنظمة العربية التقدمية لم تسقط ولأن الطيارين العرب، وفي مصر تحديداً، لم يصابوا بأي أذى في الحرب ولأنهم على أتمّ الاستعداد لـردّ الصاع صاعين للعدو الاسرائيلي ما أن يقوم الاتحاد السوفياتي بتزويدنا بطائرات جديدة تحلّ محل تلك التي خسرناها في اللحظات الأولى من الهزيمة.

في شهر أيار (مايو) 1967 أمر الرئيس جمال عبد الناصر الجيش المصري بالتمركز بكل قواته وأسلحته في سيناء وعلى طول الحدود مع إسرائيل – على الرغم من أن جزءاً لا يُستهان به من هذا الجيش كان في اليمن يساعد الجمهورية الفتية هناك على البقاء والاستمرار. أطلق هذا التحرّك دينامية سياسية- عسكرية عربية وإسرائيلية تصاعدية بلغت ذروتها الحاسِمَة في صباح يوم الإثنين 5 حزيران. لكن قبل ذلك اليوم كان قد لاحَ للجميع في الجانب العربي وكأنَّ لحظة تحرير فلسطين المُنتظرة (على طريقة المهدي المُنتظر) قد جاءت. وبالتالي، طغتْ على العالم العربي موجة عارمة من التعبئة النفسية والعاطفية التفاؤلية الهائلة بكل آمالها الشاهقة وتوقعاتها الظفراوية المنفلتة من كل عقال وعلى المستويات كافة: شعبياً ورسمياً وعسكرياً وإدارياً وجامعياً وفكرياً وطلابياً الخ...

أذكر أنه صبيحة يوم اندلاع الحرب أيقظني رنين جرس التلفون في منزلي في بيروت في الصباح الباكر, فوجدت أدونيس على الطرف الآخر من الخط يتصل ليُعلمني بأن الحرب قد بدأت وبأن الطائرات الاسرائيلية تتساقط والجيوش العربية تتقدم وفقاً لأجهزة الاعلام العربية (الإذاعات وراديو الترانزيستور في تلك الأيام) ووفقاً للبيانات العسكرية الرسمية أيضاً. تبادلنا الحديث عن الحرب باطمئنان وبلا قلق زائد إذ أن فكرة الهزيمة لم تخطر في بال أحد, كما أن احتمال الانكسار العربي لم يكن وارداً – أسوأ

الاحتمالات كانت لا تتعدَّى، في تصوّراتنا الواهِمة والقاصرة، نوعاً من التعادل الحرج أو التوازن الجديد بيننا وبين إسرائيل.

ليس بالامكان مقارنة حال التعبئة العاطفية التفاؤلية والحماسة الهائلة والنشوة الانتصارية العارِمة التي سادت العالم العربي (ومسَّتْنا جميعاً بسحرها الخادِع), في الفترة الواقعة بين تمركز الجيش المصري في سيناء ولحظة إندلاع الحرب, إلاّ بالحالة المشابهة التي سادت عالمنا العربي يوم أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس في صيف سنة 1956 وما تبع ذلك من أحداث جسام. ولا أعتقد أن أحداً من الجيل الذي أنتمي إليه قد شفيَ حقاً من ضربة السقوط المُفاجىء من هذا الارتفاع الشاهِق إلى قعر هاوية الهزيمة السحيق، وكله خلال لحظات معدودات.

في فترة التعبئة وانتظار الحرب هذه كنت أتناقش مع الأصدقاء والزملاء والمعارف والمناضلين والمفكرين في بيروت ودمشق في الأحداث الجارية في محاولة للتوصل إلى تقدير عقلاني ومتوازن ما لحقيقة ما يجري في كل من الساحات العسكرية والسياسية والدولية التي كانت كلها مفعمة بالمناورات والتمويهات والمخادعات البادية للعيان. كنا نتابع عدد الدبابات عند العدو وعندنا. كنا نقارن عدد الطائرات الحربية وغير الحربية عنده وعندنا. كنا نلحظ عديد الجيوش المحتشدة على طرفي الحدود ليتبيَّـن لنا في الأيام الأخيرة قبل إندلاع الحرب أن إسرائيل تمكّنت من حشد جيش على حدودها يفوق بعدده كلّ ما تمكنت مصر وسوريا والأردن مُجتمعة من حشده من رجال لخوض معركة تحرير فلسطين. كانت مصادر معلوماتنا غربية كلها على الرغم من المنع والمصادرة في الدول العربية كلها باستثناء لبنان، وكنا نشك فيها بقوة في تلك الأيام الاّ أنها كانت المصادر الوحيدة المتوفرة باستثناء بعض التسريبات الآتية من الاتحاد السوفياتي وبعض دول الكتلة الاشتراكية في أوروبـا والمنقولة لنا بدورها بواسطة أجهزة الاعلام الغربية ذاتها.

أذكر أنني توصلت مع بعض الأصدقاء في بيروت ودمشق إلى سيناريو ما بالنسبة للحرب ولاحتمالات مجراها وترجيحات نتائجها استناداً إلى سابقة قريبة, كناقِد شاهدناها وتابعناها, وأقصد الحرب الطاحنة التي نشبت بين الباكستان والهند سنة 1965 في وقت كانت الباكستـان ما زالت دولة واحدة مُوحَّدَة مع البنغال. كان السيناريو الذي رجّحنا حصوله محافظاً جداً بمعايير ما كان سائداً حولنا من سيناريوهات انتصارية فوْريّة تُطرح بحماسة كاسِحة لكل ما هو في طريقها وبعاطفية إندفاعيّة لا نظير لها.

وقياساً على سابقة الحرب الهندية – الباكستانية كان السيناريو المقصود يقول أن الحرب العربية - الإسرائيلية ستنشِب قريباً وبعد أن تقوم الجيوش المتطاحنة بتدمير دبّابات وطائرات وأعتدة بعضها البعض وتقوم بضرب بعض المنشآت الحيوية لدى الطرف الآخر وتقتل وتجرح وتأسر أكبر عدد ممكن من جنود العدو ستتدخل الدول العظمى بقوة، وتحديداً الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، عبر هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن لترتيب إعلان لوقف إطلاق النار تليه انسحابات عسكرية إلى الحدود السابقة إلى آخر الترتيبات التي كنا قد شهدناها في حرب الهند والباكستان التي أعادت التوازن التقليدي بين البلدين بخسارة نسبية تحملتها الباكستان نتيجة الحرب.

ومع أن هذا السيناريو بدا لي واقعياً جداً وعقلانياً جداً ومُرجّحاً جداً، إلاّ أن أي تعبير عنه أو عن التوقعات التي ينطوي عليها في الأجواء التفاؤلية المحمومة السائدة عربياً قبل قليل من الخامس من حزيران كان يُتّهم فوْراً بالإنهزامية والعدمية والتشاؤمية حتى في الجلسات الخاصة وحلقات النقاش المغلقة, علماً بأنّ أحداً لم يكن ليجرؤ أصلاً على البوح بها أو بمثلها بصورة علنية، لأنّ السيناريو هذا يُسقِط احتمال هزيمة إسرائيل هزيمة مُنكرة ولأنه يُسقِط معه فكرة حتميَّة تحرير فلسطين، في الوقت الحاضر على أقلّ تقدير.

أما بعد يوم الخامس من حزيران فقد بدا السيناريو ذاته وكأنه حلم ليلة صيف في ورديّته وتفاؤليته ولاواقعيته ولاعقلانيته بالقياس إلى ما حَدَث فعلاً في ذلك النهار. وأترك للقارىء مهمّة التوصّل إلى الاستنتاجات التي يراها مناسبة واستخلاص العِبَر التي يعتقد بأنها مُفيدة بعد قراءة الكتاب.

صادق جلال العظم

بيروت، آذار (مارس) 2007

راهن الهزيمة/ راهنية الكتاب النقدي

قبل أربعين عاماً عاش العالم العربي هزيمته الكبرى في القرن العشرين، التي استأنفت، في شروط مغايرة، هزيمة محمد علي باشا في القرن التاسع عشر. أراد صادق العظم، في كتابه "النقد الذاتي بعد الهزيمة"، أن يحلّل أسباب الهزيمة، وأن يقترح، نظرياً، ما يردّ عليها، قبل أن يدرك، مثل كثير غيرها، أنّها هزيمة متوالدة، لا تصدر عن "مؤامرات خارجية"، بل عن عجز عربي مقيم، تتوازعه الشعوب والسلطات معاً. وهذه الهزيمة المتوالدة، التي تردّ على كل هزيمة بهزيمة جديدة، هي التي تجعل من كتاب د. العظم يحتفظ براهنيته، وإنْ كانت تحوّلات الهزيمة إلى "ظاهرة طبيعية"، تقضي بأسئلة جديدة.

ينطوي هذا الكتاب، الذي تأمل هزيمة الخامس من حزيران عام 1967، على شهادات ثلاث: شهادة أولى على نبل الفكر النقدي واغترابه، وشهادة ثانية على بنية اجتماعية عربية محكومة بركود يتاخم الاستنقاع، وشهادة ثالثة على مآل قضية فلسطينية، عُرفت بـ "قضية العرب الكبرى"، ذات مرّة. وسواء كانت هذه الشهادات الثلاث منقوصة، أو غير منقوصة، فإنّها تشير إلى واقع عربي جدير بالرثاء، أعطاه الاقتصادي المصري د. فوزي منصور، قبل سنوات، صفة محدّدة هي: "خروج العرب من التاريخ".

ينتمي صادق العظم إلى عقول عربية قليلة حوّلت الثقافة إلى مداخلة نقدية، تتعامل مع القضايا الاجتماعية ـ الوطنية المعيشة، بعيداً عن التجريد المدرسي، وبعيداً أكثر عن "أوهام الأصالة" و"فضائل الخصوصية" ذلك أنّه أدرك أن العالم العربي يعيش، شاء أم أبى، في زمن كوني، وأنّ الزمن الأخير يقارن بين منجزات شعب وآخر، دون أن يلتفت إلى "أمجاد قديمة"، حقيقية كانت أو متوهّمة. تتكئ المقارنة النقدية، التي مارسها "الفيلسوف التربوي"، على عقل برهاني يعتمد المقارنة، مؤكداً أنّ جدارة كل مجتمع تقاس بجدارة مجتمع آخر، لأنّ المجتمعات الإنسانية لا توجد فرادى. وهذا التصوّر، الذي لا يتوقف كثيراً أمام العنصرية الصهيونية وآلة الحرب الإسرائيلية القاتلة، فهي أمور لها شكل البداهة، هو الذي يأمر العقل النقدي بالمقارنة بين مجتمع استيطاني حديث ومجتمع عربي "ينوي التحرير"، مكتفياً بالتقليد وإعادة إنتاج التقاليد. اعتماداً على مبادئ العقل النقدي، تأمل صادق العظم أسباب هزيمة حزيران، ونقد، لاحقاً، "الممارسة والنظرية" في المقاومة الفلسطينية، وقارب " الحقبة الساداتية"، وأعطى رأياً في علاقات

المعتقد الديني بالمتخيّل الروائي، وساجل وحاور قدر ما استطاع. كان فيما ذهب إليه، مصيباً كان أو محدود الإصابة، واضحاً، لا يعرف التلعثم و"المجاملات النظرية" متسقاً، لا يميل إلى المواقف الموسمية. أراد في مساهماته النظرية ـ السياسية أن يكون مثقفاً حديثاً، يربط بين المعرفة الأكاديمية وأسئلة الحياة، وأن ينظر إلى أفق مجتمعي مغاير، ينقض القديم بالجديد، ويواجه استبداد العادات المتوارثة بيقظة العقل المتجدّدة. مارس نقده حرّاً، رافضاً تبرير الهزائم القاتلة باسم شعارات مستقبلية، ورافضاً أكثر وضع مسؤولية الإنسان خارجه، ذلك أنّ المستقبل محصلة لتصرّف الإنسان بالحاضر. بل أنّ الحاضر المعيش هو الزمن "الجوهري" الوحيد، فهو ما انتهى إليه الماضي وهو الذي يتخلّق فيه المستقبل. وكشف في ممارساته النقدية الحرّة عن العلاقة الوثقى بين العقل والحريّة، لأنّ العقل يتكوّن في حرية الرفض والقبول والاختبار، منتقلاً ممّا يعرف إلى ما لا يعرف، على مسافة شاسعة عن عقل متكوّن مستقر، قطع معه صادق العظم قطيعة كاملة.

ومع أنّ العقل الإطلاقي المتكلّس، الذي يرتضي بالعادة ويقدّسها، يستطيع أن يغدق على العظم صفات التطاول والمروق والعبث بما لا يجوز العبث به، فإنّ البرهان الجلي على ما قال به قائم، إلى حدود الفضيحة، في واقع عربي متداع، يعيد إنتاج بؤسه، محقّقاً ما يُدعى اليوم بـ "الاستثنائية العربية"، أي تفرّد المجتمعات العربية برفض قواعد الحياة الديمقراطية. وواقع الأمر أنّ هذا "التفرّد" الذي لا يقبل به الحس الإنساني السليم، هو الذي صيّر كلّ معركة عربية هزيمةً، وكل هزيمة مقدّمة أكيدة لهزيمة لاحقة.

في مطلع القرن العشرين، عام 1906 تحديداً، أصدر نجيب عزوّري كتاباً، حظي ببعض الشهرة عنوانه: "يقظة الأمّة العربية" فسّر الكاتب الذي كان صحفياً نشيطاً، رثاثة الوضع العربي بالسيطرة العثمانية، مؤمناً بأنّ التحرّر من هذه السيطرة مدخل إلى زمن ذهبي جديد، يعيد للأمّة مجدها الغابر، ويتيح لها أن تلحق هزيمة كاسحة أكيدة بمشروع جهنمي قادم هو: المشروع الصهيوني. رحل العثمانيون وازداد الوضع العربي تداعياً، إلى أن جاء قسطنطين زريق، في أوائل العقد الخامس من القرن الماضي، ووضع كتابه "في الفكر القومي"، معتبراً أنّ أفق العالم العربي السويّ مرتبط بمشروع قومي عربي متبلور. وما أن جاء سقوط فلسطين ـ 1948 ـ حتى رُحّلت المسؤولية إلى التجزئة العربية و"الأنظمة المتواطئة"، التي أسقطتها، سريعاً، حركة شعبية، جاءت بأنظمة وعدت بالقضاء على التخلّف والتجزئة وجعلت

من استعادة فلسطين "قضية العرب الكبرى في كل مكان". أما الاختبار الأعظم لـ "جوهر العروبة"، فأتى مع هزيمة حزيران، التي أعطت "القضية الكبرى"، في أطوار متراجعة متتابعة، مسميّات متلاحقة: الصراع العربي ـ الإمبريالي، الصراع العربي ـ الصهيوني، الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الصراع الفلسطيني والإسرائيلي، وصولاً إلى "اتفاق أوسلو"، الذي اختزل "فلسطين التاريخية" إلى جملة سجون صغيرة متجاورة. والواضح في هذا كلّه أمران: تجدّد الهزائم في شروط اجتماعية ـ سلطوية مختلفة، وإعادة إنتاج علاقات التخلّف بشكل متجدّد، بما يسمح بهزائم متوالية، "تخرج العرب من التاريخ".

نقد صادق العظم، في كتابه "النقد الذاتي بعد الهزيمة"، بنية اجتماعية عربية ثابتة في هزائمها: فهي مهزومة في الزمن العثماني، وهي مهزومة في فترة ما قبل الاستقلال، وهي مهزومة أكثر في زمن "دولة الاستقلال"، ولا ينفتح واقعها الراهن، إذا استمرّت "الاستثنائية العربية"، على آفاق مختلفة. وبداهة، فمن السخف كل السخف أن يشتق العقلُ الهزيمة من "الجوهر العربي"، وأن يشتق هذا الجوهر من طبع أبدي مهزوم، ففي هذا ما يحوّل النصر والهزيمة إلى سؤال مستحيل، وما يحوّل النقد إلى أمرٍ نافل لا ضرورة له. مع ذلك فإنّ البحث عن محاصرة الهزيمة يقضي بالاعتراف الواضح بها، دون بلاغة أو تدليس، فمن أراد شيئاً عليه أن يعرف. اسمه. ولعلّ مواجهة الزيف بالحقيقة، أي الاعتراف بالظواهر واضحة، إذ الهزيمة هي هزيمة وإذا النصر هو النصر، هي فضيلة كتاب صادق العظم الأولى، الذي يرسي النقد الواضح على تصوّر لا يفصل بين الكلمات ومواضيعها.

عالج العظم ظواهر السلب التي حايثت مجتمعاً متخلّفاً، بلغة معينة، أو وحدة الأيديولوجيا النظرية والأيديولوجيا العملية، بالمعنى المجتمعي، بلغة أخرى. توقف، بأسلوب سجالي، أمام خمس ظواهر أساسية: الجهل بالذات وبالآخر، أو الجهل بحقائق جملة الأطراف التي اندرجت، ذات يوم، في الصراع بين "القوى الرجعية" و"القوى التقدّمية" والتبرير، الذي يرحّل الوقائع عن مواقعها الحقيقية إلى مواقع وَهمية، بما يبرّئ "العرب" من المسؤولية، ويرى في الهزيمة "ظاهرة غير أخلاقية"، أشرفت عليها قوى بعيدة عن "الفضائل العربية". والتلفيق، الذي يجزّئ الوقائع وينسى أن يوحّد بينها، كأن يفصل البعض بين أسباب الهزيمة وممارسات السلطات الحاكمة، أو أن يقرأ معارك حديثة بمعايير منقطعة عن الزمن الحديث، أو أن يبحث عن معادلة مستحيلة، تشتق التكنولوجيا الحديثة من "الفروسية العربية". وهناك

تلك "القَدَرية" المتجدّدة، التي تذيب الوقائع اليومية في ثنائيات الكفر والإيمان والرشاد والضلال والرذيلة والفضيلة، كما لو كان "أعداء الإسلام" ينتصرون على أعدائهم بالإيمان لا بغيره. وصولاً، طبعاً، إلى "مواطن لا وجود له" يمسح المصالح الوطنية بمصالحه العائلية والقبلية والطائفية، محوّلاً الوطن إلى مكان محايد، يتعرّف بالمصلحة ونقيض المصلحة، لا أكثر.

أراد صادق العظم، وهو يحلّل مظاهر السلب إثْرْ هزيمة حزيران، أن يحلّل الظواهر الاجتماعية التي تقود لزوماً إلى الهزيمة، قبل زمن حزيران وبعده. فحلّل صادق، بهذا المعنى، التخلّف، من حيث هو، قبل أن يحلّل مهدي عامل السياسات السلطوية، التي تؤمّن شروط "تنمية التخلّف"، وتقترح أسس "علم تجديد الهزيمة"، ذلك أنه السلطة السياسية المسيطرة في العالم العربي استأثرت، منذ ولادة "دولة الاستقلال" بـ "القرار الوطني" محوّلة المجتمع إلى استطالة زائدة لا ضرورة لها والسؤال المشروع، بالتأكيد، هو التالي: ما الذي يجعل المثقّفين العرب، من نجيب عزوّري إلى طه حسين، ومن قسطنطين زريق إلى ياسين الحافظ، ومن مهدي عامل إلى فوزي منصور وسعدالله ونوس، يواجهون مجتمعاً يجمع، بثبات، بين الهزيمة والتخلّف؟.

نقد صادق العظم، في كتابه، أفكاراً مختلفة، توزّعت على اليمين واليسار مشيراً، بقدر، إلى فكر عربي شبه متجانس، يُغَلِّب المجرّد على المشخص، ويحوّل تغيير الواقع إلى عملية تذهين فقيرة. ومع أنّ السلطة السياسية لم تأخذ في خطابه الموقع الذي ستأخذه، لاحقاً، في خطاب مهدي عامل، فقد أحال عليها في مواضيع مختلفة، تمس الإنتاج والسياسات التعليمية والوحدة المفترضة بين النظرية والممارسة. وواقع الأمر أنّ العظم، وهو الليبرالي الماركسي، لم يكن يؤمن بذلك الفصل الشكلاني بين "اليمين" و"اليسار"، ولا بتلك البلاغة العائمة عن "التقدّم" و"التقدميين"، لأنّه كان، ولا يزال، يدافع عن إمكانيات الحداثة الاجتماعية، التي تمدّ الإنسان بمنظور حداثي للعالم. فالاستقلال في بلد متخلّف يلغي معنى الاستقلال، مثلما أنّ الوعي المتخلّف يبدّد معنى الأفكار المتقدّمة. هذا المنظور الحداثي، الذي يرفض اختصار الصراع مع إسرائيل إلى قاموس نفعي فقير، جعله، وهو يعالج هزيمة حزيران، يتحدّث عن تصوّر علماني للعالم، يحرّر "العقل المحارب" من الأساطير والخرافات والضمان المتعالي المجاني، وعن العلم كقوّة اجتماعية منتجة، وعن العقل المبادر الذي يختار حرّاً إجابات مطابقة، وعن تحرّر المرأة الذي هو شرط تحرّر المجتمع، وعن الإنتاج الوطني الذي لا يكون

عقلانياً إلاّ إذا أخذ بمعايير عقلانية، دعى في هذه الأفكار إلى ثقافة حداثية، تنتج فرداً ينتمي إلى إمكانياته العقلية الحرّة، وإلى وطن لا يلتبس بالمراجع العضوية الفقيرة. ولهذا يمكن أن يُقرأ الكتاب الذي نحن بصدده في مستويين: مستوى أول يحيل على واقعة تاريخية أسبابها قابلة للتفسير، ومستوى ثان، أكثر عمقاً، يحيل على ثقافة الحداثة الاجتماعية، التي ترى إلى النظر في ممارسته، وإلى الخطاب في آثاره، وإلى العلم في تطبيقاته، وإلى العقل في اللغة التي يستعملها، وترى، تالياً، الهزيمة المتجدّدة في المراجع الثابتة التي تنتجها. كان سؤال صادق العظم، في كتاباته المختلفة، هو التالي: من أين يأتي التخلّف، وما هي الآثار الفاعلة الناتجة عن التخلّف؟ هذان هما السؤالان اللذان طرحهما صادق العظم، بشكل سجالي، منذ أكثر من أربعين عاماً حتّى اليوم.

في كتابه الصادر حديثاً: "الاغتراب في الثقافة العربية"، استأنف د. حليم بركات أسئلة صادق العظم في سياق آخر. درس الأخير أسباب الهزيمة في زمن بدت الهزيمة فيه قابلة للتجاوز، فلم تكن الأنظمة قد استقرّت قي قرار العجز، ولم يكن الفضاء الشعبي قد سقط في "شعبوية إيمانية" تهجس بعذاب القبر وترحّل أسئلة فلسطين إلى زمن غير منظور، ولم تكن "فلسفة التقدّم" قد تناثرت إلى أوصال ممزّقة صعبة التوحيد. رصد حليم بركات سيرورة الهزيمة الفاعلة منتهياً إلى مقولتين أساسيتين: الأولى منهما قال بها صادق العظم، تتمثّل بـ "العائلة" مرجعاً للفعل والنظر يحدّد معايير الفرد ومعنى الوطن والأخلاق والفضيلة. أما الثانية، فهي تلك التي لم يتوقعها العظم ولا غيره، أي: العجز، الذي يضع أسئلة التاريخ في فضاء ويضع الإجابات العربية عنه في فضاء آخر، قصيّ وبعيد، كما لو كان من عالم آخر.

ومع أنّ في العالم العربي ما يوهم بحراك اجتماعي، أي بتمرّد على العجز والهزيمة، فهذا الحراك هامشي فقير، بسبب تجانس المنظور السلطوي ومنظور "الشعبوية القدرية" اللذيْن يختلفان في المضمون ولا يختلفان في البنية. فالأول في معظم الحالات، منهما قمعي وحيد الصوت لا يعترف بالآخر، والثاني إيماني يقيني يدّعي احتكار الحقيقة المطلقة والغائب، في الحالين، هو الواقع المعيش الذي أدارصادق العظم حديثه حوله. وفي الحالات جميعاً أنتجت الهزيمة، في طورها الأول، أزمة اجتماعية، عثرت السلطات على حلها في سياسات تفقر المجتمع وتدفنه، وعثر المجتمع المدفون على حلها في "ميتافيزيقا الخلاص النهائي"، الذي يستدعي "زمناً

راشداً" لا يعود، أو ينتظر "حلاً مباركاً" لن يأتي. وواقع الأمر أنّ صادق العظم وضع كتابه في زمن مأزوم يعلن، رغم ارتباكه، أنّ تجاوز الأزمة ممكن، لأنّ الشعور بالأزمة تعبير عن وجود حيّ وعن إرادة في الدفاع عن الحياة. بينما وضع حليم بركات كتابه في زمن "موت الأزمة"، أي موت المجتمع، فلا السلطات العربية قادرة على تجديد ذاتها، بعد أن استقرّت في "الاستثنائية ـ الفضيحة"، ولا "القدرية المطلقة"، المنتصرة شعبوياً، معنية بشؤون الأرض. والمتبقي الأخير، في الحالين، هو "الخصوصية الشرقية"، التي توزّع على طرف إنساني الاستبداد والفساد والعجز والجهل والإفقار، وتوزّع على طرف آخر، الديمقراطية والعلم والتقنية ودولة القانون وحقوق المواطنة.

إذا كان "تحرير فلسطين" فعلاً وطنياً ـ قومياً ينطوي، لزوماً، على "الحرية"، وإذا كان هذا الفعل لا يستوي إلاّ بمنظور حداثي لأنّ العدو الصهيوني يأخذ بأدوات حديثة، فما الذي يتبقّى من مشروع تحرير فلسطين في فضاء عربي لا يقبل بالحريّة ولا يعترف بالحداثة الاجتماعية؟ لامس صادق العظم في كتابه موضوع "حرب التحرير الشعبية"، بلغة ليست من هذا الزمان، مؤكداً دور العقل والإرادة والحرية، الذي يصيّر غيابهما "البندقية" إلى "شيء" يحملها "شيء" آخر. فلا غرابة في زمن اتساع مملكة الأشياء أن تصبح فلسطين، تقريباً، شأناً فلسطينياً، وأن يتحوّل الصراع من أجل فلسطين، فلسطينياً، إلى صراع على "أشياء" صغيرة أو كبيرة، مرجعها الأول هو: السلطة. فقد اختُزلت قضية فلسطين إلى السلطة السياسية الناطقة باسم فلسطين، وأصبح الصراع بين "الفصائل" صراعاً سلطوياً، وانتهت فلسطين إلى سلطات فلسطينية وهمية متصارعة، المقرّر الوحيد بشأنها هي سلطة التفوّق الإسرائيلي. من الطريف أن يعود القارئ العربي اليوم إلى "الأدبيات العربية" التي أعقبت سقوط فلسطين، وإلى تلك الأخرى الموازية لها، بعد "نكسة حزيران"، كي يتقرّى المسار المأساوي الذي حوّل "قضية العرب الكبرى" إلى أمر يومي عارض أقرب إلى الابتذال. قال الأديب الفرنسي أندريه مالرو ذات مرّة: "الإنسان محصّلة لجملة الأمور التي أنجزها" !!

وقد يقال إنّ صادق العظم، كما حليم بركات، ربما، لا يتحدّث عن المقاومة. ولكن ما هي هذه المقاومة العجيبة إن لم تكن، بالمعنى الحقيقي، هي ذلك الفعل النقدي المقاوم الذي يطمح، ولو بقدر، إلى مجتمع عربي يحترم الإنسان، الذي هو مبتدأ المقاومة وغايتها. في كتابه "أقنعة الناصرية السبعة"، وهو كتاب تستثير موضوعيته الإعجاب، تحدّث الراحل لويس عوض عن مأساة جمال عبد الناصر، القائد القومي الصادق، الذي أراد تحرير

فلسطين بـ "جنود مقيّدين" ناسياً كما يقول الأدباء أن: "السجناء لا يحاربون". ما قال به عوض هو ما قال به صادق العظم، وما قال به الطرفان مع حليم بركات قال به قسطنطين زريق. وسبق الجميع إلى القول طه حسين، الذي قال في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر": إنّ الاستعمار أهون شراً من بلد مستقل متخلّف. وبداهة فإنّ هذه المواقف المقاوِمة المختلفة تنتمي إلى حيّز يدعى بـ "الثقافة"، التي يحوّلها غياب الديمقراطية إلى فعل مغترب، يتوارثه كل مثقف وطني عن مثقف مغترب سبقه.

لا يزال كتاب "النقد الذاتي بعد الهزيمة"، الذي صدر قبل أربعين عاماً تقريباًَ، يحتفظ براهنيّته حتّى اليوم لأكثر من سبب: فالهزيمة التي فسّر أسبابها لا تزال مستمرة، والأسباب التي نقدها لا تزال حاضرة، والعقلية التي تبرّر ما لا يمكن تبريره متنامية متوالدة نشطة. بيد أنه أهمية الكتاب الحقيقية لا تتمثّل في إضاءة مأساة تاريخية، محددة الزمن، بل في المنهج النقدي الطليق، الذي يفسّر الخيبات الإنسانية بأسباب إنسانية، دون الإحالة على مرجع من ضباب.

د. فيصل درّاج

النقد الذاتي بعد الهزيمة

مقدمة

أرجو أن يكون التفكير العربي الواعي قد وصل إلى مرحلة تجاوز فيها اعتبار النقد مجرد عملية تجريح أو تعداد لعيوب ومثالب ونقائص لا تنتهي. أي أن يكون قد حقق مستوى يعتبر على أساسه النقد أنه التحليل الدقيق بغية تحديد مواطن الضعف وأسباب العجز والمؤثرات المؤدية إلى وجود العيوب والنقائص. وكل نقد يلتزم بهذا المفهوم لابد أن يكون هادفاً في تدرجه، وإيجابياً في حصيلته مهما بدا، لأول وهلة، سلبياً وقاسياً. كما أرجو أن يكون الوجدان العربي الواعي قد تجاوز المرحلة السابقة للهزيمة حيث كان النقد متهماً دوماً، وبصورة مسبقة، بأنه تشويش على الاتجاه الثوري التحرري, وبأنه تشكيك في القدرة العربية, وإضعاف لها أمام تحديات إسرائيل والصهيونية والقوى الاستعمارية الداعمة لها. وحين وضعت القدرة العربية، التي كان محرماً «التشكيك» بها، على المحك, جاءت الهزيمة على صورة ما كان يمكن أن يتصورها أو يتمنى أفضل منها حتى العدو نفسه. وأفضل شاهد على ما أقول, ما رواه محمد حسنين هيكل في مقالة من مقالاته (الأنوار) (12/ 7/ 1968) عن كيفية تقبل الزعماء السوفيات للهزيمة العربية الأخيرة، قال هيكل:

إن السوفييت فوجئوا بنتيجة المعارك التي بدأت يوم 5 يونيو. وبصرف النظر عن كل ما رأوه من أسباب القصور, فإن حجم الهزيمة كان أمام عيونهم شيئاً لا يصدق, وفي النهاية فلقد أخذوه ـ ولم يكن أمامهم غير ذلك ـ كما تؤخذ الظواهر من كوارث الطبيعة كالأعاصير والزلازل وما شابه ذلك.

ولا جدال في أن أغلى غلاة المشككين ما كان ليحلم أو يتصور, في لحظة من اللحظات, بأن يوماً سيأتي يوصف فيه انهيار القدرة العربية المذكورة على طريقة وصف الزلازل والأعاصير وكوارث الطبيعة العمياء.

يجد القارئ في هذا البحث نقداً وتحليلاً للأوضاع المحيطة بالهزيمة والمرتبطة بها، كما يجد مناقشة لعدد من الآراء ووجهات النظر التي نشرها بعض المفكرين والكتاب والمعلقين العرب في تفسيرها والعمل على تخطيها. ولابد لي من التنويه بأنني كنت قد عبرت عن بعض الأفكار والآراء الواردة في هذه الدراسة في مناسبات سابقة أهمها المحاضرة التي ألقيتها من على منبر الندوة اللبنانية في شهر شباط 1968, وبعض المقالات المنشورة في مجلة «دراسات عربية» الصادرة عن دار الطليعة في بيروت (أعداد آب

وأيلول 1967، تموز 1968).

صادق جلال العظم

بيروت، آب 1968

I

في الأيام الأولى من سنة 1904 تمكنّت دولة آسيوية صغيرة, دخلت حديثاً في مضمار التطور العلمي والبناء الصناعي والتنظيم العسكري الحديث, من توجيه ضربة عسكرية قاصمة، ليس إلى أكبر دولة بريّة في أوروبا فحسب، بل إلى دولة كانت تعتبر حينئذ من أقوى الدول البحرية في العالم - وهي روسيا. حققت اليابان نصراً سريعاً ومذهلاً، بمقاييس ذلك الزمان، رغم التفاوت التقليدي بين البلدين وتفوق روسيا المعروف، في جميع الوجوه بما في ذلك المساحة والسكان والطاقات الكامنة في البلاد. أحرزت اليابان نصرها الساحق بشن هجوم مفاجئ على الأسطول الروسي في المحيط الهادئ وحطمته من حيث هو قوة محاربة وشلّت فعاليته مما أعطى اليابان السيادة التامة والمطلقة على البحار منذ البداية. ونذكر هنا أن البحرية في تلك الأيام كانت تعني للدول المتخاصمة، من حيث الأهمية والخطورة، ما يعنيه سلاح الطيران بالنسبة لجيلنا اليوم، وأن السيطرة على البحار كانت تعني شيئًا شبيهاً جداً بما تعنيه السيطرة على الأجواء بالنسبة لحروبنا الحاضرة وخاصة حروب الصحراء. وبعد أن قضت اليابان على الأسطول الروسي في الضربة الأولى لم يعد من شك أن الدولة الفتية ستنتصر بسرعة على روسيا الهرمة، رغم ضخامة حجمها، بسبب تخلّفها، إن هي قيست بعدوها ومدى تقدمه. أضف إلى ذلك إن من يتتبّع وقائع هذه الحرب يتبين كيف أن روسيا القيصرية أخطأت في تقدير طاقاتها وقدراتها على استنفار نفسها للرد على الضربة الأولى بضربة أشد منها تحقق لها نتائج عسكرية وسياسية أفضل من التي حدثت فعلاً. ومن يراجع وقائع التاريخ, يجد أوجه شبه واضحة ومتعددة بين ما حدث في شهر كانون الثاني سنة 1904 بين اليابان وروسيا من جهة، وبين ما حدث صباح الخامس من حزيران سنة 1967 بين العرب وإسرائيل من جهة ثانية. وإذا كان التاريخ لا يعيد نفسه بتفاصيله ودقائقه, فإن ذلك لا يعني أن الأحداث التاريخية لا تجري ضمن أنماط معينة متكررة يمكن درسها وتمحيصها، وإلا لما تعلّم الإنسان شيئاً من التجربة ولما استفاد من الماضي ولما وجد في التاريخ مغازٍ تطلّ على الحاضر.

لنذكر هنا بعض أوجه الشبه التي أشرت إليها بين الحدثين اللذين نحن بصددهما: لم يكن باستطاعة القيصر ومستشاريه والمسؤولين عن تسيير سياسة البلاد أن يتصوّروا تجرؤ هذه الدولة الصغيرة على فتح جبهة حرب

مع أضخم قوة في أوروبا. قال الخبراء العسكريون الروس يومها إذا بلغت اليابان حداً من الجنون جعلها تهاجم روسيا فإن روسيا مستعدة للرد عليها مباشرة ومواجهة جميع تحركاتها بدون عناء كبير(1). وأمثال هذه التصريحات قبيل الخامس من حزيران لا تزال تطن في آذاننا وتتردد في أذهاننا وتحزّ في قلوبنا. أعدّ هؤلاء الخبراء العسكريون عدّتهم بحيث تتلقى روسيا الضربة الأولى في مراكزها الدفاعية ثم تقوم بتعزيز قواها وتتحول إلى الهجوم الكاسح الذي «سيدفع بهؤلاء الآسيويين الوقحين إلى البحر»(2)، على حد قولهم بالحرف الواحد. وأدت هذه الثقة بالنفس إلى تصريحات وعناوين في الصحف الروسية تتمثل بالقول التالي: سيهزم الروس اليابانيين بدفنهم تحت قبعاتهم(3). كما كتب أحد كبار الضباط الروس معبراً عن هذا المزاج الذي كان طاغياً في الأوساط الرسمية الروسية والأجهزة الحكومية قائلاً: «ليست اليابان بلداً من النوع الذي يعطي إنذاراً إلى روسيا, أما روسيا فيجب عليها ألا تتقبل إنذاراً من بلد مثل اليابان» (4). ولا يضاهي هذا الاستهتار بالعدو وقوته وهذه الثقة الجوفاء بالنفس إلا ما كتبه المعلق المعروف محمد حسنين هيكل في الأهرام في اليوم الثاني من حزيران سنة 1967 حيث قال:

«مهما يكن، وبدون محاولة لاستباق الحوادث, فإن إسرائيل مقبلة على عملية انكسار تكاد تكون محققة... سواء من الداخل أو من الخارج».

وما كتبه مراسل الجمهورية يوم 21 أيار 1967 تحت عنوان «في ساعات يمكن أن نسحق إسرائيل، بغير استخدام كافة أسلحتنا في المعركة». والتأكيد الذي أطلقه أحد كبار الضباط في جيش عربي بأن القضاء على إسرائيل لن يحتمل أكثر من أربعة أيام على أبعد تقدير. وما نشرته الأهرام في باب تقديرها للطاقات العسكرية العربية والإسرائيلية وذلك في 27 أيار 1967، حيث جهدت بكل ما أوتيت من قوة على الإنتقاص من قيمة الأسلحة الإسرائيلية والرفع من قيمة الأسلحة العربية, واعتبرت قوة إسرائيل أسطورة يروّج لها الغرب, وقالت عن جيش العدو بأنه لا تتوفر فيه أية وحدة لأنه يضم شراذم متنافرة من كافة أنحاء العالم. ومن أوجه الشبه بين الحربين أن الضربة الأولى المحكمة التي حطمت الأسطول البحري الروسي قرّرت نتيجة الحرب منذ البداية وبسرعة مذهلة. كذلك كانت النتيجة بالنسبة للحرب العربية الإسرائيلية الأخيرة بعد الضربة المحكمة التي حطمّت الأسطول الجوي المصري، غير أن الكارثة الثانية قرّرت مصير الحرب مع إسرائيل بسرعة لم يسبق لها مثيل, مما مكّن مراسل الإذاعة البريطانية

(BBC) أن يعلن مساء الخامس من حزيران في النشرة الإخبارية التي تذاع الساعة العاشرة ما يلي:

«بعد أقل من 15 ساعة من البدء بالقتال ربحت إسرائيل الحرب. لم تعد مصر قادرة على القتال... إنه أسرع انتصار عرفه العالم الحديث»"(5).

كانت اليابان، رغم صغر حجمها بالقياس إلى روسيا، قد تمكنت من امتصاص مقومات الحضارة الحديثة مثل الصناعة والتكنولوجيا والبحث العلمي المنظم والتدريب الفني وتمثلتها كلها بسرعة فائقة مما جعلها تتحدى دولة كبرى وتنتصر عليها، إذ أن روسيا مع ما دخل عليها من إصلاحات ومحاولات للتجديد والتصنيع وتمثل للعلم الحديث ظلّت في جوهرها دولة متخلفة مطمئنة إلى ماضيها وتراثها, حتى جاءت الحرب لتبين لها حقيقة موقعها في هذا المضمار عند قياسها بالنسبة إلى ما حققته دولة أخرى أصغر منها وعلى عداء معها. وليس ضرورياً أن أبين أن هذه المقارنة بين روسيا واليابان في سنة 1904 تنطبق بمعظم حذافيرها وتفاصيلها على أية مقارنة نقوم بها بين إسرائيل من ناحية والوطن العربي من ناحية أخرى في سنة 1968.

وبعد الهزيمة التي مُنيت بها روسيا انطوت على نفسها تراجع نفسها, وتعيد النظر في كل شيء وتنتقد ذاتها على لسان مثقفيها ومفكريها وفنانيها وأحزابها والفئات القيادية الواعية من طبقاتها الكادحة, فكانت ثورة 1905 المشهورة أول النتائج المباشرة الكبيرة للهزيمة العسكرية وأول ثمار حركة مراجعة النفس ونقدها. ومع أن ثورة 1905 أخفقت, فقد تلتها اضطرابات وانتفاضات مهدت الطريق لثورة أوكتوبر الشاملة التي جاءت حاقدة على الأنماط التي فضحتها الحرب ووضعتها على المحك وبينت مدى اهترائها وانعدام فعاليتها بالنسبة للحضارة الحديثة والمعاصرة. بعبارة أخرى تمكنّت روسيا من تحويل الهزيمة العسكرية من محنة إلى تجربة ومن كارثة إلى درس حضاري. وما كان باستطاعتها أن تحقق كل ذلك لولا أنها تقبلت مسؤولية الهزيمة ووضعتها على نفسها ولم تحاول لوم أحد غير ذاتها وواقعها وتنظيماتها وحقيقتها القائمة وخاصة عند قياسها بواقع العدو وحقيقته. وينبغي أن يكون واضحاً للعرب بأن هزيمتهم الأخيرة تشبه الهزيمة الروسية كل الشبه من حيث أنها لا تتلخص في كونها مجرد فشل عسكري عابر جاء نتيجة تحالفات سياسية وتقلبات دبلوماسية لم تكن في صالحنا، بل جاءت في معظمها في صالح العدو، ومن حيث أنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأوضاع الاقتصادية والثقافية والعلمية والحضارية السائدة في الوطن

العربي التي جاءت الهزيمة انعكاساً لها وتعبيراً عن حقيقتها القائمة.

وهنا ينبغي أن أشير إلى فارق رئيسي بين روسيا بعد هزيمة سنة 1904 من ناحية وبين العرب بعد هزيمة سنة 1967 من ناحية أخرى. ما من متتبع لأوضاع العرب قبل الحرب الأخيرة وبعدها إلا وقد لاحظ أن هناك نزعة عنيفة تميزنا بها, وهي إجهاد أنفسنا إلى أبعد الحدود بغية التملص من مسؤولية الهزيمة التي لحقت بنا وإسقاطها على أمور خارجية لا دخل لنا فيها مما يسمح لنا تسويغ ما وقعنا فيه من مواقف محرجة وتقصير في واجباتنا تجاه القضية العربية الأولى وتجاه تحديات الحضارة الحديثة بصورة عامة. ومع أن كل واحد منا يعرف في أعماقه أن المسؤولية في الهزيمة لا تقع في نهاية الأمر إلا علينا نحن، فإننا نحاول دوماً في كلامنا وفكرنا وكتاباتنا وتصريحاتنا أن نحفظ ماء الوجه، أو أن نصون المظاهر، أو أن نراعي المشاعر، أو أن نهتم باللياقات والمعنويات والمجاملات والخواطر، عوضاً عن تسمية الأمور بأسمائها وتحديد المسؤوليات كما يجب أن تحدد تماماً، فنقول للفاشل لقد أخفقت وللعاجز لقد عجزت. وقد تجلّت هذه النزعة في إزاحة المسؤولية عن النفس في ادعائنا أن الطائرات الأمريكية والبريطانية شكّلت مظلة واقية فوق إسرائيل وشاركت في ضرب مواقعنا مشاركة فعالة, وتجلّت أيضاً في اللوم الذي صببناه على الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الاشتراكية بعد الحرب مباشرة, علماً بأن ما من دولة في التاريخ فقدت الجزء الأعظم من سلاحها في بحر أسبوع ثم استعادت الجزء الأكبر مما فقدت في بحر شهرين إلا الجمهورية العربية المتحدة, والفضل في تعويضه يرجع إلى الاتحاد السوفياتي. كما تجلت في المبالغات التي وصلنا إليها في نسبة كل السلبيات في الموقف العربي العسكري والسياسي إلى الاستعمار. واشتط البعض في هذا الاتجاه فجروا الآلهة والغيبيات ليفسّروا بواسطتها الإخفاق العربي ويسوّغوه كما جاء في كتاب صدر حديثاً تحت عنوان: «أعمدة النكبة» حيث يقول المؤلف: «لقد تخلّى العرب عن إيمانهم بالله، فتخلى الله عنهم»(6). وكأن علاقة الإنسان بربّه تقوم على أساس الحاجات المتبادلة والمنافع المشتركة على طريقة إن تركتني تركتك وإن أحببتني أحببتك. وصرح مفتي المملكة الأردنية الهاشمية في 22 كانون الأول 1967 إلى صحيفة "الدستور" بما يلي في معرض تفسيره للهزيمة العربية واستخلاصه لمغازيها ومعانيها فقال عن اليهود:

"ليس فيهم من القوة ولا من البأس ولا من الشجاعة ما يستطيعون معه أن يفعلوا فعلتهم هذه، ونحن من أعلم الناس بهم، ولكن الله أراد

أن يسلط علينا هذه الفئة نتيجة بعدنا عن ديننا".

في الحقيقة لقد بلغ الشطط بهذا النمط من التفكير إلى درجة الترحم على الدولة العثمانية وخلافتها. فقد كتب صاحب كتاب «أعمدة النكبة» ما يلي في معرض تحليله للهزيمة العربية:

"لكن الباحث المنصف، لا يجد من ثمار هذه الدعوة القومية والوطنية في أولها إلا هدم الخلافة العثمانية، وفي آخرها إلا الابتعاد عن الدين وعن الإيمان.

ونتج عنها من ناحية أخرى، إن العرب لم ينالوا استقلالاً ولا حرية بعد انكسار العثمانيين وتمزق الإمبراطورية العثمانية، بل كسبوا انتداباً وحماية واستعماراً، وصار العثمانيون المسلمون «مستعمرين» في نظر القوميين، إتباعاً لما يقوله الأوروبيون"(7).

إن مجرد استخدامنا لمصطلح «النكبة» في الإشارة إلى حرب حزيران ونتائجها ينطوي على الكثير من منطق التبرير والتهرب من المسؤوليات والتبعات, لأن من تحل به النكبات لا يعتبر مسؤولاً عنها وعن وقوعها، وإن كان كذلك فإن مسؤوليته تعتبر جزئية جداً بالقياس إلى هول النكبة وعِظَمِها. لذلك درجنا على نسبة النكبات إلى الدهر والزمان والطبيعة, أي إلى عوامل لا سيطرة لنا عليها ولا يمكن أن نحاسب على مجاري أحداثها.

بلغ هذا الشطط في التفكير حول الهزيمة وأسبابها مداه الأقصى في الهراء الذي نجده في كتاب الدكتور كمال يوسف الحاج (رئيس قسم الفلسفة في الجامعة اللبنانية). يجزم الدكتور الحاج بكل جدية أن الجواب الصحيح على تساؤلنا: «لماذا أصر اليهود على المجيء إلى فلسطين» هو «لأنهم يريدون تكذيب المسيح»(8). يعمل هذا الكاتب على رسم صورة خرافية للقضية الفلسطينية ولطبيعة الصراع العربي ـ الصهيوني تفرغه كلياً من جميع محتوياته الواقعية والتاريخية الملموسة, فيتحول بذلك إلى مشكلة غيبية دينية لا قبل لنا بها ولا قدرة لنا، في الواقع، على مواجهتها أو التصدي لها. يقول مؤلف الكتاب في رسم هذه الصورة:

"الصراع القائم اليوم تحت سمائنا، لا يدور بالواقع بين اليهود والعرب (كما تدعيه الدبلوماسية الصهيونية) وإنما هو دائر بالأصل بين اليهود والمسيح أولاً...".(9)

وبفعل هذه الرؤيا الأسطورية المذهلة «لحقيقة» القضية الفلسطينية تحول العرب، بقدرة سحرية، إلى عامل جانبي وثانوي في «الصراع القائم تحت سمائنا» وعلى الأرض العربية المحتلة. العرب يقفون على هامش هذا الصراع

لأن الدكتور الحاج اكتشف حقيقة مدهشة وهي أنه بعد أن عجزت اليهودية العالمية "عن أن تنال من يسوع الناصري في حياته... صوبت كل دهائها لتنال من ممثله على الأرض. عنيت به قداسة البابا كرأس للكنيسة"(10).

وحسبنا أن نقول هنا أن الدعاوة الصهيونية نفسها لم تصل، في يوم من الأيام، في تزييفها للقضية الفلسطينية إلى حد حذف العرب من الوجود باعتبارهم الطرف الثاني الرئيسي الوحيد في هذا النزاع التاريخي على أرض فلسطين. تعرف الصهيونية العالمية تماماً من هم أعداؤها, وهي لم تستعمر فلسطين بخوض معارك دونكيشوتية ضد قوى خفية غيبية لا يمكن تحديدها أصلاً.

وقد أسفنا حين وجدنا أن مفكراً لبنانياً تقدمياً مثل السيد حسين مروة قد انساق مع هذا التيار، في بادئ الأمر على الأقل، وحاول إزاحة مسؤولية الخامس من حزيران عن موضعها الحقيقي, وهو العرب أنفسهم بوضعهم التاريخي والاقتصادي والحضاري الراهن تجاه إسرائيل. فبعد أن هاجم هذا المفكر من سماهم «بالمشككين» ونعتهم ببعض النعوت المعروفة (طابور خامس وغيره) قال:

«فلماذا ـ إذن ـ يمعنون تشكيكاً بالإنسان العربي إلى هذا الحد، لأن هزيمة عسكرية نزلت به لأسباب لا يتحمل تبعاتها سوى أفراد قلة لا تربطهم بالإنسان العربي النوع غير رابطة النسب وحدها؟»(11).

وواضح أن هذا الكلام يكتنفه الغموض والإبهام ولا يفيدنا شيئاً حول أصحاب المسؤولية الحقيقيين, وإنما يفيدنا فقط في إزاحة المسؤولية، بصورة غامضة مبهمة، عن الإنسان العربي النوع على حد تعبير حسين مروة.

يكن من الإجحاف إن لم نستدرك هنا ونذكر أن ثمة اتجاهاً واضحاً الآن، في التعبير والتفكير العربيين حول الخامس من حزيران وذيوله، يميل نحو العودة عن الشطط والمبالغة في التهرب من المسؤولية وإزاحتها عن النفس، غير أن هذا جاء متأخراً بضعة أشهر على الصعيدين الرسمي وشبه الرسمي، وهو يحاول تناول المسؤولية العربية في أحداث حزيران المفجعة بحذر وبطء شديدين, ويقترب من الاعتراف بها بتحفظ وتردد وبصورة جزئية لا تنم عن جرأة ومصارحة حقيقية مع النفس. وأبرز مثل على هذا الاتجاه مقالات هيكل في «الأهرام» التي تناولت هذا الموضوع بدون أن تتعدى خدش سطحه وبدون النفاذ إلى جوهره، وذلك بعد مضي عدة شهور على الحرب. وأقدم فيما يلي بعض الأمثلة لتبين ما أعنيه: اعترف هيكل بالدور

الذي مثله القصور الفني والتدريبي في خسارتنا فكتب قائلاً: «لكن الحرب الحديثة ليست حشداً لأكبر كمية من السلاح، وإنما مقدرة استخدام السلاح». وهنا ساق قول أحد المراقبين المحايدين لأرض المعركة:

«أحسست أني أجد على أرض المعركة آثار قوة ضخمة، لكن اليد التي كانت تمسك بهذه القوة لم تكن عليمة بكل إمكانياتها»(12).

كما قال:

«لقد كنا أمام عدو متعلم وعصري، وهذه العبارة وحدها قد تغني عن كل تفصيل قد يجيء بعدها، كما أنها تلخص بدقة عناصر التفوق التي أحرزها العدو»(13).

ثم استنتج هيكل ما يلي:

«إننا أمام عدو متعلم وعصري، وليس هناك حل آخر أمام الطرف العربي على خط المواجهة الشاملة غير أن يكون هو متعلماً وعصرياً»(14).

كما كتب في موضع آخر:

«إن بعض عناصر القيادة العسكرية أصبحت في حالة عصبية إلى درجة مقلقة... وأن القوات وصلت إليها العصبية أيضاً فتخلخلت»(15).

يبدو لي أن هذا النوع من الاعتراف بمسؤولية القصور العربية في النتائج التي توصلنا إليها في الخامس من حزيران ليس في مستوى المطلوب على الإطلاق لتحقيق انطلاقة جديدة تتغلّب على الماضي وتتخطاه، وهو بلا شك ليس، مثلاً، في مستوى الوعي للمسؤولية الذي ساد روسيا بعد هزيمتها التي ذكرناها، علماً بأن هزيمتنا جاءت بعد ما يزيد على نصف قرن من هزيمة روسيا, وبعد تجربتين سابقتين مع التحدي الإسرائيلي والتصدي له ومواجهته. إن هذا النوع من الاعتراف العربي بالمسؤولية ـ في نظري ـ لم يفارق بعد مستويات التعميم والشمول التي لا تؤذي أحداً، ولم ينفصل بعد عن أساليب التلميح والتورية وأنماط الصياغات المترددة الحذرة المتحفظة التي لا تنفذ إلى لب الموضوع، أي إلى تفاصيله ودقائقه ووقائعه. ورد معنا قول هيكل «وليس هناك حل آخر أمام الطرف العربي على خط المواجهة الشاملة غير أن يكون هو متعلماً وعصرياً». وكما أن أحدكم لا يستطيع أن يقع على عربي لا يعتبر نفسه من أنصار الخير والأمومة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر, كذلك فإنه لن يجد عربياً لا يعتبر نفسه من أنصار العلم والعصرية والتقدم. على هذا المستوى من التعميم والتجريد نتفق جميعاً وتبقى خواطرنا مجبورة.

ولكن هذا الكلام لا يفيدنا شيئاً ما لم نطرح المشكلات المحددة المعينة

حول العلم والعصرية, وما يترتب على كل منهما من تغييرات جذرية في نفوسنا ومجتمعنا ونسيج حياتنا! هل نحن مستعدون لتقبّل هذه التغييرات والتبدلات والتنازل عن كل ما كنا نعتز به سابقاً إن تبين أنه يتعارض تعارضاً واضحاً مع العلم والعصرية؟ فالعلم والعصرية يعنيان، مثلاً، العلمانية وفصل الدين عن الدولة. مَن مِن المسؤولين تجرأ على المجاهرة بذلك بدلاً من تغليف الحقيقة داخل تعميمات فضفاضة حول العلم والعصرية؟

أضرب مثلاً صغيراً آخر: يستورد لبنان 400 ألف صندوق ويسكي سنوياً(16). ولكن لا يوجد في لبنان حتى اليوم نظام مدرسي رسمي إلزامي يكفل تعليم جميع أبنائه بدون مقابل حتى نهاية المرحلة الثانوية. على فرض أنه طلب إلى لبنان اليوم، باسم العلم والعصرية طبعاً، أن يضحي بالجزء الأكبر من تكاليف الـ400 ألف صندوق من الويسكي المستوردة سنوياً ليحوّلها إلى تمويل التعليم الإلزامي الشامل، هل يكون جوابه بالنفي أم بالإيجاب؟ أترك الإجابة على هذا التساؤل إلى ضمير كل لبناني، مع التذكير بأن الاحتلال ما زال قائماً. وسأعود إلى الكلام عن مسألة العلم الحديث وتفاصيله في موضع آخر من هذه الدراسة.

II

انتقل إلى معالجة عدد من النماذج المحددة, أعتقد أنها تمثل السبل التي سلكناها في إزاحة المسؤولية عن أنفسنا وعن تنظيماتنا وواقعنا بالنسبة لأحداث حزيران ونتائجها السلبية التي نزلت بالعرب.

1] لقد قيل الكثير في وصف حرب حزيران مع إسرائيل بأنها عدوان, وعدوان اعتمد على عنصر الغدر والمفاجأة. لنقف لحظة نمحّص هذه الأوصاف وحقيقة انطباعها على الواقع.

كان العرب وما يزالون يعلنون دوماً أنهم في حالة حرب مستمرة مع إسرائيل لأن خلقها كان في الأصل عدواناً على الأراضي العربية والسيادة الفلسطينية على الأرض المحتلة، وهذه حقيقة لا جدل فيها ولا مساومة حولها بالنسبة للعرب. ولكن هل يوجد في الحقيقة ثمة شيء اسمه «العدوان» بيننا وبين طرف آخر نعتبر أنفسنا في حالة حرب دائمة معه؟ بل لا نعترف بشرعية وجوده أصلاً؟ الحرب هي الحرب، ويمكن أن يكون فيها خرق لاتفاقيات هدنة عقدها الطرفان لأسباب اضطرارية أو خرق لاتفاق على وقف إطلاق النار بينهما لفترة معينة، ولكن لا يمكن أن يكون في الحرب عدوان. فبعد أن فضحت حرب حزيران التقصير العربي المريع في مواجهة المسؤوليات التي تتضمنها حالة اعتبار أنفسنا في حرب مستمرة مع إسرائيل، حاولنا تورية التقصير والتملص من مسؤولياتنا بقولنا: «لقد اعتدت إسرائيل علينا. وكأننا كنا دوماً ننتظر منها حسن الجوار والمعاملة الطيبة!». أضف إلى ذلك أن الهجوم الجوي الإسرائيلي المركز, الذي دمر سلاح الطيران المصري وحسم المعركة منذ بدايتها, لا يمكن اعتباره غدراً إلا إذا قسنا الصراع بيننا وبين العدو الإسرائيلي بمعايير النزال والفروسية, حيث يفترض أن تتكافأ الفرص والأسلحة بين الخصمين المتنازلين حتى تكون الغلبة في المعركة للأجدر والأشجع. أما بالنسبة للحرب في النصف الثاني من القرن العشرين فإن ما نسميه نحن بالغدر قد أصبح فناً هاماً من فنون الحرب الحديثة يسمى «بالهجوم المفاجئ» (Attack Surprise) في قاموس الإستراتيجية الحربية الحديثة. والرد على هذا التكتيك أصبح معروفاً أيضاً في قاموس الإستراتيجية الحربية, ومن بديهياته أن يبقى قسم من طائراتنا، عند أول إشارة بأن الحرب أصبحت وشيكة، في الجو باستمرار وبدون انقطاع حتى لا تباغت وهي جاثمة على الأرض أو في طريقها إلى سماء المعركة. وبديهي أن إتباع مثل هذا التكتيك المضاد لا يعني ضمان النصر بالنسبة للعرب, ولكنه

يعني، على أقل تعديل، إننا نكون قد خسرنا المعركة خسارة, وليس بفعل الانهيار أمام هجمات العدو، كما نكون قد أرغمناه على دفع ثمن انتصاره غالياً جداً. يبدو لي أن التفكير العسكري العربي كان لا يزال يتصور حرب الطائرات الحديثة على نسق المعارك التي دارت بين طياري سلاح الجو الألماني وطياري سلاح الجو البريطاني في الحرب العالمية الثانية, أي على أنها معارك جوية بين تشكيلات من الطائرات. وفي مقابل هذا التفكير العسكري العربي توصلت إسرائيل إلى مستويات متقدمة جداً في تصورها للحرب الجوية تخطت كلياً المرحلة التي ظلّ العرب ثابتين عندها. وقد لخص الدكتور جمال حمدان هذه الحقيقة بقوله: «إنه كان لقاء بين فنون وأساليب وأسلحة الحرب الثانية أو ما بعدها من جانبنا، وبين فنون وأساليب وأسلحة الحرب الثالثة من جانب أمريكا وإسرائيل»(17).

بعبارة أخرى لا يجوز لنا أبداً أن نجد الأعذار لأنفسنا بغية تسويغ إخفاقنا بالتشديد على عنصر الغدر والمفاجأة، لأن القادة العرب كانوا دوماً يعلنون أن جهودهم موجهة إلى الهدف الأكبر وهو معركة التحرير. ولا يليق بنا أصلاً أن نفاجأ بالنسبة لمعركة نحن كنا نريدها وما زلنا ننشدها ونستعد لها ونعلم علم اليقين أنها آتية لا ريب فيها، إن أرادها العدو أم لم يردها، والشيء ذاته يقال بالنسبة لما قاله البعض من العرب، تهرباً من المسؤولية ومن الاعتراف بالعجز والتقصير، بأن المعركة لم تكن «متكافئة» و«عادلة». ونردد مرة أخرى أننا لم ندخل في مبارزة فروسية مع إسرائيل تفرض على الطرفين المتقاتلين احترام التكافؤ من حيث الفرص والأسلحة والمعدات، توجب القتال وجهاً لوجه، وتستبعد المباغتة والمفاجأة، فتنتصر بذلك الشهامة والعدالة!, لقد دخلنا معركة طرحناها نحن على أنها معركة وجود أو عدم وجود، أو بالأحرى معركة محو وجود، أي معركة مصير، ومن يدافع عن وجوده ومصيره لا مجال لديه للتفكير «بالتكافؤ» و«العدالة», فكان النابالم هذه المرة وقد تكون القنابل النووية في المرة القادمة.

في الواقع إن ما قيل عن الغدر بالنسبة للهجوم الإسرائيلي لا ينم عن محاولة هزيلة لإزاحة المسؤولية عن النفس ورفع المعنويات فحسب, بل يبين أيضاً أن العرب دخلوا الحرب وعقلية الفروسية في القتال لا تزال تسيطر على عقولهم وردود فعلهم. وليس أدل على ذلك من العبارات والأفكار والأحكام والقيم التي سمعناها من إذاعاتنا والتي ترددت في صحفنا وأقوالنا حول: صليل السيوف، والكر والفر، ورباط الخيل, والمفاهيم الفردية

العشائرية لمعاني الشجاعة, والاستبسال, والشرف, والحمية, والغدر, والدناءة, والمواجهة المباشرة في القتال. هذه هي العوامل والقيم التي لا تزال تحرك مشاعر العربي وتلهب خياله بالرغم من أنه حارب في معركة لا مواجهة فيها ولا فروسية ولا مبارزة، كانت معركة قوامها انقضاض الطائرات بسرعة هائلة ومهارة فائقة على طائرات أخرى جاثمة في أرضها. وكان قوامها مدرعات ضخمة تتناطح وتتقاذف اللهب مع مدرعات العدو وفقاً لمخططات وضعت في غرفة العمليات الحربية. في هذا النوع من الحروب لا تلعب الشجاعة والبسالة والحمية بمعانيها التقليدية إلا دوراً محدوداً وصغيراً, ولا يمكن للأفكار الفروسية حول الشهامة والرجولة والغدر والدناءة أن تقوم بأي دور هام في حرب تحسمها قنابل النابالم والصواريخ الموجهة التي لا يمكن الإفلات من دمارها مهما كان الفرد شجاعاً وشهماً. كان يفترض فينا أن نعد العدة الكافية في العشرين سنة الماضية لحرب تتوقف الغلبة فيها على مقدرة الإنسان العربي القابع وراء الآلة المدرعة في استخدام طاقاتها وقدراتها إلى أقصى الحدود الممكنة, وعلى مقدرته في الاستجابة السريعة المرنة لتحديات المعركة ليتمكن من ضرب العدو قبل أن يلحق به الدمار أولاً. ولكن عوضاً عن ذلك وجدنا أنفسنا في حرب تنقلت فيها القطعات العسكرية العراقية، مثلاً، نهاراً وبدون غطاء جوي أو حماية أرضية مما سبب إصابتها بخسائر فادحة وهي في طريقها إلى الميدان في طريق صحراوية مكشوفة، وفي حرب أقمنا بمناسبتها الاحتفالات المتعددة للقطعات العسكرية التي تقرر حشدها للقتال حيث ألقيت الخطب الرنانة, فقدمت بذلك إذاعاتنا خدمة كبيرة لاستخبارات العدو بأن أراحته من الجهود المطلوبة لمعرفة اسم الوحدة والتشكيل الذي سيجابه في القتال ومقدار قوته في الميدان, كما زودته حتى بمواعيد تنقلات تلك القطعات, فقصفتها الطائرات الإسرائيلية قبل وصولها إلى ساحة القتال. وجدنا أنفسنا في حرب قال فيها عبد الرحمن عارف• لجيوشه الزاحفة إلى الجبهة «كونوا أشداء مع العدو, ولكن لا تقتلوا امرأة أو ولداً». كان باستطاعة الخلفاء الراشدين أن يعطوا مثل هذه الوصايا لجيوشهم ومحاربيهم, ولكن أيجوز لقادتنا أن يقدموا نفس النصيحة وبنفس الكلمات تقريباً إلى جيوشنا بعد أربعة عشر قرناً, علماً بأن جزءاً كبيراً من جيش العدو مؤلف من النساء!؟ ألم يخطر ببال المسؤولين منا كيف يستطيع هذا الجندي أن يدمر مدن العدو بطائراته ويقصف قراه بمدفعيته بدون أن يمس الأطفال والنساء بسوء؟ بطبيعة الحال إننا لا نريد لجنودنا أن يقترفوا الفظائع أو أن يتركوا وراءهم

المذابح غير أن هذا الكلام على أفواه قادتنا له دلالة هامة حول طبيعة العقلية التي دخلنا بها المعركة وتعلمنا درساً قاسياًِ من جرائها. أضف إلى ذلك أننا وجدنا أنفسنا في حرب كانت فيها الجماهير العربية أبعد ما تكون عن حالة الاستعداد النفسي وغير النفسي للمعركة, إذ أن أجهزتنا الإعلامية غرست الفكرة في رؤوسنا جميعاً بأن حرب تحرير فلسطين ليست إلا «مشواراً» أو «فسحة» بسيطة إلى تل أبيب يقوم العرب بعدها بدفن العدو في البحر.. وهذا كل ما في الأمر وهذا ما تعنيه الحرب.

في الواقع يبدو أن العقلية التي نظرت إلى معركة التحرير على أنها مجرد «مشوار» لم تكن محدودة ضمن أوساط الإذاعات العربية, بل كانت متفشية على أعلى المستويات القيادية العربية. ذكر رئيس وزراء الأردن الذي رافق الملك حسين في 30/ 5/ 1967 إلى القاهرة لتوقيع اتفاق الدفاع المشترك الشهير أنه حين أخذ الرئيس المصري يناقش العسكريين المصريين والأردنيين الموجودين في قدرة العدو وقوة استعداداته. خيّل لي حين ذاك، مما قاله المشير عامر، أن القوات المصرية، تشد أزرها القوات الأردنية، ستحقق أهدافها العسكرية ـ لو وقع صدام ـ داخل إسرائيل، في مدى أيام، وإن المعركة لن تكون أكثر من نزهة سهلة لتلك القوات الجبارة الضاربة وينتهي كل شيء!(18).

وبالإضافة إلى كل ذلك, لقد كان للارتباطات العشائرية والقبلية والعائلية المذكورة وقيمها التي لا تزال تسيطر على عقلية العربي وتتحكم بأنماط سلوكه تأثيراتها السلبية الخطيرة، أثناء الحرب وبعدها، على نفسية الإنسان العربي العادي, وعلى نزوحه من الأراضي المحتلة وعلى ردود فعله المشتتة في وجه الغزو الإسرائيلي. وبسبب فقدان المؤسسات الاجتماعية والمنظمات السياسية والأحزاب العاملة بين الجماهير، كان المواطن العربي يقع، في ساعات الخطر الداهم، تحت سيطرة عفوية القبلية والعشائرية ويتصرف وفقاً لها, فيشعر بأن ارتباطه بأهله وجماعته أقوى من ارتباطه «بالأرض»، وصلته بعشيرته وبناته وأقربائه أخطر وأهم من صلته «بتراب الوطن» المهدد. وقد أبرزت الدراسة الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية حول النازحين وأسباب نزوحهم هذه الناحية من الموضوع بكل وضوح. والجدير بالذكر أن الدراسة المذكورة تعتبر أول بحث تجريبي علمي أجري عن النازحين الفلسطينيين واعتمد مناهج «بحوث الميدان» و«المسح الاجتماعي» المعروفة في حقل الدراسات الاجتماعية. اشتملت هذه الدراسة التجريبية على الحقائق التالية بالنسبة لما قلناه عن تأثير القيم القبلية على سلوك الإنسان

العربي في مواجهة الحرب المفاجئة والخطر الذي يتهدد أرض الوطن:

«إن الروابط العائلية هي الأقوى والأوثق (من روابط الأرض أو القومية)، وقد كانت هذه الروابط عاملاً مهماً في النزوح لا في البقاء كما ذكرنا سابقاً. إن عدداً كبيراً من النازحين تركوا خوفاً على بناتهم ونسائهم وأطفالهم وشبابهم وليس خوفاً على أنفسهم. الواقع هو أن مفهوم «العرض» عند العرب لعب دوراً هاماً في عملية النزوح. يقول نازح قابلناه في مخيم زيزياء معبراً عن هذا الدور بالشكل التالي: «شردنا بعرضنا». في المقابلة وبعد المقابلة كانت العائلات النازحة تذكر أن هذا السبب كان بين الأسباب الرئيسية لنزوحها»(19).

وبطبيعة الحال لم يأت أحد على ذكر هذه الوقائع ليلوم المواطن العربي الأعزل الذي واجه الجيوش الغازية وهو تحت تأثير صدمة هائلة وبدون أي استعداد (نفسي وعقلي ومعنوي) على الإطلاق لمواجهة الاحتلال وعواقبه. إننا نقر واقعاً مؤسفاً فقط يتلخص في أن مستوى النضج الاجتماعي والوطني عند الإنسان العربي، حتى في البلدان العربية الأكثر تقدماً، لم يبلغ بعد الحد الذي يجعله يتخطى مستوى الولاءات العائلية والعشائرية وقيمها التقليدية، والذي يجعله يدرك أن الحروب كثيراً ما تؤدي إلى الاحتلال والاعتداء على الأعراض ووجود الجيوش الدخيلة على أرض الوطن، بدون أن ينتج عن ذلك بالضرورة «شرود المواطنين بأعراضهم» ونزوحهم وتركهم الأرض خالية من السكان تماماً كما كان يريدها العدو. وقد بينت الدراسة المذكورة أن المسؤولية في هذا العجز ترجع إلى فقدان المؤسسات الاجتماعية والمنظمات والأحزاب التي يفترض فيها أن تحل محل الروابط القبلية والعائلية في الدول القومية الحديثة. تقول الدراسة عن ذلك:

«هنالك أيضاً سبب آخر غير مباشر نعتقد أنه على جانب كبير من الأهمية، وهو فقدان الروابط الاجتماعية ضمن مؤسسات ومنظمات وأحزاب. الروابط الوحيدة الفاعلة في المجتمع العربي هي الروابط العائلية. إن هؤلاء النازحين لا ينتمون على الأغلب إلى أي مؤسسة غير رسمية أكانت دينية أو سياسية أو اجتماعية التي يمكن أن يلجأ إليها الفرد عندما تحل النكبات فتساعده على مواجهتها. لم يجد النازحون من يلتجئون إليه من أجل النصيحة والاستفهام والاسترشاد. وقد انحلت العلاقات الاجتماعية بسهولة، كأنما المجتمعات المحلية كالقرى أصبحت دون نواة. كأنما القرى والمدن سلحفاة فقدت صدفتها فجأة فلا شيء يحميها غير الهرب». (ص 45).

بعبارة أخرى لا تزال التبعية في المجتمع العربي تقف عند حدود الأسرة

ولا تتجاوزها لتشمل الأمة بأسرها والوطن بكافة أرجائه. حتى ضمن حدود الأسرة وقيمها الضيقة نواجه سلماً من الأولويات: الأبناء أولاً والإخوة ثانياً وأبناء العم ثالثاً وأبناء الخال رابعاً.. والمواطن العربي لا يزال يعتبر نفسه مطمئناً هادئ البال نسبياً ما دام هو وأبناؤه وأخوته وأبناء عمه وخاله قد شبعوا واكتسوا وظفروا بنصيب معقول من متطلباتهم في هذه الحياة. نحن نعلم كيف تصرف المواطن العربي في المدن عشية حرب حزيران حين شعر بإمكان حدوث نقص في بعض البضائع والمواد الغذائية المعروضة في السوق. كان كل واحد منا يجري قبل سواه، بل على حساب سواه من المواطنين, في الأسواق ليبتاع ويكدس في بيته أكبر كمية ممكنة من البضائع والأغذية ليشعر بعدها بالارتياح باعتباره قام بتأمين حاجات أسرته القريبة ولو على حساب غذاء الآخرين وحرمانهم. في الواقع تباهى هذا المواطن بين أقربائه بحنكته وشطارته في تدبير كذا كيس من الطحين وكذا كيلو من الخبز في ساعات الحرج. ما دامت الأسرة بخير فكل شيء بخير. أما التأثير السلبي الذي يتركه هذا النوع من السلوك على حالة البلاد الغذائية عامة وعلى غير الأقرباء من المواطنين الذين سبقناهم بشطارتنا في احتكار البضائع في بيوتنا, فهي اعتبارات لا تدخل في أفقنا العشائري الضيق ولا علاقة لنا بها في ساعات الخطر والحرج(20). ولا حاجة للزيادة في ضرب الأمثلة لأن كل واحد منا قادر على استنباطها بشيء من التأمل في نفسه ومحيطه.

2] يصعب علينا أن نجد تقصيراً أو عجزاً أو خطأ كشفته حرب حزيران في التنظيم والاستعداد والتخطيط العربي لم ينسبه بعض العرب إلى الاستعمار والإمبريالية الدولية, وكثيرون هم الذين أزاحوا المسؤولية في الهزيمة عن أنفسهم بإسقاطها جملة وتفصيلاً على الاستعمار. ولنسأل أنفسنا هنا: ألم يكن العرب الذين دخلوا معركة الخامس من حزيران بعد أن استعدوا لها، واعين تمام الوعي أن إسرائيل مرتبطة ارتباطاً عضوياً ووثيقاً بالاستعمار؟ لقد كنا ـ والحق يقال ـ مدركين كل الإدراك طبيعة المساعدات الوافدة إلى إسرائيل, وأن إسرائيل ستأخذ زمام المبادرة ـ بعد إغلاق خليج العقبة ـ بضربة حربية شديدة تحسم باقي المعركة لصالحها، ولم يترك موشي دايان• في مؤتمراته الصحفية وأحاديثه المختلفة، قبل المعركة بقليل، مجالاً للشك بهذه الحقيقة. كما أن الرئيس عبد الناصر صرّح بأنه كان متيقناً من أن موعد الضربة الإسرائيلية الأولى سيكون حوالي 5 حزيران. كما أن الولايات المتحدة لم تترك مجالاً للشك في نواياها نحو العرب ومدى استعدادها لدعم إسرائيل والمحافظة عليها وعلى حدودها. كل ذلك كان واضحاً للعرب

وقادتهم، ومع ذلك قدّرنا أن باستطاعتنا خوض المعركة وإحراز النصر، وأخطأنا التقدير. ولا يجدينا نفعاً اليوم أن نلوم الغير بكل هذه العصبية، فالاستعمار بعد الخامس من حزيران هو الاستعمار الذي عرفناه وخبرناه قبل الخامس من حزيران!. ولا يلام الاستعمار إن هو تصرف تماماً كما كان متوقعاً منه أن يتصرف. إذ لا تلام الذئاب إن هي تصرفت تصرف الذئاب، بل يلام من كان يفترض فيه أن يحمي الأرض من هجمات الذئاب, وأثبت مرة بعد مرة بأنه لم يحقق بعد مستوى من الفعالية يمكنه من حمايتها بعد إدعائه وتبجحه بالعكس تماماً. وينتج عن هذا المنطق التبريري الذي يدفع باللائمة على الاستعمار بعد الخامس من حزيران وهمٌ خطر آخر هو التمييز بين ما يسمونه بقوة إسرائيل الذاتية وبين قواها غير الذاتية، والاستنتاج بعد ذلك بأن العرب سيتغلبون حتماً على إسرائيل لو واجهوها بطاقاتها الذاتية فحسب. تجلى هذا التمييز بين نوعي القوة الإسرائيلية في فقرة وردت في محاضرة ألقاها العميد الركن حسن مصطفى في النادي الثقافي العربي في بيروت تحت عنوان «دروس عسكرية من النكسة». قال:

«لا يخامرني أدنى شك في أننا سنتغلب على إسرائيل في يوم من الأيام، وإنني لعلى يقين بأن انتصارنا عليها محتم منطقياً وتاريخياً. فليس من المعقول ولا من الطبيعي أن تتغلب دولة صغيرة كإسرائيل على الدول العربية كلها في آخر الأمر وأن تخضع العالم العربي بأسره إلى سيطرتها ونفوذها إلى الأبد, بل إن الأمر المعقول والطبيعي هو أن يتغلب العرب على إسرائيل إذ إن جميع عوامل التفوق الطبيعية في جانبهم»(21).

قد يبدو هذا الكلام معقولاً، وقد تبدو هذه التفرقة بين قوة إسرائيل الذاتية وغير الذاتية سليمة على المستوى النظري, ولكن عند وضعها على المحك نجد أنه لاقيمة لها على الإطلاق, لان طاقة إسرائيل الذاتية, من الناحية العملية الحاسمة, في أية معركة تخوضها مع العرب هي مجموع القوى التي باستطاعتها أن تقذف بها في حلبة الصراع لتحقيق النصر مهما كانت مصادر هذه القوى, أي أنه لافارق في ذلك, سواء كانت نابعة من رقعة الأرض الفلسطينية المحتلة أو من سفينة "ليبرتي" في عرض البحر أو من تفوق الفرد الإسرائيلي على العربي من الناحية التقنية والفنية والتدريبية. وكل تصد عربي لإسرائيل لايحدد قوتها الذاتية على هذا الأساس يبقى مقتصراً وهزيلاً لأنه لا يقدر طاقات العدو حق قدرها, كما أنه ينطوي على شيء من خداع النفس وتعزيتها حول إمكانية مواجهة إسرائيل، في يوم من الأيام «بمفردها» أو «بذاتها». إننا نوهم أنفسنا بالتطلع إلى تغيرات في

العالم حولنا تسمح لنا أن نستفرد إسرائيل «بذاتها», بينما الأجدر بنا أن نتطلع إلى تبديل أنفسنا وواقعنا ومجتمعنا بحيث نعد العدة على أساس مواجهة إسرائيل بجميع طاقاتها وفي عزها وعنفوانها. لاشك أن إمكانات العالم العربي وطاقاته أعظم بكثير من إمكانات وطاقات رقعة الأرض المحتلة القائمة عليها إسرائيل، غير أن حساب ميزان القوى على هذا النحو هو بمنتهى السخف والسذاجة ولا ينفعنا إلا من باب جبر الخواطر وتهدئة النفوس.

أما قول العميد الركن: «إنني لعلى يقين بأن انتصارنا عليها محتم منطقياً وتاريخياً», وقوله: «فليس من المعقول ولا من الطبيعي أن تتغلب دولة صغيرة كإسرائيل على الدول العربية كلها في آخر الأمر», فهو كلام مطمئن, ولكن اللجوء إلى الحتمية التاريخية والمنطقية في هذا الموضع ينطوي على أخطار, أهمها التهرب من تحمل مسؤولية ما حدث ومسؤولية تحديد الخطوط العريضة لما سيحدث على ضوء ما كان قد حدث فعلاً. وثمة خطر آخر ينطوي عليه هذا الكلام عن الحتمية هو الاستنتاج بأن الواقع العربي سليم في جوهره لأنه لم يكن مسؤولاً في الحقيقة عما حدث في الخامس من حزيران ـ المسؤول عنه هو الاستعمار, مثلاً ـ ولذلك لا يضير العرب أن يستمروا على ذات النهج الذي كانوا سائرين عليه لأن الأمور بطبيعتها والأحداث التاريخية بمجراها الحتمي سوف تؤدي بهم في النهاية إلى الانتصار على إسرائيل.

قد يبدو أنه ليس من المعقول أن تتغلب دولة صغيرة مثل إسرائيل على العرب في نهاية الأمر، غير أن التاريخ لا يتقيد دوماً بما قد يبدو للإنسان معقولاً وطبيعياً في فترة زمنية معينة. لم يكن من المعقول أن تتغلب اليابان على روسيا ولكنها فعلت، ولم يكن من المعقول أن يُشلّ سلاح الطيران المصري بضربة واحدة ولكن هذا ما حدث، وليس من المعقول أن تسيطر دولة صغيرة جداً مثل بريطانيا على إمبراطورية لا تغرب عنها الشمس بمساحاتها الشاسعة وطاقاتها الكامنة وأعداد سكانها الهائلة ولكنها فعلت لمدة ثلاثة قرون. كما أنه ليس من المعقول ولا من الطبيعي أن يُهزم العرب أمام إسرائيل ثلاث مرات متتالية في أقل من ربع قرن ولكن ذلك قد حدث، مما يبيّن أن مقاييسنا لما هو معقول وطبيعي لا تزال ذاتية وهمية غير موضوعية وغير علمية. المهم في الموضوع هو أن الخطر الذي أشار إليه العميد الركن حول تغلب دولة صغيرة كإسرائيل على الدول العربية كلها في آخر الأمر يظل خطراً قائماً, ولا يجوز لنا أبداً أن

نتهاون في تقديره متذرعين بما يبدو لنا أنه معقول ومنطقي أو محتم تاريخياً, لأن لا العقل ولا المنطق ولا الحتمية التاريخية تستبعد نهائياً تحقق أسوأ الاحتمالات وأبشعها في مجرى الأحداث لتصبح بذلك واقعاً تاريخياً راسخاً. المشكلة إذن ليست في لوم الاستعمار الذي خلق إسرائيل وثبتها، وإنما في عدم تحويل الإنسان العربي والمجتمع العربي إلى طاقات فعالة تستطيع تحمل مسؤولية مواجهة الاستعمار كما يتجسد في إسرائيل. المشكلة هي مدى قدرتنا على تحويل ما كنا نعرفه من حقائق عن الاستعمار قبل الخامس من حزيران إلى جزء من إستراتيجية العمل العربي على مستوى التنفيذ الفعلي والواقع المحسوس. وليس أدل على ضعف هذه القدرة من أنه حين اتخذت القيادات السياسية في القاهرة قرارها النهائي بضرورة تلقي الضربة الأولى وتحمل عبئها على أساس علمها التام بنوايا الاستعمار نحو العرب ونوايا إسرائيل في الهجوم المفاجئ، تبين فيما بعد أن الأجهزة التنفيذية لم تكن في مستوى هذا القرار على الإطلاق, أي أنها لم تتمكن من ترجمته إلى واقع قائم, أي إلى تلك الإجراءات العملية الكفيلة بتخفيف حدة الضربة الأولى إلى أقصى حد ممكن، وإلى تلك الخطوات العملية القادرة على تطويق مضاعفاتها وحصرها في أضيق نطاق، لتتمكن القوى العربية بعدها من شن هجوم معاكس يضمن لها نتائج عسكرية أفضل, إن لم نقل النصر التام. إن أنحينا باللوم على الاستعمار, أم لم نفعل, تبقى المشكلة الأساسية هي فعالية الإنسان العربي والمجتمع العربي في مواجهة تحديات الحاضر وأخطاره ولاشك أن التخلف العربي الإنتاجي والتقني والعلمي والتخطيطي والقيادي كامن، إلى حد كبير، خلف فقدان هذا النوع من الفعالية الإيجابية التنفيذية عند العرب اليوم. يحدد المفكر الثوري الشاب ريجيس ديبريه خط العمل للمستقبل بالكلمات التالية:

«إن مهمتنا جميعاً النضال من أجل الفعالية, إن البحث عن الفعالية يستقطب كل من كانت له ذرة من ضمير، وبجميع الوسائل الممكنة في ميدان ليس للنظرية المجردة فيه -لحسن الحظ- المركز الأول.. بعد كل هذه السنين من العبارات الجوفاء، ومن الوعود الكاذبة ومن البرامج التي لا تتحقق، فإن الحاجة الملحة إلى الفعالية، باتت تضرب الأبواب بشدة، غير أن هذه الحاجة إذا لم تتزاوج مع العقل، فإنها لا تنجب أية ثمرة» (22).

3] من أهم الأساليب الشائعة في تبرير الهزيمة وإزاحة المسؤولية وإسقاطها على الغير, الرأي الشائع بأنه لو اتخذت القاهرة زمام المبادرة في

بدء المعركة وضربت سلاح الطيران الإسرائيلي على نحو ما فعلته إسرائيل بالطيران المصري لانعكست الآية وانتصر العرب. أي أن الفارق بين النصر والهزيمة في هذه الحرب لم يكن يتوقف إلا على قرار سياسي أو على خطأ بسيط في التقدير، فلو قمنا، مثلاً، في صباح 4 حزيران بما قامت به إسرائيل في صباح الخامس منه لكانت جيوشنا الآن في تل أبيب. ويعني هذا المنطق التبريري أول ما يعنيه أن الوضع العربي كان سليماً على حاله, وأن الهزيمة جاءت بسبب ظروف سياسية قاهرة وتافهة لم نأخذها بعين الاعتبار أو تجاهلناها. غير أن السؤال الذي ينهض أمامنا هو: هل يجوز لنا أن نفترض، بعد أن عرفنا ما عرفناه عن الحرب، أن الطيران العربي كان في مستوى من الفعالية تسمح له بأن ينفذ خطة الهجوم بالدقة والإحكام والسرعة والإتقان التي اتصفت بها الطائرات الإسرائيلية في هجومها على مطارات الجمهورية العربية المتحدة؟ يقول العميد الركن حسن مصطفى بكل صراحة في محاضرته التي مر ذكرها ما يلي:

«إن مجرد قيام القوات العربية بالهجوم قبل العدو, لا يعني أنها ستنجح في هجومها وستنتصر على العدو لا محالة. ذلك لأن نجاحنا في الهجوم يتطلب منا أن نكون في مستوى المعركة الهجومية من جميع الوجوه»(23).

وبعد أن حلل المحاضر بالتفصيل المقومات الضرورية لنجاح الخطة الهجومية وبيّن كيف أن القوات العربية لم تكن في الحقيقة في المستوى المطلوب من الفعالية لإنجاح عملية هجومية من هذا النوع قال بالحرف الواحد:

«فإذا لم تتوفر لدينا كل هذه العوامل أو معظمها, فقد نفشل وينقلب هجومنا إلى مجزرة لا طائل تحتها»(24).

إن هذه الأساليب في تبرير الفشل العربي والتملص من مسؤولياته وتبعاته, قد كلفتنا غالياً في السابق والحاضر, وأعني بالتحديد أن التطهيرات التي شهدتها بعض الجيوش العربية بعد الخامس من حزيران وخاصة جيش الجمهورية العربية المتحدة كان يجب أن تتم بعد حرب السويس سنة 1956. غير أن النصر السياسي الذي حققناه في حرب السويس بهرنا, فأقنعنا أنفسنا بأن اجتياح إسرائيل لسيناء في ذلك الحين لم يكن سببه أي ضعف في أوضاعنا العسكرية أو عجز في واقعنا الحاضر. كان العميد الركن حسن مصطفى صريحاً في محاضرته حول هذه الحقيقة حيث قال:

«ويبدو أن النصر السياسي الذي حققته مصر بنتيجة حرب السويس على

دول العدوان الثلاثي قد أنسى قادتها العسكريين أخطاءهم التعبوية (التكتيكية) في تلك الحرب, فأهملوا معالجة تلك الأخطاء ولم يعالجوا كثيراً من نواحي الضعف التي ظهرت في القيادة والتدريب. كما يبدو أنهم استصغروا قابلية إسرائيل الحربية وإنجازاتها العسكرية في صحراء سيناء عام 1956, فعزوا هذه كلها إلى اشتراك بريطانيا وفرنسا معها في الحرب»(25).

4] ومن علائم أوهام التبرير والتذرع التي شهدناها بعد الخامس من حزيران في مجلاتنا وصحفنا, وخاصة في بعض الصحف البيروتية, هذا الصراخ المستمر بأن إسرائيل انتهكت الأعراض وخرقت حرمة المساجد وسرقت تاجاً ثميناً من على رأس تمثال للعذراء، وأنها اعتقلت ونفت وقمعت ونكلت، كل ذلك في محاولة لتغطية الموقف العربي الحرج بشتم العدو وتحقيره وتبيان تفاهته وكأن هذا الصراخ والسباب سوف يؤثران على العدو بشيء، أو يغيران من حقيقة قوته وواقع طاقاته. وأقل ما يقال في هذه الظاهرة هو أنها تنزل بالمعركة القومية المشرفة التي تواجه العرب إلى مستوى التفاهة والسفسطة والاستهتار, وإنها تعكس علينا ظلالاً سلبية, إذ أننا كلما حقرنا العدو وخفضنا من شأنه بدت هزيمتنا أفجع وأسوأ مما هي عليه في الواقع، لأننا نكون قد هزمنا أمام عدو حقير ومنحط, مما يسلبنا كل مبرر معقول يفسر الهزيمة. وعلى كل حال ماذا يفيدنا أن نستعظم أعمال إسرائيل ونستكبر أفعالها ونضخمها إلى هذا الحد على جبهاتنا الداخلية؟ هل كنا نتوقع تصرفاً أفضل وأحسن من قبل جيوش الاحتلال الإسرائيلي؟ أم أننا مستعدون للاحتفال والتهليل والتكبير عندما يبدو النصر وشيكاً وغير قادرين على تحمل العواقب المتوقعة للحرب في حالة الخسارة؟. إذن لنذكر دوماً أن جيش العدو هو جيش احتلال ووظيفته الأولى هي ضرب أية مقاومة عربية بأقسى الأساليب وأعنفها، كما أن وظيفة المقاومة العربية وواجبها الأول هو العمل المستمر على طرده من الأراضي المحتلة وإذاقته الأمرين من شدتها وقسوتها وضراوتها. ولا يجوز لنا أن نتصرف وكأننا نتوقع من جيش الاحتلال غير التنكيل والقسوة والقمع والتقتيل. إنه لمن السذاجة أن نتوقع الآن من «دويلة العصابات»، كما كنا نسميها، تصرفاً غير تصرف العصابات وأن ننتظر منها التقيد بشرعة حقوق الإنسان. فإذا كانت إسرائيل بالنسبة إلينا دولة العدوان في ساعات النشوة والأماني الشاهقة لماذا نتصرف وكأنها شيء آخر في ساعات الآسى والحزن؟ وحفاظاً على تماسكنا كأفراد وعلى مواقفنا كجماعة ينبغي ألا تصيبنا الدهشة بعد اليوم حين يتصرف جند الاحتلال كجنود احتلال. ولنذكر أن قسوة القمع الإسرائيلي هي أفضل

وأدق مقياس ودليل على ضراوة المقاومة العربية، والتناسب بينهما طردي. وقد تجلى هذا الصراخ أكثر ما تجلى في موقفنا من احتلال مدينة القدس. لقد أحاطت صحافتنا القدس القديمة بهالة خاصة وبوأتها مركزاً ممتازاً يميزها، لسبب من الأسباب، عن بقية الأراضي المحتلة والمسلوبة والضائعة. وكتبت كثيراً عن أهميتها السياحية المفقودة وخاصة بالنسبة للبنان. يبدو لي أن هذا التفكير ينطوي على وهم خطر لأنه يعمل على تفضيل جزء من الأرض المحتلة على بقية الأجزاء مما يدعم، بصورة غير مباشرة، الدعوات القائلة بتدويل القدس، ويعطى انطباعاً عاماً بأن قطعة معينة من الأرض العربية الفلسطينية هي أعز علينا من أية قطعة أخرى، أو أننا ربما قد نفرط بجزء من هذه الأرض في سبيل آخر, أو أننا نصر على تحرير مدينة عربية قبل الأخرى من الاحتلال. لا تمتاز القدس القديمة عن أي شبر آخر من الأرض العربية المحتلة على الإطلاق، إنها لا تمتاز بشيء، من هذه الناحية، عن حبات الرمل في سيناء أو عن نابلس أو عن القنيطرة أو عن حيفا ويافا في نهاية المطاف. من المعقول أن نتوقع بعض الكسب الدعائي الأجنبي بسبب وضع القدس الديني, ولكن يجب أن نكون واضحين كل الوضوح مع أنفسنا حول حقيقة هذا الموضوع وأن ندرك بأنه كما أن الشعب الجزائري لم يطالب بالنضال والتضحية ليستمتع بمراسم رفع العلم وإنشاد النشيد الوطني, كذلك فإن قضية النضال في سبيل رفع الاحتلال عن فلسطين لا تتلخص في استرجاع مساجد وكنائس تجذب السواح.

الكسب الدعائي في الخارج مهم جداً بالنسبة لقضيتنا، غير أن هذا شيء، ومنطق التبرير وإزاحة المسؤولية الذي يقول بأننا هزمنا لأن دعايتنا لم تكسب الرأي العام العالمي إلى جانبنا شيء آخر. إن شعوب وحكومات الدول المتقدمة صناعياً وحضارياً، سواء في الكتلة الشيوعية أو الرأسمالية، تجد نوعاً من التعاطف والتفاهم وصلات القربى بينها وبين دولة مثل إسرائيل حققت مستوى علمياً وصناعياً وتكنولوجياً رفيعاً. أي أن هذه الدول والشعوب ترى في إسرائيل وما حققته على هذا المستوى صورة مصغرة عن نفسها وامتداداً لحضارتها ولكل ما تعتز به من إنجازات عصرية وعلمية وتقنية. وقد شددت الدعاية الصهيونية على هذا العامل، فأظهرت إسرائيل بمظهر المجتمع الديناميكي الحركي المتقدم الذي يشارك في إثراء التراث العلمي والحضاري والأدبي الحديث مثله في ذلك مثل المجتمعات المتقدمة في أوروبا الغربية والشرقية على حد سواء. وحتى البلدان النامية وشعوبها أخذت تنظر إلى إسرائيل على أنها تجربة رائدة في هذا المضمار يحسن

التعلم منها والاستفادة من خبراتها. إن تعزيز الدعاية العربية في الخارج لا يغير من هذا الواقع شيئاً, لذلك يبدو لي أن بروز دماغ عربي واحد يكون من الطراز الأول في مجال العلوم الطبيعية، أو ازدهار مؤسسة علمية عربية واحدة في مستوى مؤسسة وايزمان الإسرائيلية، أو المشاركة العربية في إغناء التراث الأدبي والعلمي العصري بصورة مستمرة ومتزايدة ومتراكمة، أو ابتكار سلاح عربي حديث يكون فعالاً لأنه يتناسب مع شروط الصراع الذي نحن فيه, أو بروز دماغ عسكري عربي واحد في مستوى الجنرال جياب• سيوفر علينا أموالاً طائلة تنفق باسم الدعاية التي لا تستند إلى أساس أو إنجاز حقيقي. إن مثل هذه الإنجازات التي عددتها، على سبيل المثال لا الحصر، تصنع العجائب في تغيير الصورة التي انطبعت في أذهان الشعوب والدول حول أوضاعنا وواقع قدراتنا. ولا جدال في أن العرب مقصرون جداً في هذا المجال الحيوي إذا قيسوا بأمم أخرى متخلفة تمكنت في فترة قصيرة من امتصاص مقومات الحضارة الحديثة بعلمها وتقنيتها وتنظيماتها, ومن ثم الانتقال من مرحلة الانتفاع بثمار العلم واستيراد تطبيقاته العلمية واستخدامها بصورة ضحلة إلى مرحلة العطاء العلمي الخلاق والنهضة الشاملة في جميع المجالات. هذا هو واقع الحال عندنا, بالرغم من أنه مضت على اتصال العرب بمقومات الحضارة الحديثة فترة طويلة نسبياً يرجعها البعض إلى حملة نابليون على مصر، ومنذ ذلك الوقت لم تنقطع الدول العربية عن إرسال البعثات إلى البلاد الأوروبية للاستفادة من عناصر الحضارة الحديثة وإدخالها في المجتمع العربي.

ولابد لي من أن أذكر بهذا الصدد أمراً لاحظته حين زرت دمشق في شهر رمضان المنصرم لأنه فسر لي، على بساطته، نتائج الخامس من حزيران بصورة تفوق بدرجات كل ما كتب وقيل حتى اليوم في تعليل الهزيمة وتفسيرها وتبريرها. لاحظت هناك أن بلداً اشتراكياً تعتبر الدولة فيه أكبر موظف لأبناء الشعب ويفترض أن تكون الدولة فيه محور الإنتاج والعمل والبناء والدافع الرئيسي للتقدم المستمر، ولكن، وبالرغم عن كل ذلك كان دوام العمل الرسمي لجميع موظفي الدولة ومستخدميها لا يتعدى الأربع ساعات يومياً، أي من الساعة العاشرة صباحاً حتى الثانية بعد الظهر، إجلالاً لشهر رمضان وإكراماً لفريضة الصيام. تصوروا ماذا كان سيحدث للاقتصاد الإسرائيلي لو قررت الحكومة هدر نصف ساعات العمل في اليوم لمدة أسبوع واحد فقط وليس لمدة شهر كامل؟. إن أي بلد رأسمالي يقدم على مثل هذه الخطوة ولو لأسبوع واحد سيتخبط مباشرة في أزمة

اقتصادية حادة. فكيف يكون الأمر إذن بالنسبة لبلد يمر في مرحلة التحويل الاشتراكي حيث الدولة هي كل شيء، بكل معنى الكلمة؟!

سوريا الاشتراكية تقف على خط النار، هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فيبدو واضحاً أنه إن عملت سوريا أربع ساعات أو ست ساعات أو ثماني ساعات في اليوم يبقى كل شيء في مجرى حياتها على حاله ولا يشعر أحد بالفارق، وهذا تماماً ما أحسسته خلال شهر رمضان المنصرم. وفي هذه الظاهرة وحدها من المغازي والمعاني والمضامين حول حقيقة الوضع العربي الاجتماعي ما يكفي لتعليل الهزيمة العربية دون البحث عن أسباب أخرى.

5] يوجد تعليل بسيط وشائع جداً بين المواطنين العرب، على اختلاف آرائهم ومستوياتهم، ينسب الهزائم العربية المتلاحقة في وجه إسرائيل إلى سيطرة الصهيونية الدولية على العالم بأسره، وعلى مقدرات الأمم والدول وحتى على مجرى التاريخ الحديث برمته. برز هذا النوع من التعليل بصورة خاصة بعد الهزيمة في مقالات وكتب عربية عديدة عرضت للفكرة بأساليب وصياغات تفاوتت في فجاجتها وسذاجتها. وعلى سبيل المثال يؤكد الدكتور كمال يوسف الحاج في كتابه المشار إليه آنفاً بأن «الرأسمالية هي أيضاً واقعة تحت سيطرة اليهودية العالمية»(26), وأن «الثورة الشيوعية هي من مبتكرات الذهنية اليهودية»(27). كما وضع عنوان فصل من فصول كتابه على النحو التالي: «الشيوعية ربيبة الصهيونية»(28). وهناك كتّاب آخرون يلجأون إلى «بروتوكولات حكماء صهيون» ليبرهنوا أن اليهود يسيطرون سيطرة تامة، عن طريق مؤامرة عالمية جهنمية، على مجرى التاريخ الحديث (وربما القديم). ووفقاً لهذا المنطق الخرافي يجتمع حكماء صهيون, مرة على الأقل كل قرن, حيث يجرون مناقشات ودراسات لوضع خطتهم السرية المرعبة لاستعباد العالم. ويؤكد لنا أصحاب هذه «النظرية» في تعليل الأحداث التاريخية أن مجرى التاريخ يسير، بدون أدنى شك، وفقاً لمخططات المؤامرة المذكورة ولا يحيد عنها قيد أنملة, بسبب دهاء القادة اليهود وذكائهم المفرط ونفوذهم غير المحدود, مما يجعلهم قادرين على التخطيط والتنفيذ، على امتداد قرن كامل ببراعة لا يحيطها عقل(29). يأخذ هذا النمط من التفكير والتعليل الخيالي طابعاً شبه معقول ورزين ـ في أحسن أحواله ـ حين يلجأ إلى تفسير السياسة الأمريكية (أو الغرب الرأسمالي عامة) بالقول إن اليهود يسيطرون على الاقتصاد الأمريكي, ويهيمنون على مجتمع ذلك البلد, ويسيرون سياساته ومواقفه لصالحهم

وصالح إسرائيل.. ولذلك نجدهم يشددون على دور الأصوات الانتخابية اليهودية في الحياة السياسية الأمريكية ودورها في فرض مجرى معين على اتجاه سياسة البلاد الخارجية. وفيما يلي ملاحظاتي النقدية على هذا النمط الشائع من التفكير حول الهزيمة وحول القضية الفلسطينية عامة.

من الأخطاء المريعة التي وقع فيها العرب بالنسبة لقضيتهم الأولى الاستخفاف الشديد بقوة العدو. أما الخطأ ا لمريع الثاني الذي يقع فيه التقدير العربي للصهيونية وطاقاتها فهو تضخيم قوتها ونفوذها إلى حد صبغها بقدرات أسطورية فائقة تجعلها سيدة النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي ومجرى التاريخ مرة واحدة. وبطبيعة الحال إن تضخيم قوة العدو وسطوته ونفوذه على هذا النحو الخيالي هو أسلوب من أساليب تبرير فشلنا, وإسقاط مسؤولية الهزيمة على أسباب خارجة عن نطاق إرادتنا, لأنها تمت إلى قوى نريد أن نعتقد بأنها على درجة من العظم والكبر بحيث تعجز أمامها شجاعة الشجعان. وعلى هذا الأساس هل يلام العرب على تقاعسهم في الرد على التحدي الصهيوني بعد الهزيمة رداً يكون في مستوى الهزيمة إذا كانوا يواجهون قوة صوروها لأنفسهم على أنها تتحكم بمصير وحياة الكتلة الرأسمالية والكتلة الشيوعية في العالم على أقل تقدير؟!.

ويبين شيوع هذا النوع من التفكير في تعليل الهزائم العربية أمام الصهيونية والقوى الاستعمارية الداعمة لها أن العقل العربي (أو بالأحرى الخيال العربي) لا يزال يميل ميلاً شديداً إلى الأخذ بأبسط التفسيرات لمجرى الأحداث التاريخية وأكثرها سذاجة. إن أبسط السبل لفهم ظاهرة معقدة مثل السياسة الخارجية لدولة مثل الولايات المتحدة هي نسبتها إلى شخص ما أو إلى مجموعة من الأشخاص (حكماء صهيون مثلاً) نعتبرهم مسؤولين عنها كلياً, فنصب اللوم عليهم ونستنتج أنه لو تلاشى هؤلاء الأشخاص من الوجود لتبدل مجرى الأحداث تماماً. أي أننا نبحث دوماً عن تعليل للأحداث يرجعها في نهاية الأمر إلى «قوة إرادية» كامنة خلفها أو إلى «نوايا وغايات» مستقبلية لأشخاص يتدبرون مجاريها وفق أهوائهم, ولكن بسرية تامة. وعليه يكون مجرى التاريخ على مدى قرن مثلاً، وفقاً لهذا المنطق، تنفيذاً دقيقاً لغايات ونوايا وإرادة جماعة حكماء صهيون مثلاً القابعين في الخفاء. لم يألف العقل العربي بعد تفسير الأحداث بأساليب علمية جديدة لا تعتمد على التعليلات الغائبة وإرجاع الأحداث إلى إرادات خفية وقوى شخصية، وإنما تعتمد على اعتبارات اقتصادية موضوعية مثلاً, أو قوى اجتماعية تضغط بصورة آلية, أو تتفاعل على نحو جدلي فيما بينها.

لا يزال الخيال العربي في صميمه يفضل تفسير سياسة الولايات المتحدة بنسبتها إلى فئة غامضة شريرة من الرجال المتآمرين المسيطرين على كل شيء, بدلاً من تعليلها على أساس المصالح الأمريكية الاقتصادية والاستراتيجية وحماية الاستثمارات الرأسمالية الأمريكية الضخمة في منطقة تشمل الشرق الأوسط بكامله وجنوب شرقي آسيا بأسره. من نافل القول أن هذا النمط الشائع في التفسير ناتج عن تأثير التفكير الميثولوجي ـ الديني التقليدي الذي يعلل الأحداث، في نهاية المطاف، بردها إلى الإرادة الإلهية وإلى رغبات الكائنات غير المرئية, ويرى في مجرى التاريخ تدبيراً إرادياً مسبقاً لسير الأحداث, وتخطيطاً معداً لكل واقعة تقع.

من المؤكد أن المروجين لهذا التضخيم الكبير لقوة الصهيونية العالمية وسطوتها على طريقة الدكتور الحاج يعملون لأهداف معينة, تتلخص في تبرئة الغرب الرأسمالي عامة, والولايات المتحدة خاصة من تهمة العداء الصارخ المتعمد للقضية العربية في فلسطين. يجري منطق هؤلاء المروجين في اتجاه يقول أن «الغرب» مسلوب الإرادة بسبب السيطرة الصهيونية الخفية عليه, ولذلك لا يجوز لنا أن نلومه باعتباره مخدوع ومسيّر في مواقفه المعادية لنا وليس مخيّراً. بعبارة أخرى: «الغرب» حليف طبيعي للعرب ولمصالح العرب، وما علينا إلا أن نبين له كيف تستغله الصهيونية لمصالحها فيرجع إلى صوابه ويعود عن غيه وبالتالي لا داعي لمعاداته لأنه بريء أصلاً. يقول الدكتور الحاج:

«وعندي أن الشعوب العربية أخطأت في أن الغرب هو المسؤول الأول عن الصهيونية»(30).

ثم يصف هذا الاعتقاد العربي بالسطحية وبتشويه الحق ليخلص إلى القول بأن: «السبب الذي يحدوني على ألا ألوم الغرب هو كونه خُدع، تماماً كما خدعنا نحن طوال هذه المدة: أجل إن الغرب مخدوع»(31).

والنتيجة الطبيعية لهذا المنطق المدهش هي ترتُّب مسؤولية كبرى على عاتق العرب في إيقاظ الغرب من غطيطه (على حد تعبير الدكتور الحاج).. وبعد إتمام عملية الإنقاذ نصبح (بقدرة عجائبية طبعاً) نحن «القابضين على الغرب بدل أن يكون الصهاينة قابضين عليه.. (وتصبح) هذه القوى الغربية الهائلة في متناولنا نحن بدل أن تكون في متناول الصهاينة»(32). مسكين الغرب المخدوع ومسكينة القضية الفلسطينية الواقعة في شراك هذا المنطق اليميني الخرافي الفاحش. ويتضح من ذلك كيف يلجأ التفكير الرجعي الصرف إلى مناورة التهويل بقوة الصهيونية العالمية وسطوتها التي لا تقاوم

ليعيد العرب ـ من حيث المبدأ ـ إلى حظيرة الغرب الاقتصادية والسياسية، هذا الغرب الرأسمالي البريء المخدوع والمسكين!.

أما الذين يعللون سياسة أمريكا تجاه القضية الفلسطينية على أساس الأصوات اليهودية, والنفوذ الذي تتمتع به الأقلية اليهودية في دوائر الحكم, فهم أيضاً يعملون (من حيث يدرون أو لا يدرون) على تبرئة أمريكا، كدولة صاحبة مصالح استعمارية واسعة، من تهمة العداء السافر لقضية فلسطين وقضايا الأمة العربية في التحرر من السيطرة الاقتصادية الأجنبية والتبعية للنفوذ الرأسمالي العالمي. لا تريد هذه الفئة من الناس نسب السياسة الأمريكية إلى مواقف أمريكية أساسية نابعة من مصالحها الاستعمارية الهائلة الممتدة في كافة القارات, بل تريد نسبتها إلى عوامل سياسية، تلطف الجو قليلاً، مثل النفوذ الصهيوني الناتج عن عوامل عديدة منها أصوات الأقلية اليهودية في الانتخابات الأمريكية. وبطبيعة الحال يعني هذا المنطق أنه لو خرج نصف اليهود الأمريكيين من البلاد مثلاً وتقلص بالتالي نفوذهم بنفس المقدار لتحولت المواقف الأمريكية، بمقدار النصف أيضاً، باتجاه المصلحة العربية في القضية الفلسطينية وغيرها. ولم لا؟ أليست أمريكا بلداً ديمقراطياً تقرر فيه الأصوات الانتخابية كل شيء؟ غير أن هذه التخيلات المماثلة لأمريكا غير اليهودية شيء والواقع شيء آخر. فلو تقلص عدد الأصوات اليهودية إلى النصف فإن ذلك لن يؤثر، بكل تأكيد، على جوهر الموقف الأمريكي من إسرائيل وقضية فلسطين والأنظمة الرجعية العربية عامة لأن موقف أمريكا مبني أصلاً على أساس مصالح حيوية جداً (من بترول العرب إلى قصدير وتانغستن ومطاط جنوب شرقي آسيا مروراً بالرساميل الهائلة المستثمرة في بلدان اليد العاملة الرخيصة) وهي عوامل أهم وأخطر بكثير من مجرد رغبة المرشحين في إرضاء مطالب الأقلية اليهودية الأمريكية.

وحسبنا أن نذكر هنا أن الأقلية اليهودية في أمريكا لم تكن راضية أبداً عن سياسة أيزنهاور تجاه العدوان الثلاثي على الجمهورية العربية المتحدة عام 1956 (هذا لا يعني أن حركة التحرر العربية كانت هي راضية عن سياسة أيزنهاور ودالاس). لأنها كانت ترى «أن حكمأيزنهاور أظهر شعوراً بالصداقة تجاه إسرائيل أقل بكثير من عهد ترومان»(33). وبالرغم من ذلك دخل أيزنهاور البيت الأبيض بأكثرية شعبية ساحقة لم يعرفها رؤساء الولايات المتحدة قبله. كما أنه حين كان هتلر ينظم المجازر الشنيعة لليهود في ألمانيا والمناطق التي احتلتها, فشلت الأصوات اليهودية الأمريكية بكل

نفوذها في إقناع الحكومة على فتح باب الهجرة أمام أفواج اليهود الهاربين من الاضطهاد. وعلى الرغم من وضوح هذه الحقائق ما زلنا نجد مفكراً مثل وليد الخالدي يصر على مناقشة وتعليل السياسة الأمريكية ومواقفها بردها إلى الاعتبارات السياسية الانتخابية فحسب. يقول وليد الخالدي مفسراًِ دوافع السياسة الأمريكية:

«لا أخاله خافياً على أحد أن الدافع الأصل الذي أشير إليه هو الاعتبارات السياسية الانتخابية, وأنه بالتالي يمكن فهم السياسة الأمريكية الفلسطينية على أنها بالصميم مرآة للا أخلاقية الصفوة السياسية الأمريكية في هذا الصدد على أعلى مستويات المسؤولية جيلاً بعد جيل»(34).

يظل هذا التفسير في رأينا فوقياً ومبتوراًِ لأنه ينظر إلى «الاعتبارات السياسية الانتخابية» وإلى «لا أخلاقية الصفوة السياسية الأمريكية» وكأنها وقائع منزلة ونهائية لا ترتد إلى عوامل أعمق ومصالح أرسخ، في المجتمع الأمريكي، تفتح لنا سبيل تعليل هذه الظواهر السياسية وشرح الأسباب المكونة لها. هل تسلك الصفوة الأمريكية هذا السلوك «اللاأخلاقي» لأنها طبعت، لسبب من الأسباب، بصفات أخلاقية ذميمة أم لأنها تحمي شبكة ضخمة من رؤوس الأموال والاستثمارات والشركات وفروع البنوك والأسواق وموارد الخام في أنحاء العالم كله تقريباً؟

أما فيما يتعلق بحكاية سيطرة اليهود على الاقتصاد الأمريكي, وهيمنتهم على المجتمع, وتحديدهم لسياسة البلاد, فهي أقرب إلى الأسطورة منها إلى الحقيقة. إنها الحكاية التي تلهى بها العرب ليفسروا كل ما لم يعجبهم في قوة إسرائيل وعزمها وبأسها ويبرروا لأنفسهم إخفاقهم في التصدي الفعال لامتداد إسرائيل المستمر في الأراضي العربية. تلهينا بهذه الحكاية، بدون تمحيص الوقائع والحقائق، مع أنها تبرئ خفية أمريكا غير اليهودية من معظم التهم التي وجهناها ولا نزال نوجهها إليها، وذلك بتحويل اللوم عن أمريكا إلى فئة واحدة صغيرة يفترض فيها التمتع بأقصى النفوذ والهيمنة. ولتبيان الحقيقة حول قصة السيطرة اليهودية على اقتصاد أمريكا ما علينا إلا الرجوع إلى المعلومات الواردة في كتاب أشرت إليه آنفاً: «الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية». يتبين بعد التدقيق في المعلومات الواردة في هذا المؤلف أن المصالح اليهودية لا تسيطر إلا على بعض النواحي المحدودة في الاقتصاد الأمريكي الواقعة ضمن القطاع الأوسط فما دون من النشاط الاقتصادي العام في البلاد.

وفيما يلي أمثلة عن المجالات الاقتصادية الخاضعة للنفوذ اليهودي إما

جزئياً أو كلياً: صناعة الملابس الرجالية والنسائية برمتها تقريباً، صناعة الفراء، تصميم الأزياء والماكياج، تجارة الجملة والمفرق بالنسبة لبعض البضائع، المجوهرات، البقالة، المشروبات الروحية، استيراد وتصدير، صناعة السينما والإعلام بصورة عامة بما في ذلك دور النشر(35). كما يتمتع اليهود بنفوذ قوي في ميدان وسطاء البورصة (وخاصة في نيويورك)، وفي المجالات المهنية مثل المحاماة والطب وطب الأسنان والتدريس الجامعي. غير أن كافة هذه القطاعات الاقتصادية الواقعة تحت سيطرة اليهود ليست إلا نقطة في بحر بالقياس للقطاعات الأساسية التي تشكل العصب الحساس للاقتصاد الأمريكي حيث نجد مصدر النفوذ السياسي الحقيقي. لندرج بعض الأمثلة عن الشركات التي ينتعش بانتعاشها المجتمع الأمريكي ويضعف بضعفها حقاًً: ستاندر أويل وشبيهاتها، دوبون (Dupont)، شركات الفولاذ الكبرى ابتداء بـ(U. S. Steel) وهي أكبرها حتى سادس شركة في الحجم مثلاً (Bethlehem Steel)؛ وفي مجالات التحويل والمصارف: بنك آوف أمريكا، و(Chase Manhatten, Bank First National City Bank)، شركات الطيران الكبرى المعروفة وشركات صنع السيارات الرئيسية وشركات الإعلان الكبرى، شركات الأغذية والأطعمة إلى آخر هذه اللائحة الطويلة. الحقيقة هي أن الفئة التي تسيطر على هذا القطاع من الاقتصاد تتحكم بالتالي بالاقتصاد الأمريكي وبالمجتمع عامة. ولا يوجد أدنى شك في أن اليهود لا نفوذ لهم في هذا القطاع الاقتصادي الرئيسي ولا يسمح لهم بالاقتراب منه أصلاً، فكيف بالسيطرة عليه!. الفئة المهيمنة على الاقتصاد الأمريكي هي فئة «البروتستانت البيض» كما يدعونهم في الولايات المتحدة، ويسمونهم أيضاً «بالزنابير» (WASPS) وهي اختصار لـ(White-Anglo-Saxon-Protestants). ومهما بحثت فإنك لن تجد لليهود (وحتى الكاثوليك) أي نفوذ أو تأثير حقيقي يذكر على المراكز الحساسة والقيادية في أي من المؤسسات والشركات التي ذكرتها. كما أن أسماء الشركات نفسها تحمل ألقاب عائلية بروتستانتية انكلو ساكسونية معروفة مثل (Dupont) و(Ford) و(Chrysler) وعائلة روكفلر المسيطرة على بنك (Chase Manhatten). وكل من يريد المزيد من التأكيد حول الموضوع ما عليه إلا أن يراجع أسماء أعضاء مجالس الإدارة والمسؤولين الكبار في هذه الشركات الكبرى والبنوك الضخمة ليتحقق من مدى نفوذ وتأثير الأقلية اليهودية فيها. بطبيعة الحال نحن لا ندعي أبداً أن اليهود في أمريكا ليسوا أقوياء وأثرياء وأصحاب نفوذ على دوائر الحكم، غير أن هذا شيء، ووهم السيطرة على الاقتصاد الأمريكي شيء آخر. يقول

مصطفى عبد العزيز ما يلي حول هذا الموضوع:

«يوجد عدد قليل من اليهود ممن يملكون مصانع الصلب أو يشتغلون فيها، وكذلك قليل منهم يعملون في معامل تكرير البترول والمناجم وصناعات السيارات والورش ومصانع اللحوم المعلبة والمحفوظة وغيرها من الصناعات الرئيسية. كما أنه في صناعات المنافع العامة كالسكك الحديدية والكهرباء والغاز وأمثالها يقل عدد اليهود الذين يشتغلون فيها سواء أكانوا عمالاً أو ملاكاً. وهم وإن كان يقل عدد من يعمل منهم نسبياً في الوظائف التنفيذية العليا في البنوك, فإن لهم نفوذاً هاماً في دور النشر والطباعة والإذاعات والتلفزيون ودور السينما»(36).

ويذكر المؤلف نفسه ضآلة اليهود العاملين في البنوك قائلاً:

«.. تبين أن 45 من هذه البنوك لا يوجد بها موظفون يهود في المناصب العليا، وأربعة في كل منها يهودي واحد يشغل منصباً عالياً، وبنك واحد فيه أربعة يهود في مراكز عليا، وأنه يوجد 32 يهودياً فقط من إجمالي 3438 موظفاً في مناصب الإدارة ذات المستوىالمتوسط»(37).

أضف إلى ذلك أن الآفة الكبرى في حياة المجتمع الأمريكي هي التمييز العنصري والتعصب العرقي المشهور، والمصدر الأساسي لهذه النزعة العرقية في أمريكا هو فئة البروتستانت البيض إياها المسيطرة على الاقتصاد حقاً, وعقدة التمييز العنصري لا تنصب على الزنوج فحسب, بل تمتد إلى الهنود الحمر واليهود والبورتوريكيين والمكسيكيين والصينيين واليابانيين وحتى الكاثوليك من الطليان والايرلنديين. وعلى هذا الأساس تتضح العلاقة القائمة بين السيطرة الاقتصادية من قبل الفئات البروتستانتية البيضاء وبين التمييز العنصري الذي تمارسه ضد الفئات الأخرى التي لا تسيطر إلا على القليل نسبياً (مثل اليهود)، أو هي لا تسيطر على شيء يذكر (ولا يراد لها أن تصبح مسيطرة على شيء) مثل الزنوج والهنود الحمر والبورتوريكيين(38). لذلك نجد أنه بالرغم عن أن الطلبة اليهود يشكلون نسبة تتراوح ما بين 10% و12% من مجموع طلبة الكليات في أمريكا، وبالرغم عن تغلغل اليهود إلى حد كبير في التدريس الجامعي فإنه لا يكاد يوجد يهودي واحد يشغل منصباً إدارياً عالياً في الجامعات والكليات الأمريكية مثل رئيس جامعة أو عميد كلية مهمة(39).

نستخلص من هذا النقاش ما يلي:

أولاً: إن شيوع وهم السيطرة اليهودية الكاملة على الاقتصاد الأمريكي, وانتشاره بهذه الصورة بين المواطنين العرب, ناتج في أحسن الأحوال عن

الجهل بأوضاع الاقتصاد الأمريكي ووقائعه, وعن رغبتنا في الأخذ بتفسير بسيط وسريع لسلوك أمريكا نحو القضية الفلسطينية. أما في أسوأ الأحوال, فهو محاولة مقصودة لتبرئة أمريكا غير اليهودية (أي أمريكا الحقيقية باقتصادها التوسعي ومصالحها الاستعمارية الخ...) من تبعة معاداة الأمة العربية والمساهمة الفعالة في تشريد الشعب العربي الفلسطيني.

ثانياً: إن التصور العربي للحركة الصهيونية على أنها مجرد تابع وامتداد لأمريكا, أو على أنها تحكم أمريكا وتسيطر عليها, فيه كثير من التبسيط للحقائق التاريخية, إذ إن رصد تاريخ الحركة الصهيونية يبين أنها كانت تعقد تحالفاتها مع الدول الكبرى وفقاً للمصالح والظروف الراهنة. لذلك حاول هيرتزل الاعتماد على غليوم الثاني في بادئ الأمر (1897), وحين فشل حاول التقرب من الدولة العثمانية (1901), ولكن مساعيه لم تنجح هذه المرة أيضاً. في عام 1902 بدأت الحركة الصهيونية بالاعتماد على بريطانيا العظمى التي اقتنعت من ناحيتها أن الدولة اليهودية ستكون درعاً وحليفاً لها ولمصالحها ضد العرب وضد منافسي الإمبراطورية البريطانية مثل فرنسا في ذلك الوقت, فكان ما كان مما نعرفه عن وعد بلفور. وقد قال العرب في تلك الأعوام وما بعدها ما يقال اليوم عن علاقة الحركة الصهيونية بأمريكا، أي قالوا إن الصهيونية تحكم بريطانيا وتسيطر عليها وعلى اقتصادها وقالوا أيضاً إنها مجرد تابع وامتداد لبريطانيا. أما قصة انتقال النشاط الصهيوني، أثناء الحرب العالمية الثانية، إلى أمريكا فمعروفة, إذ أصبحت الولايات المتحدة الدولة الأقوى في العالم وبدأت تمد مصالحها إلى الشرق الأوسط وكان من الطبيعي أن تستفيد أمريكا من الحركة الصهيونية تماماً كما فعلت بريطانيا من قبلها. أي تلاقت الإرادتان، الأمريكية من ناحية والصهيونية من ناحية أخرى، في اتفاق شبه تام حول الأهداف والمصالح الحيوية في الشرق الأوسط في هذه الحقبة التاريخية(40).

ثالثاً: العامل الحاسم في تقرير السياسة الأمريكية الفلسطينية هو مصالح أمريكا الحيوية (على أنواعها) الممتدة في جميع أنحاء العالم: أي العوامل التي تقرر، في النهاية، سياستها في أمريكا اللاتينية كما في الفيتنام تقرر نمط سياستها أيضاً في الشرق الأوسط، حيث تأخذ هذه السياسة صورة دعم إسرائيل والأنظمة الرجعية ومحاربة كافة الحركات التحررية التي قد تقدم على تصفية المصالح الأمريكية وتهدد أمنها واستقرارها وامتداد نفوذها. وللأسف بينت هزيمة الخامس من حزيران مدى نجاح السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، إذ أنها استفادت أيما فائدة من الضربة شبه المميتة التي

تلقتها حركة الثورة العربية، كما أنها نجحت في إنعاش الأنظمة الرجعية في المنطقة وحصنت إسرائيل ببعد استراتيجي جديد، كل ذلك بدون أن تمس المصالح الحيوية الأمريكية في الوطن العربي بأي سوء، ومع المحافظة على جميع امتيازاتها البترولية والمالية والإستراتيجية والثقافية السابقة.

رابعاً: بما أن دعم الدول الاستعمارية الجديدة لإسرائيل يتناسب تناسباً طردياً مع حجم المصالح الاستعمارية في الوطن العربي، وبما أن ضعف القدرة العربية على مواجهة إسرائيل تتناسب بصورة مشابهة مع نفوذ الدول الاستعمارية في اقتصاد وسياسات قسم كبير من الدول العربية، نستنتج أن المعركة لتصفية النفوذ الاستعماري في الوطن العربي، وبناء مجتمع اشتراكي عصري تتكامل تماماً ولا تنفصل عن المعركة العربية لمواجهة إسرائيل وتحرير الأرض المحتلة.

III

بعد هذا الاستعراض والتحليل لنماذج معينة من نزعة إزاحة المسؤولية عن النفس وإسقاطها على الغير التي تجلت بوضوح بعد هزيمة الخامس من حزيران، أريد أن ألح بأن هذه النزعة المرتبطة بعوامل أساسية تدخل في بنيان المجتمع العربي التقليدي ولا تنفصل عن خصائص الشخصية الاجتماعية التي تربيها البيئة العربية, المتوارثة في كل واحد منا, وتنميها فيه. وليس باستطاعتي التوسع في هذه الناحية من الموضوع، غير أني أريد ربط ظاهرة المنطق التبريري العربي الذي مررنا عليه بنمط من السلوك الاجتماعي المعين درسه عالم اجتماعي عربي معروف هو الدكتور حامد عمار وأطلق عليه اسم «الشخصية الفهلوية»(41). وواضح أن الشخصية الفهلوية ليست إلا تجريداً وأنموذجاً، ولا وجود لها في الواقع الحي إلا على صورة خصائص وأنماط سلوك وردود فعل ومشاعر وإحساسات يتصف بها الأفراد في بيئات اجتماعية معينة وبنسب مختلفة قد تزيد وقد تنقص من فرد إلى آخر وفقاً للظروف والأوضاع.

من خصائص الشخصية الفهلوية التي يعددها الدكتور عمار, البحث المستمر عن أقصر الطرق وأسرعها لتحقيق هدف معين أو غاية معينة, مع تجنب العناء والجد المطلوبين عادة في اجتياز العقبات للوصول إلى تلك الغاية, وتجنب استخدام الوسائل الطبيعية لتحقيقها، لأن همّ الفهلوي ليس إنجاز العمل على أكمل وجه, وإنما إنجازه وتحقيق هدفه حتى لا يقال عنه بأنه عاجز عن ذلك أو بأنه «ما بيقدر» أو «ما بيطلع بيده». إذ أن الأمر المهم بالنسبة إليه هو أن ينجز العمل بصورة تحفظ له «واجهة شخصيته». فالطالب الفهلوي في أوساطنا هو الذي ينجح دوماً بدون أن يجهد نفسه بعناء الدراسة الجادة المستمرة، وهو يفاخر بذلك ويستهزئ بالزميل البائس المنعزل الذي يعمل ليلاً نهاراً في مذاكرة دروسه وينعته بشتى النعوت: «بصّيم»، «بيحفظ غيباً وما بيفهم شو عم يقرأ»، «وحش درس أو علم». الطالب الفهلوي يهتم أولاً وأخيراً بالنجاح الشكلي وبتحقيق المظهر الخارجي الذي يأتي مع هذا النجاح ولذلك نراه يلجأ إلى جميع الحيل والسبل اللامشروعة، ليحصل على النجاح بما في ذلك التزلف للأستاذ وأحياناً رشوته، الغش في الامتحانات، التخمين وضرب الأخماس بالأسداس حول الأسئلة التي ستطلب منه إجابتها في الامتحان، وحلمه الأبدي أن تقع نسخة من أسئلة الامتحان بين يديه قبل موعد الامتحان، إلى آخر ما نعرفه

جميعاً, إذ أننا كنا طلاباً أو أن أبناءنا اليوم طلاب. والمؤلم في هذه القضية هو أن معظمنا أقدم على هذا النوع من السلوك وكأنه أمر طبيعي وبدون وخزة ضمير أو محاسبة نفس أو رادع داخلي يقول لنا: نجاحك مزيف أجوف فارغ لا فعالية فيه ولا قوة. الأمر الذي يخيفنا ليس الرسوب بحد ذاته, وإنما العار والفضيحة التي نعتقد بأنها تحيق بنا حين ينتشر نبأ رسوبنا ويعرف. وكم من طالب جامعي عرفت، أخفى نبأ رسوبه عن أهله ومعارفه حتى لو كان يستحق الرسوب, وتباهى أمامهم بالنجاح حتى لو لم يكن يستحقه, لأنه حصل عليه بطرق ملتوية غير مشروعة. أما الفاجعة فتأتي عندما يتدرج هذا الطالب الفهلوي على مقاعد الدراسة ويصبح ضابطاً في الجيش أو مسؤولاً مهماً في جهاز الدولة, وينقل معه أنماط سلوك الفهلوي ويطبقها بكل عفوية وسذاجة في عمله الحاضر. ماذا يحدث لنا عندما يحاول هذا الضابط الفهلوي أن يبحث عن أقصر الطرق، مهما كانت، ليقال عنه بأنه ضابط ناجح فيجنب نفسه ما يعتبره فضيحة وعاراً إن هو اعترف بالفشل وحاول تخطيه؟ ماذا يحدث للأمة حين ينجح هذا الضابط في دوراته العسكرية, ويترقى من رتبة إلى رتبة بطرق وسبل تشبه تلك التي كان يمارسها لينتقل من صف إلى صف إلى أن أحرز، بواسطتها، شهادته الثانوية أو الجامعية, مثلاً؟, ماذا يحدث للأمة حين يتملق هذا الضابط رؤساءه في أهم القضايا, ويبين لهم بأنه مكّن نفسه من معلومات ودراسات هو في الواقع بعيد كل البعد عنها, تماماً كما كان يتملق أساتذته في الجامعة ويظهر أمامهم بمظهر العارف بتفاصيل موضوع دراسته, بينما هو في الحقيقة نقلها من زميله أو من ورقة كان قد أدخلها معه خلسة إلى قاعة الامتحانات؟ هذه النزعة الفهلوية التقليدية نحو إخفاء العيوب والظهور أمام الآخرين بمظهر يختلف عن حقيقة أوضاعنا (سيراً على سنة «إن بليتم بالمعاصي فاستتروا») هي التي تعطي أهمية خاصة لما قاله الرئيس عبد الناصر في خطاب له في إحدى القواعد العسكرية حيث شدد على هذه النقطة فقال:

«وبعدين في نفس الوقت ما نخفيش عيوبنا دلوقتي علشان تظهر عيوبنا في وقت المعركة. على كل قائد أن يقول العيوب الموجودة عنده, وأنا سعدت جداً النهارده لما شفت قائد الفرقة وقال إيه العيوب الموجودة عنده وإيه نواحي النقص الموجودة عنده. ده أسلوب جديد. ما نخبيبش، لأن إذا خبينا عيوبنا النهارده حنصلحها إزاي..»(42).

وواضح من مغزى هذا الكلام أن النزعة الفهلوية المذكورة متفشية في

صفوف القوات المسلحة تفشيها في المجتمع العربي التقليدي عامة، وإن مكافحتها الفعالة هي أسلوب جديد دخل الميدان بعد الهزيمة كما ذكر الرئيس عبد الناصر.

هذه الخصال الفهلوية التقليدية تجعلنا عاجزين عن تقبل الحقيقة والواقع، وفقاً لما تفرضه الظروف الحرجة من تصرف سريع، وتضطرنا لإخفاء العيوب والفشل والنقائص بغية إنقاذ المظاهر والحفاظ على ماء الوجه كما يتبين لنا من مثل ضربه هيكل عن «بعض شوائب السلوك» التي بدت من المسؤولين العسكريين العرب حين ضربت مطارات الجمهورية العربية صباح يوم الحرب. قال هيكل في كشف بعض ما خفي عن المجزرة التي تعرض لها الطيران العربي في مصر ما يلي:

«إن الحساب الإسرائيلي اعتمد على بعض شوائب السلوك التي يسببها نقص الانضباط, وهي شائبة التأخر في إبلاغ الحقيقة إذا كانت سيئة إلى المستويات الأعلى. إن هذه الشائبة في السلوك أعطت العدو عشر دقائق, كانت هي ما يحتاجه بالضبط لكي يحقق المفاجأة لإحدى عشرة قاعدة جوية ركز عليها ضربته الأولى.. ولقد كانت الغارة الأولى على بعض المطارات المتقدمة في سيناء, لكن شوائب السلوك لعبت دورها في سرعة الإبلاغ وضاعت دقائق غالية لا تقدر الخ. إن اعتماد العمل الإسرائيلي على هذه الشائبة من شوائب السلوك ليس استنتاجاً أو اجتهاداً من جانب أحد, وإنما هو قول قائد الطيران الإسرائيلي نفسه الجنرال موردخاي هود (في شرح) توقيتات خطته..» (الأهرام 28/6/1968).

بطبيعة الحال لم يضع الجنرال هود توقيتات خطته على أساس مجرد شائبة سلوك بسيطة بل وضعها على أساس فهم دقيق للخصال التي يتصف بها النمط التقليدي للحياة العربية المتوارثة وتقدير مضبوط لطبيعة أنماط السلوك وردود الفعل التي يكتسبها الفرد في مثل هذا المجتمع الاتباعي, ولنوعية الأولويات التي انغرست في نفسيته بالنسبة لقيم الحياء وإخفاء العيوب والتستر على الحقيقة إذا كانت سيئة. الخصال التي يتكلم عنها هيكل ليست شوائب، إنها رواسب ضخمة, بل جبال تثقل كاهل الإنسان العربي الذي يحاول أن يكيف نفسه مع أساليب جديدة في الحياة والقتال. وكان يفترض في الثورة أن تكون واعية كل الوعي للسلبيات التي تفرضها هذه الرواسب العتيقة على المواطن العربي عامة, وعلى المقاتل العربي خاصة، فتعمل على استئصالها وتجاوزها كلياً عن طريق المدرسة وتربية جيل الثورة الجديد من ناحية، وعن طريق التدريب العنيف الشاق والتربية العقائدية

الاشتراكية والعصرية في صفوف القوات المسلحة من ناحية أخرى، إذ ليس في الرواسب والخصال الفهلوية ما يتعذر استئصاله وتخطيه إن نحن رضينا في بذل الجهود اللازمة وتقديم التضحيات الضرورية لذلك. وما من ثورة اشتراكية عميقة وصامدة إلا وأولت هذه الناحية الجوهرية في تكوين مواطنيها وشبابها وأجيالها المتلاحقة أشد العناية وأبلغ الاهتمام.

ومن سمات الشخصية الفهلوية, التي يذكرها الدكتور عمار, نزوعها إلى الحماس المفاجئ والإقدام العنيف والاستهانة بالصعاب في أول الطريق ثم انطفاء وفتور الهمة عندما يتبين للفهلوي أن الأمر يستدعي المثابرة والجلد والعمل المنتظم الذي لا تظهر نتائجه إلا ببطء وعلى شكل تراكمي، ومن منا لا يعرف هذا الشاب العربي الواعي الذي اندفع أثناء المعركة الحامية يريد الحصول على السلاح ويتمنى لو كان بإمكانه قيادة طائرة حربية أو عربة مدرعة رغم أن مقدرته على حمل السلاح قد لا تتعدى مستوى بندقية الصيد، ولكنه مستعد لأن يضحي بنفسه في سبيل القضية. لنترك المعركة ونعود مع هذا الشاب إلى ميدان الحياة اليومية وروتينها. إنه موظف في إحدى دوائر الدولة يعمل ست ساعات يومياً من الثامنة صباحاً حتى الثانية بعد الظهر، وبعد وجبة الغداء يستمتع بفترة القيلولة, ومن ثم يلعب الورق أو الطاولة ويتكلم بالسياسة في مقهاه المفضل وبعدها يشاهد التلفزيون أو يرفه عن نفسه بصورة من الصور في المساء, ليعود إلى نفس الروتين في اليوم التالي. لنحاول الآن أن نفهمه بأن ساعات العمل الأسبوعية سترتفع إلى تسع ساعات يومياً بسبب ضرورات بناء البلاد وفقاً للخطة الاشتراكية الجديدة، أو أن عليه من الآن فصاعداً أن يداوم في مكتبه بعد الظهر لإتمام الأعمال المتراكمة، أو حاول أن تطلب منه أن يتقيد بالمواعيد بدقة أكبر، أو أن تتوقع منه زيادة ملحوظة في نشاطه وإنتاجه، أو أن تتوقع منه تحمل بعض المسؤوليات على أساس نشاطه الفردي ومبادرته الشخصية، أو أقنعه بتغيير روتين حياته المعهود على اعتبار أنه يهدر معظم ساعات النهار ويضيعها سدى بما في ذلك قسماً من ساعات الدوام الرسمي وحاول أيضاً أن تقنعه أن يشغل ساعات الفراغ الطويلة، بما يفيد وينفع، ماذا يكون ردّ فعل هذا الشاب؟ أنفة وتردد وأعذار ومحاولات خفية للتهرب من بذل الجهد المطلوب للخروج من حلقة الروتين المفرغة ومن هذه الرتابة الجوفاء، إنه بكل بساطة مثل الطالب الفهلوي الذي لا يربط بين تبديل قواعد عمله وتقاليد حياته وسلوكه وعلاقاته الاجتماعية وبين المعركة التي تحمس لها. إنه لا يعي بعد واجبه في التكيف مع ظروف

جديدة ضرورية لتحقيق النصر، وأن تمسكه بهذا النمط من الحياة يعيق تقدم البلاد وتحقيق الهدف الذي كان مستعداً لأن يموت من أجله في ساعة الحماسة والعصبية لأن هذا التمسك هو عين الرجعية والبطء. كما أنه لا يدرك أن الواجبات الجديدة التي يفرضها التحول الاشتراكي على نمط حياته اليومية، وخاصة في ميدان تصريف الأعمال التي يكون مسؤولاً عنها مباشرة، توازي بأهميتها اندفاعه الفوري العصبي المؤقت لحمل السلاح حين تقع الواقعة. ولا يتوقف حل هذه المشكلات على التوعية والنصح والإرشاد فحسب وإنما يتعدى ذلك إلى تغييرات جذرية في طبيعة المؤسسات الاجتماعية والتربوية التي أنشأت هذا الشاب وحدّدت له الجزء الأكبر من نمط حياته الفهلوي المتخلف الهادر للطاقات الإنسانية والعقلية والإنتاجية بصورة عامة.

في الواقع هذه مشكلة رئيسية يعاني منها الشباب العربي الثوري الملتزم، إذ إن ثورة مثل هذا الشباب تبقى في أغلب الأحيان ثورة على المستوى السياسي لا أكثر. أي أنها لا تتعدى مستوى الأطر الفوقية ولا تمس بصورة عملية وفعلية مستوى العلاقات الاجتماعية ونسيجها التقليدي الذي يطبع الصعيد السياسي الأول بطابعه المتخلف والبطيء, فبالرغم من ثورة هذا الشاب على الصعيد السياسي نجد دوماً أن علاقاته الاجتماعية وارتباطاته العائلية ومحاكمته للأمور الخاصة والعامة وسلوكه العام نحو عمله ومحيطه المباشر كلها نابعة من مقومات المجتمع الاتباعي وقيمه وأنماط سلوكه وأحكامه الرجعية التي يفترض فيه أن يكون قد رفضها باعتباره ثائراً عليها. بعبارة أخرى الشاب الثوري العربي اليوم ثوري سياسياً, ولكنه في قاع قلبه، محافظ اجتماعياً ودينياً وثقافياً وأخلاقياً واقتصادياً إلا فيما ندر. والإدعاء من قبله بخلاف ذلك على الصعيد النظري لا يبرهن شيئاً لأن الثورة على هذه المستويات ليست شيئاً مجدياً ما لم تتحول إلى أنماط سلوك جديدة يمارسها الإنسان الثوري في محيطه تلقائياً ويفعل بها في مجتمعه وبيئته فعلاً إيجابياً مجدداً، لذلك كانت تصيبني الدهشة دوماً عند الاحتكاك بأفراد وجماعات من الشباب العربي الذي يعتبر نفسه ثورياً بسبب ما كنت ألاحظه من أنه في الدقيقة التي كان يبتعد فيها عن موضوعات السياسة ومقاومة الصهيونية والتصدي للاستعمار الخ.. يطرأ على موقفه تغير مفاجئ جذري بحيث تصبح كافة آرائه وتصرفاته وأحكامه وقيمه وأنماط سلوكه حول جميع شؤون الحياة والمجتمع وكأنها صورة مصغرة منقحة ومتقدمة قليلاً عن سلوك وآراء وقيم آبائنا وأمهاتنا وحتى أجدادنا، بينما كان يفترض

في مثل هذا الشباب أن يكون على النقيض من ذلك باعتبار أن أفراده ثوريون تقدميون، وأن لم يكونوا ثائرين على صورة الماضي القاتمة ومتقدمين على أسلافهم فهم ثائرون على ماذا أو متقدمون على من إذن؟ ما لم يكن الموقف الثوري كلياً بالنسبة لصاحب الموقف، يشمل شخصيته وأعماله وارتباطاته ونظراته وأحاسيسه ليصيغها صياغة جديدة متكاملة ومتجددة يبقى الموقف الثوري مبتوراً وسطحياً وعلى مستوى ضعيف من الفعالية الإيجابية. بعبارة أخرى، ينبغي أن يتبدى الموقف الثوري عند الإنسان الثائر في تحويل جديد ونظرة جديدة تفعل فعلها ليس على صعيد السياسة فحسب, وإنما على صعيد الأمور الروتينية في حياتنا التي تعودنا قبولها بدون مناقشة أو مراجعة بسبب استقرارها وطول احتكاكنا بها. الموقف الثوري بهذا المعنى يتعدى السياسة ليشمل موقفاً عملياً وجذرياً محدداً يتجلى يومياً في سلوك الثوري عن طريق تفاعله مع الثقافة، مع التربية والتعليم، مع الجامعة وهيئاتها، مع الأسرة ونوعية ارتباطاته بها، مع قاعدة الأبوة الصارمة في المجتمعات التقليدية، مع المرأة في المجتمع, وفي حياته الخاصة الخ.. فإما أن نعيش سلوكاً ثورياً تجاه هذه المؤسسات برفضه لصيغها المتوارثة المهترئة كمرحلة أولى، أو يبقى على مستوى الضحالة والسطحية في ثورته. ونحن لا نتجنى على الحقيقة إن قلنا أن الشباب العربي الثوري (ذكوراً وإناثاً) الذي أصبح يتصرف بتلقائيته وعفويته تصرفاً ثورياً تجاه شؤون الحياة التي مثلنا عليها نادر حقاً لأنه لا يزال في حقيقته محافظاً جداً كما ذكرت(43).

وثمة خصائص أخرى تتصف بها الشخصية الفهلوية, وفقاً لتحليل الدكتور عمار, مثل المغالاة في تأكيد الذات والميل الملّح لإظهار القدرة الفائقة في التحكم بالأمور كما يتبين من تصرف الأفراد الأسخياء بوعودهم حين يقولون: «أعتبر المشكلة محلولة، أنا بمون عالوزير»، «أنت شو بدك خليها علي وأنا بتكفل بالقضية»، «خلص خذها مني» إلى آخر هذه العبارات الشائعة التي نعرفها جميعاً. ومن مظاهر تأكيد الذات الفهلوية الاستهتار بالغير والتقليل من شأنهم والتظاهر بالقدرة البارعة على حل الأمور كما هو واضح من سلوك هؤلاء الأشخاص الذين يؤكدون ذواتهم ويفاخرون ببراعتهم بالاستهزاء بالآخرين والتقليل من شأنهم بدون أن يشعر هؤلاء بأنهم ضحية ألاعيب الشخصية الفهلوية. وفي كل شلة من الأشخاص إنسان يتميّز بأنه «بيستلبس الناس» أو «بيسحب على الغير» أو «بيتمرقع» على الجميع كما نقول في تعابيرنا العامية. لذلك نجد أنه إذا أبدى أحد العاملين اهتماماً بالعمل أكثر من القدر المعتاد من زملائه، أو قدم للعمل أفكاراً جديدة دعا إلى

تحقيقها، أو هو حرص على التطبيق السليم لأحكام العمل وقواعده وأصوله أملاً منه بأن يخرج العمل نموذجياً ومثالياً فإنه في كل هذه الحالات كثيراً ما يكون موضع تهكم وسخرية من زملائه الفهلويين الذين يصفونه بأنه «حنبلي»، وبأنه «قابضها جد»، و«بأنهم عينوه وظلموه»(44).

ولاشك عندي أن خصائص الفهلوة في الاستخفاف بالغير من ناحية, وتأكيد الذات على هذا الأساس السلبي من ناحية أخرى, تكمن إلى حد بعيد خلف ما ذكرته في مطلع هذا الحديث من ميل العرب قبل الحرب، وحتى بعدها، إلى الاستهتار بقوة العدو وطاقاته والاستخفاف به وتأكيد النفس، هذه النفس غير المطمئنة إلى وضعها في أعماقها،عن طريق الادعاءات الرنانة, والتقيد بالمظاهر الخارجية والشكليات التي جعلتنا ننظر إلى مظهر امتلاك طائرات الميغ, وكأنه امتلاك عدد من الخرزات الزرقاء التي سوف تحمينا من الشر المحدق بنا.

تنطوي الشخصية الفهلوية على شعور حقيقي بالنقص تجاه الآخرين, وهي لا تستطيع البوح به لأنها تتمسك بقيم الحياء والخوف من الفضيحة أكثر مما تتمسك بالواقعية والموضوعية وبضرورة الاعتراف الصريح بالنقص لمعالجته والتغلب عليه. ولذلك نراها بارعة في المسايرة السطحية والمجاملة العابرة التي يقصد منها تغطية الموقف الحقيقي وتورية المشاعر الحقيقية كما في عباراتنا الدارجة «معليش وبسيطة وماشي الحال وكلنا إخوان».

وكلنا يعرف إلى أي حد تتصف علاقات الدول العربية عادة بهذه المسايرة السطحية والمجاملة العابرة التي يقصد منها تغطية المواقف كما هي على حقيقتها وينطبق هذا الوصف، بصورة خاصة، على علاقات الدول العربية بعضها ببعض قبل الحرب الأخيرة وحتى بعدها. كما أن الشخصية الفهلوية لا ترتاح للعمل الجماعي الطوعي ولا تطمئن له, بسبب ما قد يعرضها له من المواقف الحساسة التي لا تطمئن إليها ولا تريدها خوفاً من افتضاح مواطن ضعفها, خلافاً للمظهر الذي تحب أن تظهر فيه. وإذا كان لابد من العمل الجماعي, فقد افتقد هذا العمل كل ما يمت إلى «روح الفريق» بصلة وافتقد معرفة الفرد لدوره في المجموعة وتنفيذه بانسجام مع الآخرين لإنجاز الهدف العام. وواضح أن العلاقات بين الدول العربية تتصف إلى حد كبير، عند اضطرارها للعمل الجماعي الطوعي، بالموافقة الشكلية من قبيل المجاملة والمسايرة والأخوة دون التزام حقيقي بما تتطلبه المسؤولية الجماعية، كما تتصف ببقية الصفات المذكورة والحساسيات المشار إليها.

عندما تجد الشخصية الفهلوية نفسها في مأزق حرج سيفضح حتماً عجزها وتقصيرها تبرع في إزاحة المسؤولية عن نفسها وإسقاطها على قوى خارجية يمكن عن طريقها تبرير النتائج السلبية التي جاءت على يدها. وكما أن الطالب الفهلوي لا يلوم نفسه عند الرسوب في الامتحان, بل يلوم الحظ والأستاذ، والأسئلة الصعبة، والدولة، والنظام، والذات الإلهية، كذلك تلوم الأمة العدو، والاستعمار، والغدر، والحظ وكل ما يخطر لها على بال؛ فتهوّن بذلك على نفسها وتحفظ ماء الوجه وتصون المظاهر وتراعي المشاعر وترفع المعنويات عوضاً عن أن تنفذ إلى بيت الداء وتستأصله. لذلك لاحظنا في مطلع هذا البحث كيف أن الاعتراف بالمسؤولية العربية عن نتائج الخامس من حزيران جاء متأخراً وصيغ بلغة حذرة متحفظة مترددة لا تتعدى مستوى التعميم الذي لا يخرق اللياقات التقليدية ولا يزعجها. كما أنه من الجلي أن الفهلوة ترتبط ارتباطاً مباشراً بمفاهيم الفروسية للرجولة والشرف والكرامة والشهامة والشجاعة التي ذكرتها في الصفحات السابقة. إذ تزدهر الشخصية الفهلوية في المجتمعات التي ترتكز في سلوكها ونظراتها إلى نمط الحياة التقليدي الاتباعي, حيث تتوجه أنظار الأفراد وأفكارهم وردود فعلهم نحو التقاليد العريقة, والسنن السلفية المتوارثة, مما يجعل الفرد في مثل هذه المجتمعات إنساناً محافظاً عقلاً وجسداً, يدور دوماً في فلك محدود هو فلك اتباعي يبقي القديم على قدمه ويحافظ عليه لينقله إلى أبنائه. لذلك يتصف هذا الإنسان بالبطء الذي يعم إيقاع الحياة في بيئته ولا يتوجه، بحكم تربيته ونشأته، نحو تخطي ماضيه وتجاوز واقعه وابتكار الحلول الجديدة لمشاكله القديمة، أي أنه يفضل دوماً أن يسلك الطريق المتعارف عليها وأن يقبع في القوالب الجاهزة التي يرتاح إليها. وعليه نرى أن هذا المجتمع يفضل كبير السن على حديثه والشيخ على الشاب بمعزل عن الكفاءات التي يتمتع بها كل منهما وكأن مجرد البقاء على قيد الحياة يرفع شأن الإنسان، أو يكسبه حقوقاً معينة بغض النظر عما أنجزه أو حققه. وقد كشفت حرب حزيران عن عدد كبير من الشخصيات في المراكز الحساسة العسكرية والعلمية والتقنية وكان رصيدها الوحيد ومبرر بقائها مرور الزمن والقدم واحترام السن والمركز والقدر والمقام, بينما كان ينبغي أن يتولى أمور هذه المراكز أفراد يتمتعون بشخصيات لا تقيم وزناً في عملها إلا للنتائج الإيجابية الفعالة، أي للإنجاز والكفاءة والإنتاج الملموس فحسب.

أقدم على ذكر هذه الأمور, لأن صفات البطء ونزعة التقليد والتقيد

بالقوالب الجاهزة والالتصاق بها, والابتعاد عن الابتكار السريع, والمبادهة المباشرة في اتخاذ القرارات, قد تركت آثاراً سلبية خطيرة جداً على تنظيماتنا العسكرية, وعلى مفهومنا لطبيعة الحرب الحديثة, وكانت مسؤولة إلى حد كبير عن الهزيمة السريعة التي حلت بنا. لاشك أن كل من تابع أخبار الحرب بشيء من الدقة والموضوعية, قد اكتشف أن من أهم نقاط الضعف التي اتصف بها الجيش العربي في سيناء, عدم قدرته على المناورة السريعة والحركة الدائبة بغية التكيف السريع مع تطورات المعركة الحالية المباشرة. لقد اعتمدت إسرائيل استراتيجية الحرب الصاعقة الخاطفة التي تقوم على حرية الحركة المطلقة كما هو معروف في حروب الصحراء والسهول. وقد أشار الرئيس عبد الناصر إلى هذه الحقيقة في إحدى خطبه حيث ذكر «بأن الإسرائيليين طبقوا مبادئ الحرب المفاجئة، وبعد كده خفة الحركة، بعد كده المرونة، وبعدين الحشد». ثم أضاف قائلاً: «إنهم استطاعوا بتطبيق الأربع مبادئ دي إنهم يكسبوا حروب الأيام الستة».(45) أما جنودنا في سيناء فقد سيطرت عليهم العقلية المحافظة التقليدية, فحاربوا بعقلية الاستحكامات واستراتيجية الصمود الجامد. طالما أن العدو كان يهاجم مواقعهم مباشرة ووجهاً لوجه استبسلوا واستشهدوا دفاعاً عنها ولكن عندما كان يلجأ إلى بعض الخدع والحيل القائمة على الحركة السريعة والمناورة الخفيفة, اخترق مواقع الدفاع العربية بدون عناء كبير. ويبدو أن جزءاً كبيراً من الحرب لم يكن سوى سلسلة من هذه الحيل المتحركة نصبها جند العدو أفخاخاً لجنودنا فوقعوا فيها بدون استثناء تقريباً. والمقطع التالي من خطاب الرئيس عبد الناصر يوضح واقع تصور العرب للحرب على أساس المواجهة المباشرة التقليدية الفاقدة للمزايا الدينامية المطلوبة في الحروب الحديثة (لاحظ تشديد عبد الناصر وإلحاحه المستمر على فكرة التلاقي وجهاً لوجه) قال:

«واحنا في معركة حزيران الماضي, لم تلاقٍ قواتنا المسلحة القوات الإسرائيلية وجهاً لوجه كلها. جزء من قواتنا المسلحة واجه القوات الإسرائيلية, أما الجزء الأكبر فلم يواجه قوات إسرائيل, والجزء اللي واجه القوات الإسرائيلية حارب بشجاعة وبسالة, وكبد العدو خسائر فادحة.. محدش يقدر ينكر أن المعارك اللي احنا دخلناها وجهاً لوجه استبسل الناس, ومات الناس وكبدوا العدو خسائر كثيرة».(46)

كما يتضح نفس النمط من التفكير العربي حول تصور القتال على الطريقة الفروسية في اعتزاز, رئيس وزراء الأردن في فترة الحرب, ببسالة الجندي الأردني (وهذا ما لم ينكره أحد أصلاً بالنسبة للمقاتل العربي عامة)

حيث يقول عن الإسرائيليين: «وهم يعرفون ـ من قبل ومن بعد ـ كيف يقاتل الجندي الأردني، إذا كانت المواجهة بين جند وجند، لابين جند ونيران تنصب عليهم من السماء»(47). وما فائدة هذا الاعتزاز إذا كانت طبيعة الحرب قد تغيرت ولم تعد تعتمد على المواجهة بين الجند والجند, بل على النيران التي تنصب من السماء؟ فأما أن نواجه هذه النيران بنيران مثلها, وإما أن نبطل مفعول تفوقها عن طريق استخدام استراتيجية حرب التحرير التي ترفض فكرة المواجهة المباشرة مع العدو أصلاً. أما مجرد الاعتزاز بالبسالة الفروسية فلا طائل منه ولا فائدة ترجى إلا من باب جبر الخواطر.

ومثال آخر على ما أقول المدرعات العربية المدفونة في حفر عميقة في الرمال بغية استخدام مدافعها القوية من خلف الاستحكامات الدفاعية، غير أن دفن المدرعات على هذه الصورة يسلبها أهم ميزة تتصف بها ألا وهي القدرة على الحركة والمناورة. بعبارة أخرى كنا في هذه الحرب مخلصين إلى ابعد الحدود لنمط حياتنا الذي لا يزال يعتمد في جوهره على التقاليد والإتباع لا على الدينامية والحركة والابتكار, فاحتمينا بالمواقع المحصنة خوفاً من حرب الحركة والاندفاع، علماً بأننا كنا قد تباهينا قبلها بالسرعة والكفاءة التي رافقت تحركات قواتنا من مكان إلى مكان، أي أننا كالعادة، تباهينا بالمظهر والشكل وتركنا اللب والجوهر على طريقة الشخصية الفهلوية.

في الواقع كان التمسك العربي التقليدي, بالشكليات واللياقات والمظاهر والروتين المتبع شديداً إلى أبعد الحدود, بحيث لم يتمكن القادة والمحاربون العرب من تخطيها والتنازل عنها حتى في أدق اللحظات وأحرجها. وفيما يلي حادثة، رواها هيكل في إحدى مقالاته، تعطينا أبلغ مثل عن حقيقة ما أقول. ذكر هيكل (الأهرام 28/6/1968) أن المشير عبد الحكيم عامر استقل طائرة حربية في الساعة الثامنة من صباح يوم 5 حزيران 1967 متوجهاً إلى أحد المطارات في سيناء، حيث كان معظم قواد الجبهة «بحكم المراسم التقليدية المتخلفة اجتماعياً وعسكرياً وخصوصاً في زمن التأهب للحرب! واقفين لانتظاره في مطار الوصول بعيدين عن مقار قياداتهم الخ..» أما بقية القضية, فأصبحت معروفة.

ومن سلبيات الإتباع والتقليد التي انعكست على مجرى الحرب, عجز الضباط الذين كانوا يشرفون على مجرى العمليات الحربية بصورة مباشرة في سيناء من تقبل مسؤولية اتخاذ القرارات الفورية السريعة, وفقا ًلتطور

المعركة من ساعة إلى ساعة, وبدون الرجوع إلى القيادات العليا باستمرار, لتلقي الأوامر بالتفصيل في كل صغيرة وكبيرة. في الواقع كانت المبادهة في اتخاذ القرارات الحازمة وفقاً لما تفرضه أوضاع الميدان المباشرة المتقلبة والتكيف معها شبه مفقودة. أي اعتمد الضباط العرب طوال المعركة تركيبات إستراتيجية وتكتيكية جاهزة, بينما فعل العدو عكس ذلك تماماً ولم يتمكن العسكريون العرب الخروج من قوالبهم الإستراتيجية المسبقة عن طريق الابتكار والمبادهة ليواجهوا العدو كما كان يجب أن يواجهوه، فكان ما كان من أمر المعركة. وصف ريجيس دوبريه هذه المعضلة بقوله:

«ولكن قوة التقاليد، والالتصاق كالاسفنجة بأشكال تنظيمية محددة، ومكرسة، ومتصلبة، بمرور الزمن، يمنع كسر هيكل جاهز، والانتقال من شكل نضالي جديد تفرضه حالة الحرب».(48)

ولا يقع اللوم في هذا الفشل على الضباط وحدهم كأفراد، لأن عقلية «ماكو أوامر» وذهنية «ما فيش تعليمات», أي الخوف من حمل مسؤولية التصرف أو عدم التصرف بدون موافقة أولي الأمر منا, لا تتجلى في ميدان القتال فحسب, وإنما هي جزء أساسي من نسيج المجتمع العربي وعاداته وطباعه, وهو المجتمع الذي كون هؤلاء الضباط وأنتجهم. لقد نشأ هؤلاء الضباط في مجتمع تقليدي وفي أسر محافظة, على الأرجح تخضع لسلطان الأب في كل صغيرة وكبيرة من شؤونها, وطلبت منهم دوماً إطاعة من هم أكبر منهم سناً ومرتبة ومقاماً والتقيد بما هو معروف ومألوف ومتعارف عليه, ولم تتح لهم فرصة ممارسة حق الاختيار في الأمور الهامة في حياتهم (بما فيها الزواج) حتى يتعلموا معنى المسؤولية التي تنبع من فعل الاختيار والمبادرة الفردية. إذ لا يفترض في هذا النظام الاجتماعي السائد أن يمارس هؤلاء مثل هذه الأعمال والقرارات والاختيارات وتحمل مسؤولياتها إلا بعد أن يصبحوا هم أرباب عائلات أو في المراكز القيادية العليا. لذلك يبدو لي أنه من العبث أن نتوقع من ضباطنا, في جحيم المعركة, السلوك المرن والمبادهة الفردية السريعة وتحمل مسؤوليات القرارات الحاسمة بدون الرجوع إلى من هم اكبر منهم سناً ومنزلة ومرتبة, بعد أن أنشأناهم نشأة تسير في اتجاه معاكس تماماً لأنماط السلوك والقيم وردود الفعل التي تفرضها حرب الحركة المطلقة وحروب الصحراء الحديثة. فأما أن يخرج مجتمعنا من قوقعته بقوة واندفاع لم يعرفهما في السابق ليواجه هذه التحديات وأما أن يقبل بالهزيمة ويتقهقر إلى الوراء.

كل ما ذكرته عن عقلية «ماكو أوامر» المشهورة وذهنية «مافيش

تعليمات» لا يتعدى كونه وصفاً للواقع المؤلم الذي لم يتغير منذ الحرب العربية الإسرائيلية الأولى, بالرغم عن كل الأسلحة التي استوردناها والخضات السياسية التي مررنا بها والأنظمة الثورية التي شهدناها. عندما وقعت الواقعة تبين إن العقلية الأولى هي المسيطرة حقاً على ردود فعل المقاتل العربي, بدليل ماذكره هيكل عن السلوك الذي أبدته بطاريات الدفاع عن المطارات في الجمهورية العربية المتحدة التي لم تفتح نيرانها المضادة على طائرات العدو (والقنابل تتساقط فوقها) لأنها تنتظر الأوامر والتعليمات!! قال هيكل:

«فإن بطاريات الدفاع عن المطارات وجدت العدو فوقها فعلاً يقذف قنابله .. وكان عليها انتظار الأمر بالبدء في إطلاق النار عليه, ومع أن ذلك يبدو الآن جنوناً مطبقاً فإن المركزية التقليدية فرضته في لحظة من أحرج اللحظات وأخطرها». (الأهرام 28/6/1968).

IV

لابد لي من أن أتطرق إلى موضوع مهم دار حوله نقاش عنيف في بعض الصحف والمجلات العربية, وهو الدعوة للنضال ضد إسرائيل والاستعمار على الأنموذج الفيتنامي. بالنسبة لهذا الأنموذج في تحرير البلاد, نجد أمامنا شعباً يقال أنه فقير متخلف أعزل، قاوم بضراوة وبأعمال بطولية فائقة الاستعمار الفرنسي. وهو يواجه اليوم أعظم قوة حربية في العالم بطائراتها ونابالمها وأحدث أسلحتها فلنحذ حذوه ولنسر على طريقه في حرب التحرير الشعبية. ينبغي أن ندرك في هذا الصدد، أولاً: إن حروب التحرير الشعبية المنتصرة، وليس مجرد مقاومة الاحتلال، لم تأت بنت ساعتها وعلى أساس دعوة سريعة لانتهاجها بعد فشل منيت به جيوش البلاد النظامية، بل هي تأتي نتيجة لتصورها مسبقاً على أنها ستكون حرب تحرير شعبية من بدايتها حتى نهايتها، أي أنها لا تنبثق عادة عن رغبة في التعويض فجأة عما فقده الشعب بسبب فشل عسكري تقليدي. وإن هي انبثقت عن مثل هذا التصور ستكون في الغالب هزيلة ومبتورة في فعاليتها ونتائجها وتكون أقرب إلى المغامرة منها إلى العمل الثوري الجريء. تتمتع حرب التحرير الشعبية بأصالتها ونظمها، ولا تجوز الدعوة إليها كبديل سريع لفشل الآلة الحربية النظامية التقليدية, أو اللجوء إليها «كخط ثان» للعمل العسكري بعد فشل الخط الأول. مادام أنه لا سبيل أمام العرب إلا الأخذ بأسلوب حرب التحرير الشعبية, ينبغي عليهم أن يأخذوا بها كواقع قائم بذاته, لا كتدبير اضطررنا لاختياره, لأننا لم نعرف كيف نحرز النصر من خلال تدابير عسكرية كنا قد فضلناها على غيرها.. ويبدو أننا لا نزال نفضلها على الصعيد الرسمي على أقل تعديل. والمهم في الموضوع هو أن تظهر حرب التحرير الشعبية العربية إلى حيز الوجود وبعدها سوف تفرض نفسها على القيادات المترددة بمقدار عنفها ونجاحها العملي.

ثانياً: من نافل القول أن تجارب النضال الشعبي المسلح لا تنتقل بصورة آلية من بلد إلى آخر, أو من منطقة إلى منطقة، بل على كل حركة شعبية تقود مثل هذا النضال أن تطور أساليبها المناسبة، على ضوء تجارب الغير، لمواجهة العدو الغازي والمحتل. وحتى هذه الساعة لا يمكننا أن نتكهن بنوعية الأساليب التي سيطورها النضال العربي، إن هو قرر نهائياً دخول المعركة على نطاق شامل بواسطة حرب التحرير الشعبية. أقول أن يطور النضال العربي لتحرير فلسطين أساليبه الخاصة لأن أساليب النضال

الفيتنامي لا يمكن أن تنطبق جملة وتفصيلاً في معركتنا مع العدو, إذ لا يستطيع الفدائي العربي أن يدخل متخفياً إلى تل أبيب أو حيفا كما يستطيع المناضل الفيتنامي أن يدخل سايغون بأعداد كبيرة, ويبقى فيها لفترات تطول أو تقصر، بين شعبه وأهله، وفقاً لمتطلبات العمل العسكري؟ أما إذا بقي الفدائي العربي بين أهله في الضفة الغربية مثلاً فإن فعاليته تصبح محدودة، إذ ليس لإسرائيل في الضفة الغربية أية منشآت هامة يهاجمها، فينحصر نطاق عمله في الإغارة على الدوريات العسكرية ونسف المعدات.

ثالثاً: يبدو لي أن فيتنام قد نجحت إلى حد كبير في التغلب على التخلف, وخاصة أنماط السلوك التقليدية البطيئة التواكلية التي تقترن دوماً بواقع التخلف في بلد ما. فمنذ أن أنشأت دولة فيتنام الاشتراكية وهي تتمسك بكل حزم بالتعريف الذي أطلقه لينين على الاشتراكية: «الاشتراكية هي حكم السوفيات زائد كهربة البلاد». أي أن برنامج التصنيع الأساسي وتحديث وسائل الإنتاج لم يتوقفا في فيتنام الاشتراكية حتى في أقسى ظروف الحرب والقصف الجوي. وقد أتقن المناضل الفيتنامي إتقاناً تاماً ما فشل في تنفيذه الجندي العربي في الخامس من حزيران, وأعني حرب الحركة الدائبة المستمرة، حرب المرونة والمبادهة والقرارات السريعة الجريئة المباشرة، حرب ردود الفعل السريع التي تنتهز أبسط الفرص لتحولها لصالح النضال وضد العدو المستعمر، والتي تسير الحرب بعقلية علمية حقاً تعرف كيف تبتكر من أتفه المواد أسلحة فتاكة فعالة ضد العدو، وتحول المادة الخام المتوفرة مهما كان نوعها، إلى طاقات تعزز قدرة المحاربين على تدمير العدو, والاستمرار في القتال. العقلية التي تستطيع أن تبتكر بهذه المهارة وتنظم بهذه الدقة وتستخرج الطاقات البشرية والطبيعية الكامنة لتحولها إلى قوى فعالة قد تخطت مرحلة التخلف بدون ريب أو شك. كما أن نجاح النضال الفيتنامي يعود ـ إلى حد كبير ـ إلى مستوى التخطيط والتنفيذ الذي تتمتع به الأجهزة الفيتنامية وإلى نوعية القيادات والتنظيمات السياسية والاجتماعية في ذلك البلد وكلها تعمل على مستوى رفيع جداً من التنسيق والتخطيط والتجربة والحنكة لتستخرج جميع طاقات الشعب الكامنة وتحرك مصادر المادة البشرية في خدمة النضال التحرري. وليس أدل على ذلك من الهجمات المركزة التي قام بها الفيتناميون المناضلون, مع بدء السنة القمرية الجديدة, في طول البلاد وعرضها هذه الهجمات على جميع مواقع العدو مرة واحدة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الحروب التحريرية من حيث

دقتها وتنظيمها وفعاليتها وتنسيقها وجرأتها، وذلك باعتراف العدو الأميركي نفسه. لقد تحولت حالة الحرب في فيتنام تحت إشراف هذه القيادات إلى مناسبة وأداة لتحقيق تغيرات اجتماعية وتنظيمية وثورية في حياة الشعب الفيتنامي كان يتعذر الإقدام عليها بصورة جذرية في الأحوال العادية.

والحق يقال بأنه لا يجوز لأحد أن يطلق الأحكام المسبقة على مجرى المقاومة العربية المسلحة للاحتلال الإسرائيلي أو أن يتكلم عنها بصورة تقريرية جازمة, لأن التجارب السابقة علمتنا أن مثل هذه الأحداث تخضع لطفرات وهبات تهبها قوة وطاقات عظيمة لم يكن بالإمكان حسابها أو التنبؤ بها مسبقاً. لذلك يبقى تصعيد العمل الفدائي الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة هو طليعة معركة التحرير. ولكن لكي يتقدم العمل الفدائي العربي من مستوى العمل الفدائي إلى مستوى حرب التحرير الشعبية يجب أن تجر الدول العربية المحيطة بفلسطين العدو إلى حرب طويلة الأمد يتلقى فيها العرب الضربات ويقدمون التضحية بدون استغاثة أو استسلام حتى يتم لهم استنزاف قوة العدو وطاقاته المركزة تدريجياً. المشكلة الأساسية إذن لا تكمن في تحويل الأرض المحتلة إلى فيتنام جنوبية بل في مدى استعدادنا لتحويل الدول العربية المتاخمة لفلسطين إلى فيتنام شمالية وذلك على جميع المستويات. إذ أن حرب التحرير الشعبية تتطلب بالإضافة إلى التنظيمات الحزبية والسياسية الشعبية القادرة حقاً، قواعد للتموين والانطلاق والتقهقر يفترض أن توفرها الدول العربية المعنية مباشرة بمعركة تحرير فلسطين، غير أنه علينا أن نقر ونعترف ـ بكل أسف ـ أن فكرة التحرير الشعبية لم تلاق حتى اليوم استجابة فعلية وتقبلاً قوياً في المشرق العربي كأضمن وسيلة لمواجهة إسرائيل. ويبدو أن العرب بصورة عامة، بما في ذلك الأنظمة العربية التقدمية، لا يميلون فعلاً إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للبدء بحرب التحرير الشعبية وجر العدو إلى معاركها. فالاستعدادات العسكرية لترميم ما تصدع بعد المعركة من قوتنا الحربية تسير في اتجاه إعادة بناء القوة العسكرية العربية على أساس الجيوش النظامية بأسلحتها المعروفة.

وينصب الاهتمام اليوم بالنسبة للدور العسكري الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الشعبية على فكرة المقاومة الشعبية فحسب, ولا يمكن لحرب التحرير الشعبية أن تقوم على مجرد المقاومة, بل تتطلب تمسكاً كليا ًبالمواقف الهجومية المستمرة التي تفرض المعارك على العدو وفقاً لمصالحها هي وليس لمصالحه. وسأعود لمناقشة بعض القضايا الحيوية المتعلقة بمسألة

حرب التحرير الشعبية وصلتها بنواح أخرى من حياة المجتمع في بقية البحث.

V

لقد قيل الكثير قبل الهزيمة وبعدها, خاصة عن أهمية العلم الحديث والبحث العلمي والتطبيق التكنولوجي بالنسبة للمجتمع العربي، وبالنسبة للدول العربية الأكثر تقدماً وتقدمية على وجه التحديد. قيل ذلك باعتباره ضرورة حيوية في مواجهة التحدي الإسرائيلي بالتخصيص وتحديات الحضارة الصناعية الحديثة على وجه العموم. وقد ورد معنا قول هيكل «بأنه ليس هناك حل آخر أمام الطرف العربي على خط المواجهة الشاملة غير أن يكون هو متعلماً وعصرياً». ومن المعروف أن الرئيس عبد الناصر شدد في معظم خطبه بعد الهزيمة على موضوع العلم والتكنولوجيا كما حدث، مثلاً في الكلمات التي ألقاها في إحدى زياراته للمواقع العسكرية على طول جبهة القتال حيث قال:

«إن الحرب أصبحت اليوم حرباً علمية قبل أن تكون أي شيء آخر. ولايمكن أن نحقق هذا التفوق إلا على أساس استيعاب كامل للعلم والتكنولوجيا. وأنتم كقيادات تحتاجون إلى العلم والتكنولوجيا. ونحن من جانبنا نسعى جاهدين للحصول على أحدث الأسلحة. ولقد صممت على أن يأتي الخبراء السوفياتيون لكي نعرف منهم أسرار وأساليب استخدام الأسلحة التي حصلنا عليها من الاتحاد السوفياتي. إن أعداءنا يتدربون منذ سنوات تدريباً تكنولوجياً ولديهم مخابرات ممتازة. ويطبقون ما يتعلمونه. فإذا لم نكن على مستوى ممتاز من التدريب والمعرفة بالعلم والتكنولوجيا فإننا لن نتمكن من تطبيق ما في الكتاب. وإذن يجب أن نستوعب المعلومات والمعرفة».(49)

هذا كلام جوهري ومهم, وكان يفترض في القادة العرب الثوريين أن يدركوا خطورة معانيه منذ أن طرحوا شعاراتهم الاشتراكية, إذ لا تبنى الاشتراكية بدون التبني التام والاحتضان الكامل للعلم الحديث ومؤسساته وتطبيقاته ومناهجه. وعليه بإمكاننا استقراء مستوى الإهمال الذي لحق بتنظيماتنا، حتى في بديهيات الأمور، من تصريحات المسؤولين والقادة العرب أنفسهم، وأذكر على سبيل المثال بعض أقوال وزير الحربية الحالي في الجمهورية العربية المتحدة الفريق أول فوزي الذي قال في حديث له:

«ومن الخبرات التي اكتسبناها من هذه المعركة الاهتمام برفع كفاءة ومقدرة وفعالية الجندي المقاتل.. وأصبح ضرورياً أن يكون الجندي المقاتل الصالح فرداً من مستوى ثقافي معين.. ومن ضمن النتائج التي أخذناها في

المعركة السابقة عدم قدرة الجندي الأمي على تفهم أسلوب المعركة.. فلماذا ننتقي الأمي وهو غير مطلوب لالتزامات المعدات الحديثة؟ ومن هنا جاءت أسبقية الالتحاق بالقوات المسلحة كي تقتصر على المتعلمين والمثقفين, وهذا وفر لنا أشياء كثيرة. فإذا كان لدينا الكفاية من الرجال فلماذا لا نختار الأحسن؟ والأحسن هنا يعني المقارنة على أساس الناحية العلمية والناحية الثقافية، إذ أن المطلوب سيتجاوب تجاوباً فردياً مع تعقيدات الأسلحة الحديثة. وكل تحرك في القوات المسلحة سواء في التدريب أو في التخطيط أو مفهوم العمليات كله مبني على أسس علمية».(50)

هل كانت هزيمة الخامس من حزيران حقاً ضرورية ليدرك القادة العرب، والثوريون منهم خاصة، هذه البديهيات البسيطة حول «عجز الإنسان الأمي عن تفهم أسلوب المعركة» وعدم مقدرته على التفاعل مع الأسلحة المعقدة، وضرورة اختيار الإنسان الأفضل للمنصب المناسب الخ... أم أننا نظرنا إلى العلم الحديث نظرتنا إلى شعار من الشعارات المطروحة, بدون إدراك منا لما تعنيه العقلية العلمية, على مستوى الممارسة اليومية والتطبيق الفعلي المستمر المتراكم؟. لخص الدكتور سمير حنا الموقف العربي من العلم الحديث على النحو التالي:

«عندما نقيّم دروس النكسة، ونستمد منها مفاهيمنا، يجب أن نتذكر أن أهم هذه الدروس هو أننا قد أهملنا العلم في السنوات الماضية. نظرنا إليه وعاملناه تماماً كما ينظر العمدة الريفي إلى آلة الري الحديثة التي اشتراها. فهو يريها لضيوفه، وهو يتحدث عن مقدرتها السحرية، وهو يتفاخر بما دفعه فيها، وهو في الوقت نفسه لا يديرها إلا في المناسبات ويستعمل في العادة الساقية والشادوف في ري مزارعه».

ومن ثم دعا الدكتور حنا المسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لوضع الأسس الثورية السليمة للتغلب على ظاهرة التخلف العلمي وشدد على أن:

«كل بلاد العالم الاشتراكية توفر من قوتها لتنفقه على جامعاتها، وإهمال الجامعات مظهر من مظاهر التخلف, وفي ظل نظامنا هو مظهر من مظاهر الفكر الرجعي».(51)

ولذلك ينبغي علينا ألا نبقى على مستوى التجريد والشمول والعموميات, عند الكلام عن موضوع العلم الحديث بالنسبة للمجتمع العربي, بل يجب أن ندخل في بعض التفصيلات والدقائق ليكون لنقدنا شيء من الجدوى. ولكن قبل أن أسجل ملاحظاتي حول هذه التفاصيل من الضروري أن أوضح

للقارئ أنني في كلامي عن مدى فاعلية العقلية العلمية ومنجزاتها في المجتمع العربي (وخاصة في الدول العربية التقدمية)، لا أريد أبداً الدعوة إلى تأجيل النضال المباشر ضد الاحتلال أو تأجيل معركة التحرير مع الصهيونية إلى أن نتغلب على التخلف العربي العلمي والتقني. في الواقع نحن مع الذين يؤمنون بأن النضال في سبيل مجتمع عربي اشتراكي عصري وعلمي وحصين مرتبط ارتباطاً عضوياً ومباشراً بمعركة العرب ضد الصهيونية والإمبريالية الدولية التي تدعمها. ولا ريب أنه باستطاعة الأنظمة الثورية العربية اليوم ـ إن هي أرادت ذلك ـ الاستفادة من دروس الهزيمة وحالة الحرب القائمة لخدمة غايات التطور العلمي والاشتراكي والاجتماعي في الوطن العربي (أو بعض أجزائه على أقل تعديل) وتعميق عناصره وأفكاره ومقوماته في الوجدان العربي والعقل العربي، كما يمكنها تحويل الأزمة القائمة إلى مناسبة لتحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية وتنظيمية ثورية في المجتمع تثبت الاشتراكية العلمية في الحياة العربية وتعمق جذورها. إن كل خطوة في هذا الاتجاه تشكل بحد ذاتها تصعيداً للمعركة ضد الصهيونية والقوى الاستعمارية ودفعها إلى الأمام. والأمثلة عن الشعوب التي خاضت المعارك الوطنية التحررية الحامية ضد المستعمر وهي تبني في نفس الوقت صناعتها واشتراكيتها وتقدمها عديدة, وقد مر معنا ذكر لبعضها، وإن لم نتعظ بهذه الأمثلة ونستفيد منها على مستوى العمل اليومي والممارسة الفعلية لن ننجح في مواجهة التحديات المميتة المحيطة بنا، على المستوى الجذري المطلوب.

يبدو أن بعض المعلقين على الأوضاع العربية بعد الهزيمة (وخاصة التقدميين منهم), افترضوا أن مناقشة الهزيمة من وجهة نظر المستوى العلمي السائد في بعض البلدان العربية المعنية مثلاً, وعلى أساس مسألة العصرية والتحديث في وسائل الإنتاج والعلاقات الاجتماعية بمعناها الشامل ليس إلا تهرباً من مواجهة الاحتلال ومعركة التحرير عن طريق حرب التحرير الشعبية.(52) ودليلهم على ذلك هو حقيقة قائمة تقول أن رفع مستوى الوطن العربي علمياً وإنتاجياً وتحويله إلى مجتمع عصري الخ .. يشكل عملية طويلة قد تستغرق أجيالاً, بينما الاحتلال القائم على الأرض العربية لا يحتمل الكثير من الانتظار. لا شك عندي أن الأوساط الليبرالية العربية الداعية إلى المجتمع العربي العصري تريد أن تجعل من الدعوة للتغلب على التخلف بديلاً للرد العربي الوحيد المضمون النتائج على الوجود الصهيوني التوسعي في الأرض العربية وهو حرب التحرير الشعبية. غير أن

الخطأ الأساسي في هذا النمط من التفكير هو طرح القضية على نحو يخلق تناقضاً ظاهراً بين جهود الأمة وقياداتها الثورية المرتجاة في التغلب على التخلف والسير باتجاه المجتمع العصري من ناحية وبين أسلوب حرب التحرير الشعبية (بما يستلزمه من تعبئة للجماهير وتنظيمها) في مواجهة العدو من ناحية أخرى.

التعارض بين هاتين الغايتين ليس إلا وهماً, إذ أن أساتذة حرب التحرير الشعبية الكبار في هذا القرن لم يتركوا فرصة تفوتهم إلا وألحوا ـ نظرياً وتطبيقياً ـ على أنه من النتائج التي تفرزها حرب التحرير زعزعة النسيج التقليدي للحياة الاجتماعية وضرب علاقاتها وعاداتها وقيمها المختلفة المتواكلة الكسولة البطيئة والمعادية لعملية التحديث نفسها والمعيقة لها. أي أن حرب التحرير ـ بنظر قادتهم وتجربتهم ـ تسهل عملية التحديث وتسرعها بصورة لا نظير لها وتمهد الطريق بشكل جذري أمام بناء المجتمع الاشتراكي العلمي العصري بعد انتهاء الحرب. أهمية حرب التحرير الشعبية لا تكمن في مجرد نتائجها «السلبية» مثل طرد المحتل والتحرر من سيطرة المستعمر كلياً، بل في نتائجها الإيجابية, لأن اشتراك الفرد المباشر وغير المباشر في المقاومة والمجهود الحربي الشعبي يؤدي بالضرورة إلى اتساع أفقه, ليستوعب وجود وطنه وأمته وليس وجود عشيرته وأسرته فحسب، كما يخلق فيه الإحساس بأهميته العضوية في المجهود القومي وبنائه ويكرس فيه قيم الانضباط والانتظام وتقدير العمل والزمن إلى آخر ذلك من الاعتبارات العامة والضرورية في عملية التحديث وبناء الدولة العصرية الاشتراكية.(53)

تمكن المناضلون الثوريون في الفيتنام, من حل المعادلة الصعبة في تعطيل التفوق العلمي والتكنولوجي الأميركي وتحييده لصالحهم بعقل علمي مماثل بلغ ـ من خلال تجاربهم السياسية والنضالية والعسكرية الشعبية ـ مستوى من الرقي العلمي في التخطيط والابتكار والتنظيم والدقة في التنفيذ لم تبلغه أية ثورة شعبية من قبل, ولم يقترب منه العرب أبداً, بالرغم من كافة الأعتدة الثقيلة العصرية والأجهزة الدقيقة الحساسة التي كدسوها في مخازن سلاحهم ومطاراتهم.

ينبغي أن أذكر بالإضافة إلى ما سلف أن أية محاكمة شبه متكاملة للهزيمة, بمقدماتها وذيولها, لا يمكن أن تهمل مسألة التخلف العربي في المجالات العلمية والتقنية والاقتصادية. لأن الإعداد لمعركة التحرير سار منذ الحرب العربية الإسرائيلية الأولى على أساس الحرب بالمعنى التقليدي, وعلى أساس إعداد الجيوش النظامية الحديثة, وتحضيرها لمعارك حربية كبيرة, ضمن

إستراتيجية عسكرية كلاسيكية، ولم يشمل هذا الإعداد للمعركة، في الحقيقة، أي تصور جدي لأتباع حرب العصابات أو حرب التحرير الشعبية إلا على أضيق نطاق. حتى جيش التحرير الفلسطيني أنشأ، على ما يبدو، على طريقة إعداد الجيوش النظامية, بما في ذلك فرق الصاعقة والفدائيين. بعبارة أخرى حين نتعرض للهزيمة بالدرس والتحليل لاستخلاص دروسها وعبرها علينا أن نبدأ محاكمتها على أساس طبيعة الاستعداد العربي الذي دخلنا به المعركة وواقعه (لا على أساس تصورنا اللاحق لما كان يجب أن تكون عليه الأمور), ومدى فعاليته عند وضعه على المحك لإظهار الفجوات والثغرات والأخطاء التي فضحتها المعركة في جهود سنوات وسنوات من الاستعداد المفترض للمعركة. لذلك لابد لكل من يعالج موضوع الهزيمة على هذه الأسس, من أن يتعرض لمستوى البحث العلمي السائد في البلاد, ومستوى الإعداد التقني المتوفر فيها, ومدى سيطرتنا الحقيقية على اقتصادنا وموارده, إلى غير ذلك من الموضوعات المرتبطة ارتباطاً عضوياً ومباشراً بنجاح نوع الحرب التي اختار العرب أن يواجهوا إسرائيل عن طريقها. بعبارة أخرى, اختار العرب إتباع أسلوب معين من الحروب, وأعدوا أنفسهم له في مواجهة إسرائيل بدون أن ينتبهوا الانتباه الكافي إلى نوعية المستوى التقني العلمي والفني والعصري الرفيع الذي تتطلبه البلاد بأجمعها, لتتحمل عبء هذا النوع من الحروب في النصف الثاني من القرن العشرين، كما أنه مطلوب من العرب ألا يعودوا إلى الوقوع في الخطأ نفسه بالنسبة لحرب التحرير الشعبية, فيخوضوها بدون الانتباه المركز إلى كافة العوامل والاعتبارات (سياسية واقتصادية وتنظيمية وأيديولوجية وتعبوية الخ..) التي يجب أن تحيط بالمجهود الحربي الشعبي وتواكبه ليحقق النجاح والنصر.

1] يجب أن نكون على وضوح تام, بأن المستوى العلمي والتكنولوجي الجيد في بلد ما, لا يتحدد بمجرد توفر الخبراء والآلات والمعدات الحربية وغير الحربية، أو بتوفر بعض الصناعات والمشاريع الإنمائية. كل هذه الأشياء موجودة في بعض أرجاء الوطن العربي، وحين لا تكون فباستطاعتنا استيرادها أو شراؤها. وجود هذه الأشياء في حد ذاته لا يعني بالضرورة أن بلدا عربياً ما, قد حسن مستواه العلمي والتكنولوجي والصناعي بصورة ملموسة وفعالة يمكن الركون إليها في الساعات الحرجة والأزمة الملحة. إن مجرد الحصول على 200 طائرة ميغ أمر ضروري حين نكتشف أن العدو حصل على 200 طائرة ميراج, ولكن هذا العمل بحد ذاته هو اضعف الإيمان ولا يشكل الرد الكافي والحاسم على الطاقات التي أصبحت متوفرة للعدو

باستقدام هذا العدد من الطائرات، إنه ليس إلا الخطوة الأولى واللازمة لتحقيق مثل هذا الرد. الواقع هو أن الرد المطلوب يشمل, بالإضافة إلى المعدات والآلات والطائرات والخبراء, نوعية معينة من العقلية والنفسية والخلفية الثقافية وردود الفعل الجسدية التي غرستها الثورة الصناعية في الإنسان الحديث وثبتها الانقلاب العلمي فيه, بحيث أصبحت جزءاً من طبيعته وعفويته وردود فعله وأفكاره التلقائية, إن كان قابعاً في طائرة الميغ, أو في معمل يصنع الشحم الذي لا يمكن للمدرعات أن تسير بدونه.

وكي لا نبقى على مستوى التعميم, باستطاعتنا أن نذكر أمثلة بسيطة تبين ما نعنيه بالنسبة لردود الفعل الجسدية التي يتطلبها التفاعل المجدي مع الآلة, وخاصة الآلة المعقدة الدقيقة, لنستخلص منها أقصى إمكانياتها وطاقاتها, وأن نقارنها بنوعية ردود الفعل الجسدية التي اعتاد عليها الإنسان في مجتمع لا تقوم الآلة فيه بأي دور مهم. تشكل الأدوات الزراعية البدائية (المحراث التقليدي مثلاً) في الواقع امتداداً لأعضاء الجنس الإنساني ليس إلا، وتخضع بمجملها لإيقاع حركة الجسد الطبيعية وردود فعله التلقائية. أما الآلة المعقدة فهي تفرض على جسم الإنسان إيقاعها الخاص, وتتطلب منه تدريب جسده وردود فعله حتى تصبح منسجمة مع حركة سيرها. وإن لم يفعل الإنسان ذلك تعرض للضرر, لأن أي تلكؤ في حركته، مهما كان طفيفاً، قد يؤدي به إلى فقدان أصبع من أصابعه وأي عضو آخر من أعضائه كما أن أي إهمال، مهما كان تافهاً، أو أي انحراف، مهما كان بسيطاً، عن الخط الذي تفرضه حركة الآلة قد يعرض حياته للخطر أو مصالحه للخسائر الجسيمة. وعملية التكيف مع إيقاع الآلة ليس بالأمر البسيط على الإطلاق, بل يتطلب مواهب معينة، حسب الأوضاع والظروف، وتدريباً طويلاً كثيراً ما يكون مضنياً, يستغرق سنوات بالنسبة للأفراد وأجيالاً بالنسبة للمجتمعات والشعوب. وكلما أصبحت الآلة أكثر تعقيداً, زادت الحاجة إلى التدريب الطويل والدراسة المعقدة الخ.. ويقدر الخبراء أن الفاصل الزمني بين إدراك سائق السيارة العادية للخطر الماثل أمامه, وبين رد فعله الفوري لتفادي الخطر يتراوح بين جزء من 5 من الثانية إلى جزء من 10 منها. وهذه المقدرة على الرد السريع مهارة مكتسبة في مجملها نتيجة للمراس والتمرين. أما الطيار الذي يقود طائرة نفاثة حربية, فعليه في كثير من الأحيان أن يقلص هذا الفاصل الزمني بين إدراكه للخطر ورد فعله المناسب لتجنبه إلى حدود جزء من 100 من الثانية مثلاً, وهذا مستوى من المهارة العقلية والجسمية الذي لا يتسنى تحقيقه إلا لنخبة

ممتازة من الأفراد، ممتازة بالنسبة لمواهبها الفطرية وتدريبها العملي والتقني. وهنا باستطاعتنا أن نتصور المصاعب التي سيلاقيها الفرد المعني في تحقيق هذا النوع من المهارات الرفيعة إذا كان قد نشأ في مجتمع ريفي مثلاً لا تتوفر فيه إلا الأدوات البدائية ولم تتح له فرصة التفاعل مع الآلات المعقدة إلا في فترة متأخرة نسبياً من حياته، كأن يحدث ذلك عند نزوحه إلى المدينة أو التحاقه بالقوات المسلحة أو انتسابه لإحدى الجامعات في فرع من فروعها العلمية. وهنا تكمن أهمية أقوال وزير الحربية في الجمهورية العربية المتحدة، التي أشرنا إليها، حول الجندي الأمي وحول المستوى الثقافي والعلمي المطلوب في المقاتل الصالح كما دعاه.

ولابد لي من أن أذكر هنا, إن هذا التناقض بين الآلة المعقدة من ناحية, وبين الإنسان الذي لم يتكون عقلياً وجسمياً في بيئة تسيطر عليها الآلة من ناحية أخرى, هو مصدر الشكوى المستمرة والتذمر الدائم الذي نسمعه دوماً في المجتمعات المبتدئة بعملية التصنيع حول آفات الإهمال في المصانع والتخريب غير المقصود في المعدات والآلات الخ.. والقضية لا تتعلق بمجرد إفهام العامل أو المسؤول بأن الآلة الموجودة في المصنع باهظة الثمن وذات أهمية قصوى بالنسبة لاقتصاد البلاد وأمنها, ولذلك يجب ضمان سلامتها وعدم سوء استعمالها, بل تتعلق أولاً بعادات جسمية وعقلية جديدة يجب أن تصبح طبيعة ثانية في الإنسان, أي أن تنغرس فيه حتى تصبح جزءاً من عفويته وحركته التلقائية, فيستطيع بذلك أن يقوم بها بدون ارتباك أو تلكؤ حتى في ساعات الضيق والأزمات والخطر.

2] تبين بعد الحرب الأخيرة أن الجيوش العربية لم تكن تعوزها الأسلحة والمعدات الحربية, بل إنها كانت تمتاز على الجيش الإسرائيلي في كثير من نواحي التسليح والتجهيز.(54) غير أن الذي كان يعوزها, هو العنصر البشري القادر والمدرب تدريباً رفيعاً من الناحية الفنية والعسكرية والقيادية. وتوفير العنصر البشري المطلوب، من حيث القابلية والإعداد، بالكميات الضرورية لا يمكن أن ينفصل عن البيئة التي نشأ فيها الفرد والمؤسسات التي كونت شخصيته, والمؤثرات الاجتماعية التي أعطت لسلوكه طابعه وإيقاعه. وكلما كانت هذه العناصر المكونة للفرد متأثرة بمناهج التعليم الحديث ومشبعة بعقليته ونظراته وقادرة على التطور استجابة لتقدمه كان إفراز العنصر البشري المطلوب أسهل وأغزر وأسرع. وعليه يتضح لنا مدى قصر النظر, الذي أصيب به العرب حين أعدوا جيوشهم في العشرين سنة الماضية, لمواجهة إسرائيل على أساس نوع معين من الحروب, ولكنهم لم

ينتبهوا الانتباه الكافي إلى نوعية المستوى التقني والعلمي الرفيع الذي تتطلبه البلاد بأجمعها لتتحمل عبء هذا النمط من الحروب في النصف الثاني من القرن العشرين. وينطبق هذا الاعتبار بصورة خاصة على عملية إنتاج الكميات الكافية من العنصر البشري القادر والفعال على تسيير أمور الحرب النظامية وإنهائها بنجاح.

أشار الرئيس عبد الناصر في خطاب له إلى أهمية العنصر البشري الذي نحن بصدده. قال:

«إن الاتحاد السوفياتي تعاون معنا في هذا الموضوع إلى أقصى ما يكون التعاون ولكن الموضوع مش هو السلاح، العنصر البشري هو العنصر الحاسم في تحقيق النصر».(55)

ولم يتمكن العرب من إنتاج هذا العنصر البشري الحاسم, لأسباب عديدة من أهمها: إن التفاعل بين المجتمع العربي ومقومات الحضارة الصناعية الحديثة قد اقتصر, في معظم الأحوال, على الانتفاع بالتطبيقات العملية الناتجة عن الأبحاث والنظريات العلمية والاستفادة من ثمار العلم الحديث (والصناعة والتكنيك والاختراع), بدون الوصول إلى جذوره أو تحقيق فهم جدي للقوى المحركة له أو المشاركة الفعالة في دفعه إلى الأمام, على نطاق واسع, أو حتى التكيف مع ما يفرضه من أفكار وقيم جديدة على المجتمع والفرد. ونحن لا نتجنى على الحقيقة إن قلنا أن أقصى ما حدث في الوطن العربي بالنسبة لهذه المشكلة, هو أننا أفسحنا مجالاً في حياتنا للثلاجة والتلفزيون وآبار البترول والميغ والرادار ألخ.. وبقيت العقلية التي تستخدم هذه المنجزات المستوردة, هي العقلية التقليدية التي تنتمي إلى أطوار البداوة والزراعة والتعلق بالغيبيات, أي إلى أطوار سابقة على مرحلة الثورة الصناعية والانقلاب العلمي في تاريخ الإنسانية.. وهذه ظاهرة غريبة وجديرة بالاهتمام لأن أمماً متخلفة أخرى غير الأمة العربية سلكت طريقاً أخرى في فترة قصيرة, فلم تكتف بالاتصال بمقومات الحضارة الحديثة، وتعدت بسرعة كبيرة مرحلة الانتفاع بثمار العلم واستيراد تطبيقاته العملية واستخدامها بصورة ضحلة لتدخل بذلك نهضة صناعية وعلمية وتكنولوجية غيّرت نسيج مجتمعها التقليدي تغييراً جذرياً ونسفت قيمه الرعوية وارتباطاته القبلية ومعتقداته الغيبية وعاداته القائمة على الزراعة البدائية ومدنه العائشة على الميركانتيلية المغامرة, لتجعله قوة اقتصادية وعسكرية وحربية هامة في المجتمع الدولي.

وبعبارة أخرى, لم يكن العدو الإسرائيلي مزوداً بأحدث الأعتدة الحربية

والأجهزة المدمرة فحسب, وبجميع المعونات الفعالة التي وضعها العالم الرأسمالي في خدمته, بل كان مزوداً أيضاً بعقلية وروحية معينة تتعاطف مع التكتيك الحديث وتفهمه حق الفهم وتعرف كيف تسخره لمصالحها إلى أقصى الحدود وكيف تستخرج منه مردوده الكامل وتستخدمه حتى أقصى إمكاناته. وليس باستطاعتنا أن نقول الشيء ذاته بالنسبة لموقفنا من الأسلحة الحديثة التي نملكها نحن أيضاً والتي تضاهي أسلحة العدو من حيث فعاليتها وقوتها الكامنة. فلا إيقاع الحياة في المجتمع العربي تغير بما فيه الكفاية, ليكون منسجماً مع إيقاع الآلة المنتظم الذي لا يكل ولا يمل! ولا تغيرت مفاهيمنا للوقت وللمكان وقياس المسافات والدقة في العمل والمهارة في استخدام الأجهزة, بما ينسجم مع حضارة القرن العشرين الآلية وثقافته العلمية والعلمانية. واذكر هنا أن أحد قادة الفكر الديني في لبنان كتب في إحدى الصحف يطمئن العرب على مصير المعركة الحربية مع إسرائيل, فقال ما معناه: إن الملائكة التي نزلت في غزوة الخندق لتحارب إلى جانب النبي محمد وجماعته, ستنزل إلى جانبنا اليوم وتؤمن لنا النصر في معركتنا مع العدو. فقد يبتسم القارئ عند الاطلاع على هذا الكلام, ولكن الحقيقة هي أن العقلية التي تتحكم بالإنسان العربي عامة وبردود فعله ونظراته اقرب بدرجات إلى ما عبر عنه هذا العالم الديني مما هي إلى العقلية والنفسية التي تعرف تماماً كيف تستفيد من الآلات المعقدة على أكمل وجه, وإلى أقصى الحدود, أو من الفرص التي تتيحها حرب التحرير للشعوب. كنا نعلم أن مهارتنا في استخدام الطائرة والدبابة والصاروخ هي التي ستحسم نتيجة المعركة, ولكن لسبب من الأسباب وجدنا أنفسنا مضطرين لأن نتفوه بمثل هذا الكلام الذي تفوه به هذا العالم الديني وأن نشرك الملائكة، بالرغم من كل شيء، في المعركة. وبعد أن انقضت الجولة الأولى من الحرب وعرفنا بالهزيمة التي منيت بها الأمة العربية, قام ملك المغرب ليبررها ويفسرها, فقال: بأننا تحولنا عن الله, فتحول الله عنا, فكانت النكسة.

وبعد مضي عشرة شهور على الهزيمة, دخلت مريم العذراء طرفاً في عملية تصفية آثار العدوان, فظهرت في إحدى الكنائس في القاهرة, حيث تمكن «أحد استوديوهات التصوير في ضاحية الزيتون من تصوير السيدة العذراء أثناء ظهورها ليلاً... ثم عرض الأنبا صموئيل الصورة على الصحفيين وأمام عدسات التلفزيون»(56). وقد ظهرت العذراء بالمناسبة «لشد أزر الشعب المصري المؤمن المبارك بنص الكتاب المقدس في الشدة أو الأزمة

التي يمر بها الآن.. وكعلامة سماوية بأن الله معنا ولم يتركنا.. وأنه سيكون في نصرتنا, وليشعر الكل بأن هذه الأزمة طارئة فقط, وأن السماء مازالت في نصرتنا...».(57)

كما يدل هذا الظهور على أن «السيدة العذراء لا ترضى عما ارتكبه ويرتكبه اليهود في الأراضي المقدسة بمدينة القدس وأن ما يقع هناك قد أحزنها وهي حامية الأراضي المقدسة فجاءت لتعلن للبشر غضبها وحزنها وتدعو لتخليص القدس من مغتصبيها»(58).

3] من أخطر الأمور التي تسترعي الانتباه بالنسبة لأوضاع الوطن العربي الراهنة, وخاصة حول نواحي التخلف التي لحظناها, انعدام المؤسسات العلمية المنتجة, والمعاهد الفنية التكنيكية المزدهرة, وضعف جامعاتنا الوطنية, من حيث المشاركة الفعلية في البحث العلمي وتطبيقاته في جميع المجالات الإستراتيجية منها وغير الإستراتيجية. إن من أول ما أسس اليهود في فلسطين, كان الجامعة العبرية, وبعد أن قامت دولة إسرائيل ازدهر معهد وايزمن للأبحاث العلمية الذي يضم نخبة ممتازة من العلماء في الفيزياء النووية والذرة والكيمياء والرياضيات الخ... ناهيك عن المعاهد الفنية والمهنية والصناعية الأخرى المنتشرة فيها.

وبالقياس إلى هذه الأوضاع السائدة عند العدو الإسرائيلي, ماذا نجد في وطننا العربي؟ من المحيط إلى الخليج التزمت دولة عربية واحدة فقط بخطة منتظمة في الإنفاق على البحث العلمي وهي الجمهورية العربية المتحدة. الوطن العربي ببتروله وملايينه المئة لا يحوي على معهد واحد يمنح شهادة ليسانس أو بكالوريوس في علم الالكترونيات, علماً بأن طائرة الميغ مليئة بالمعدات الالكترونية, وأن جميع شبكات الرادار قائمة على هذه المعدات. كما أن القدرة على استخدام هذه الأجهزة المعقدة لا تنحصر في مجال تسييرها في الظروف السوية والأوقات الاعتيادية, وإنما تتعدى ذلك إلى المهارة في استخدامها في الأوقات الحرجة وقراءتها قراءة صحيحة, بالرغم من التشويش الذي ينصب عليها من أجهزة العدو, وهذه المهارة تأتي نتيجة «فطنة ميكانيكية» يفترض في المعاهد التقنية أن تربيها في الفنيين والخبراء ليواجهوا بها هذه الأحوال الطارئة, ويستخلصوا من الأجهزة أقصى حد ممكن من الفائدة, بالرغم من العقبات التي تواجههم. ولا يمكن لمثل هذه الفطنة وما تقوم عليه من مهارات فنية, أن تكتسب بعمق عن طريق الدورات التدريبية على استعمال أجهزة معقدة ما لم يتمتع الفرد المعني بثقافة علمية أساسية وتدريب تقني أولي, يفترض بالمعاهد الفنية والجامعات أن

تقدمه لطلابها.

بين الدكتور وصفي حجاب في دراسة له عن الفكر العلمي العربي الحديث(59), أنه عند مراجعته لإحدى المجلات العلمية التلخيصية العالمية (Index Citation Science), التي تنشر نبذة قصيرة عن كل بحث علمي يظهر في المجلات الاختصاصية في جميع أنحاء العالم, وجد أنه من أصل 1500 مجلة علمية مشار إليها في المجلة التلخيصية لا يوجد إلا مجلة عربية واحدة هي «مجلة الجمهورية العربية المتحدة للكيمياء», كما بين الدكتور حجاب في الدراسة نفسها أن العلماء العرب نشروا في المجلات العلمية العالمية ما يقرب من ألف بحث علمي عام 1965, كانت تسعة أعشارها صادرة عن الجمهورية العربية المتحدة, وكان القسم الأكبر من القسم الأكبر من العشر الباقي صادراً عن علماء في الجامعة الأميركية في بيروت, أما ما تبقى من أرجاء الوطن العربي الشاسعة فهو من ناحية الإنتاج العلمي صحراء قاحلة مجدبة بكل معنى الكلمة. ويعلق الدكتور حجاب على هذه الوقائع بقوله: «فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن سكان البلاد العربية هم في حدود 3% من سكان العالم وأن الإنتاج العلمي في سنة 1965 هو في حدود المليون ورقة علمية، نستنتج أن العالم العربي ساهم فقط بمقدار 3% من نصيبه حسب التناسب السكاني».

لاشك أن الأمة العربية وقادتها مدعوون, اليوم قبل الغد, لإنشاء معهد عربي للدراسات الإستراتيجية, ومعهد عربي للدراسات الإلكترونية, ومعهد آخر للعلوم الطبيعية, ومعهد للدراسات البترو-كيميائية, وإلى إعادة النظر بصورة سريعة في برامج العلوم الطبيعية والرياضيات المقررة, والتنظيمات المؤتمنة على تنفيذها, ويفترض في هذه المعاهد أن تجمع شمل هذا العدد الكبير من العلماء العرب الشباب العاملين اليوم في مختلف الجامعات والمعاهد العلمية خارج الوطن العربي في أوروبا والولايات المتحدة على وجه التخصيص. الأمة العربية ليست عاجزة عن إنشاء وتمويل عدد من المعاهد العلمية على مستوى رفيع من التجهيز, تجمع فيها شتات علمائنا الذين نزحوا إلى خارج الوطن العربي أو لم يعودوا إليه بعد انتهائهم من الدراسة بسبب الأوضاع الرديئة السائدة في جامعاتنا الوطنية من الناحية العلمية والتنظيمية والإدارية. وكل من صارع هذه الأوضاع يعرف أنها لا تساعد العالم الناشئ على البحث أو الإنتاج, ولا تهيء له الأجواء المطلوبة للاستمرار في العمل العلمي المنتج, بل على العكس من ذلك أنها تحاول امتصاص مبادهته الفكرية وطموحه العلمي باسم الروتين والأنظمة التي

تعود إلى عهود ماضية عفا عليها الزمن, ولم تطلها يد الإصلاح والتغيير, لتجعلها مناسبة لمتطلبات البحث العلمي في النصف الثاني من القرن العشرين. أضف إلى ذلك أن كثيراً ما يكون المسؤولون عن الأقسام العلمية في الجامعات الوطنية أساتذة, لهم مكانة في الجامعة بسبب سنهم أو مدة خدمتهم أو بسبب إنجازات علمية قاموا بها منذ سنين طويلة, خلفهم بعدها موكب العلم وراءه فأصبحوا عاجزين عن متابعة التطورات الجديدة التي تجري كل ساعة في حقول اختصاصهم. وكلنا يعلم أن جامعاتنا الوطنية هي في الحقيقة مؤسسات لامتحان الطلاب في نهاية العام الدراسي وليست مؤسسات لحفظ المعرفة الإنسانية ونقلها وتجديدها وتطويرها وتخطيها ووضعها في خدمة الأمة والشعب.

فإن كانت إسرائيل قادرة على تجميع العلماء اليهود (وغير اليهود) في معاهدها العلمية, التي تسهم بصورة مباشرة, في جميع أوجه حياتها, هل تكون الأمة العربية عاجزة عن أن تجمع شتات العلماء العرب في معاهد مماثلة, تتيح لهم خدمة العلم والأمة والشعب ونهضته المستمرة وتربية أجيال جديدة من العلماء العرب الأكفاء؟ وأمامنا أمثلة أخرى عديدة:

1] بعد تأسيس الجمهورية الشعبية في الصين بشهر واحد فقط (1949), قامت الحكومة الجديدة بتأسيس الأكاديمية الصينية للعلوم, ثم وجهت نداء للعلماء الصينيين العاملين في الجامعات الأجنبية لينضموا إلى جامعاتها ومعاهدها, ولبى عدد كبير منهم النداء وعادوا إلى وطنهم ليشكلوا النواة التي لا تزال الصين تبني حولها نهضتها العلمية الحديثة مصدر قوتها المتزايدة داخلياً ودولياً, وأبرز ما فيها الانتصارات التي حققتها في الأبحاث النووية, وتم ذلك في مدة قصيرة من الزمن, وبدون أية مساعدة خارجية تذكر. تمكن العلماء الصينيون من تفجير قنبلتهم الهيدروجينية, وسبقوا فرنسا في هذا المضمار, بالرغم من أن فرنسا تعتبر من كبريات الدول الصناعية في العالم وفيها تقاليد علمية راسخة وقديمة.

2] عبر ستالين في عام 1931, عن نوعية الجهود الجبارة التي تبذلها الحكومة السوفياتية للتغلب على التخلف الاقتصادي والعلمي والعسكري والسياسي, الذي كانت روسيا غارقة فيه، بالكلمات التالية مخاطباً علماء بلاده: «تاريخ روسيا هو تاريخ الهزائم المستمرة بسب التخلف.. وعلينا أن نقطع، بمدة أقصاها عشر سنوات، المسافة التي تفصلنا عن البلاد الرأسمالية المتقدمة.. ولذلك ينبغي أن تدرسوا كل شيء وألا تدعوا أمراً يفوتكم، وأن تزدادوا علماً يوماً بعد يوم. علينا أن ندرس التكنولوجيا وأن نتمكن من

العلم تمكنا ًتاماً الخ..»

ولاشك أن سياسة الاتحاد السوفياتي العلمية أعطت مردودها الكامل في فترة قصيرة جداً نسبياً, إذا أخذنا بعين الاعتبار الدمار الذي خلفه الغزو النازي. وفي سنة 1957 ذكرت مجلة تايم الأميركية في معرض نقدها لبعض نواحي الحياة العلمية في الاتحاد السوفياتي بأن عدد المهندسين الذين تخرجهم جامعات الاتحاد السوفياتي ومعاهده بلغ ضعف عدد المهندسين الذين يتخرجون من معاهد الولايات المتحدة في العام الواحد، كما بينت المجلة أن الحكومة السوفياتية تغدق المال بدون حساب تقريباً على تطوير البحث العلمي النظري والتطبيقي باعتباره الشرط الضروري لنمو البلاد الاقتصادي ولقوتها الحربية والسياسية ومكانتها الدولية(60). ينبغي علينا إدراك أهمية هذه الحقائق ومغزى هذه التجارب التي مرت بها أمم أخرى بالنسبة لحاضرنا ومستقبلنا تجاه إسرائيل وتجاه حضارة هذا القرن.

3] جميعنا يذكر حالة شبه الذعر التي اجتاحت الولايات المتحدة في شتاء عام 1957, بعد أن نجح الاتحاد السوفياتي في وضع أول جرم صناعي في الفضاء. ارتبكت الأوساط العلمية الأميركية في ذلك الشتاء, واعتبرت الانتصار السوفياتي من ناحية, وفشل المحاولات الأميركية الأولى لوضع جرم مماثل في الفضاء من ناحية ثانية, نكسة مهمة لأميركا ذات مغاز عسكرية ودولية خطيرة. غير أن الأمر الذي يهمنا في الموضوع هو كيف كان رد الفعل الأميركي على النكسة, وماذا فعل الأميركيون للتغلب عليها وتصفية آثارها؟ أول ماقام به أهل الاختصاص في أميركا هو إعادة النظر في برامجهم التعليمية على جميع المستويات (ابتداء بالمدارس الابتدائية حتى أضخم مختبرات الأبحاث النووية), لتحديد مواطن الضعف فيها وتقويتها وتبديلها, لتنسجم مع المرحلة الحاضرة من متطلبات التحدي التكنولوجي والعلمي والعسكري الذي أخذت تواجهه البلاد. وعلى سبيل المثال أورد هنا النقد الذي وجهه أحد الأخصائيين الكبار في التربية إلى برامج التعليم الثانوية في أميركا أمام جمع غفير من العلماء الأميركيين المجتمعين لهذا الغرض. قال هذا العالم: «لقد أصبحت برامج الرياضيات التي تدرس في المعاهد الثانوية متخلفة عن الركب, إذ تسيطر عليها مفاهيم الرياضيات والفيزياء التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر, كما أنها لم تعد تحقق أي نجاح في ربط المعلومات التي تدرّسها بعلم الرياضيات كوحدة متكاملة..»(61) وحذر العالم الذري المشهور ادوارد تيلر (وهو صانع أول قنبلة هيدروجينية في العالم) الأميركيين من مغبة الاستخفاف بالبحث العلمي

في التغلب على النكسة بقوله: «ينظر الروس إلى العلم كما لو كان ديناً لهم وينظرون إلى علمائهم بأقصى درجات الاحترام.» ثم أضاف أن العلماء والمعلمين في الولايات المتحدة لازالوا يتقاضون أجوراً منخفضة نسبياً, ولا يتمتعون بالمكانة التي تناسبهم في المجتمع الأميركي, بالقياس إلى خطورة مسؤولياتهم وما يقومون به من أعمال. كما شدد على أن الحوافز التي تعمل على جذب الشبان والشابات على دخول الحقول العلمية البحث والتفرغ لها ليست كافية في وضعها الحاضر الخ...(62) وكانت النتيجة التي توصل إليها المسؤولون في الولايات المتحدة, بعد النقد الذاتي والتمحيص الدقيق, هي أن التغلب على النكسة يتطلب خطوتين أساسيتين: 1) تعزيز البحث العلمي والنظري والتطبيقي في البلاد, ودفعه إلىالأمام بسرعة, وخاصة في المجالات الحيوية التي تخلفت فيها أميركا وراء الاتحاد السوفياتي. 2) إصلاح برامج العلوم في المدارس الثانوية وتعزيزها وتجديدها بما يتفق مع الأهداف الوطنية للنمو على جميع المستويات في حياة البلاد(63). ولتحقيق الخطوة الثانية قام الخبراء بدراسات عديدة حول المعاهد الثانوية, كانت أشهرها دراسة الدكتور جيمس ب. كونانت، وهو عالم كبير معروف ورئيس سابق لجامعة هارفرد، وقد قيَّم فيها المدارس الثانوية الأميركية وأظهر مواطن الضعف فيها وقدم اقتراحات عديدة وأساسية حول رفع مستواها العلمي والثقافي لتقوم بواجبها على أكمل وجه بما يتناسب مع التحدي الذي كانت تواجهه الولايات المتحدة. والعبرة في هذا الكلام بالنسبة للعرب, هي ضرورة الرد على التحدي بصورة خلاقة تعالج موطن الداء الحقيقي. والتحدي الذي تواجهه الأمة العربية اليوم هو الهزيمة التي ألحقها بها العدو المحصن بقوة العلم الحديث ومنجزاته واختراعاته وعقليته التقنية ونفسيته المتعاطفة مع الآلة، وينبغي على الأمة العربية أن تبدأ مباشرة بتطوير الأجهزة والمؤسسات الفعالة التي يمكنها أن تشق الطريق أمامنا نحو مستوى أرفع من التجهيز العلمي لمواجهة أعدائنا مواجهة فعالة في المستقبل القريب والبعيد.

4] من المسلَّم به أن عملية مراجعة البرامج التعليمية وإعادة النظر بأوضاعنا العلمية, لنتمكن من إعداد العلماء الأكفاء, ليس بالأمر البسيط الذي يمكن إتمامه في فترة وجيزة. ولذلك اقترحت في الصفحات السابقة الاعتماد مباشرة على العلماء العرب العاملين في خارج الوطن العربي. وأريد أن ألفت النظر بهذا الصدد إلى وسيلة سريعة نسبياً، اعتمدتها عدة دول بغية الإسراع في إعداد الاختصاصيين والفنيين الذين تحتاج إليهم البلاد, وكان

الاتحاد السوفياتي من رواد هذه التجربة: من التقاليد الروسية القديمة, والتي لا تزال قائمة, تخصيص معاهد خاصة للأطفال ذوي المواهب الفنية الفذة مثل الموسيقى والرقص (الباليه) وغيرها من الفنون الجميلة لتتعهدهم برعاية خاصة على أساس مناهج تعد لهم خصيصاً لا يمكن تطبيقها في المدارس العادية. طبقت حكومة الاتحاد السوفياتي هذا التقليد على الطلاب والطالبات ذوي المواهب الفائقة في الرياضيات والفيزياء والعلوم الطبيعية وذلك على صورة مناهج يتم تدريسها في المرحلة الثانوية, بغية الحصول على أكبر عدد ممكن من العلماء المبدعين بأقصر فترة ممكنة وبدون إضاعة وقت هؤلاء النوابغ الصغار في الروتين المدرسي العادي. ويتضمن المنهاج الخاص في الرياضيات مثلاً موضوعات لا تدرس، في الأحوال العادية، إلا على المستوى الجامعي مثل الهندسة التحليلية والميكانيكا النظرية وتطبيق الرياضيات في الفيزياء وحساب التفاضل الخ.. ولذلك نجد أن الجامعات هي التي تشرف على وضع هذه البرامج الخاصة وتطبيقها. وفي عام 1958 اقترح الرئيس خروشوف على اللجنة المركزية للحزب الشيوعي تحويل هذه البرامج الخاصة بالنوابغ إلى مدارس مستقلة تماماً وقال في مذكرته حول هذا الموضوع «ينبغي إنشاء مدارس خاصة للطلاب الموهوبين في الفيزياءوالرياضيات والتصميم الصناعي وعلوم الأحياء الخ.. بغية إعدادهم لمتابعة دراساتهم العالية وفقاً لمواهبهم الخاصة»(64). وكان جيمس كونانت قد اقترح في كتابه المشار إليه آنفاً اعتماد مناهج مماثلة في المدارس الثانوية الأميركية(65).

لاشك أن تركيز الجهود على إعداد عدد من العلماء العرب الأكفاء بهذه الوسائل السريعة التي برهنت على نجاحها التام جدير بانتباه القادة العرب واهتمامهم. في الواقع بلغت هذه الوسائل درجة من النجاح في الاتحاد السوفياتي, جعلت السيد لويس شتراوس رئيس لجنة الطاقة الذرية في الولايات المتحدة في عام 1957 يحذر الأميركيين بقوله: «إني لا أعرف معهداً ثانوياً واحداً في بلادنا يستطيع إعداد الطالب في العلوم والرياضيات إعداداً يشبه برفعته ومتانته الإعداد الذي يتلقاه الطالب في المدارس الثانوية السوفياتية. وهذه الحقيقة قائمة عندناحتى لو كان الطالب المعني يتمتع بمواهب أينشتاين نفسه ويبحث عن معهد ليعده على الوجه المطلوب»(66).

لو قارن العرب أنفسهم مع إسرائيل على هذا الصعيد لانْطبَقَ كلام شتراوس على مدارسنا وأوضاعنا العلمية انطباقاً تاماً.

وخلاصة القول هو أن قوى الثورة في الوطن العربي, وخاصة في الأقطار العربية التقدمية, مدعوة الآن أكثر من أي يوم مضى, إلى العمل على إدخال الأمة العربية إلى حظيرة القرن العشرين, بعلمه وتخطيطه وصناعته واقتصاده وتكنيكه, بتبنيها تبنياً حاسماً وقاطعاً العلم الحديث والتكنولوجيا, وإعطائهما الأفضلية والأولية في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وهي مدعوة إلى دعم مجرى التغييرات الأساسية المفروضة على المجتمع العربي التقليدي, انسجاماً مع ما تتطلبه الثورة الصناعية والعلمية, وتمشياً مع ما يفرضه الانقلاب الاجتماعي والاشتراكي والثقافي المنشود.

VI

في خطاب ألقاه الرئيس عبد الناصر في أوساط العمال في الجمهورية العربية المتحدة قال:

«وحينما نتكلم عن الوطنية العربية أو القومية العربية, يجب أن ننسى في هذه المرحلة مفاهيم أخرى كثيرة. الوطني اليميني كالوطني اليساري. لأن إسرائيل حينما احتلت الضفة الغربية للأردن لم تفرق بين الوطني اليميني وبين الوطني اليساري, طالما كان كل منهما وطنياً».(67)

جلي أن هذا الكلام يشكل اعترافاً بالعجز الذي وقعت فيه حركة الثورة العربية الاشتراكية, كما تتمثل على مستوى الأنظمة الحاكمة بقواها واتجاهاتها وسياساتها. أقول هذا ليس على طريقة النقد اليميني الرجعي الذي يتذرع بالهزيمة ليرفض الثورة الاشتراكية أصلاً، هذه الثورة الجذرية التي يتحتم على المجتمع العربي أن يحققها أن هو أراد الصمود والاستمرار والتقدم في هذا العصر. وعلى الرغم من جميع الإنجازات التي حققتها حركة الثورة العربية الاشتراكية على صعيد التحرر الاقتصادي (في بعض الأقطار العربية) والتخلص من التبعية السياسية التقليدية ومحاربة الاستعمار الخ.. لقد بينت هزيمة حزيران, أن الثورة العربية الاشتراكية لم تكن ثورية بما فيه الكفاية, ولا اشتراكية بما فيه الكفاية, عند قياسها بالمعايير الصارمة التي تفرضها الهزيمة لا بالمعايير النسبية. أي بالقياس إلى ما كانت عليه الأوضاع العربية قبل قيام الثورة. ولو كان واقع الأمور غير ما قلناه لما اضطر الرئيس عبد الناصر لأن يلغي التمييز بين اليمين واليسار في خطاب يلقيه أمام جموع من العمال العرب ويميّع فيه الفوارق الحادة بين الاتجاهين، هذه الفوارق القائمة على المحتوى الاشتراكي العلمي والاجتماعي لفكرة القومية العربية، علماً بأن الفضل الأول في إعطاء فكرة الوطنية العربية بعض أبعادها الاجتماعية والاشتراكية على صعيد الإنجاز العملي يعود إلى الحركة التقدمية العربية التي قادها ولا يزال يقودها هو بنفسه.

كان يفترض في الثورة العربية بعد 15 سنة أن تجد سندها ومرتكزها ـ في ساعات المحنة والأزمات ـ في محتواها الاجتماعي الثوري ومميزاتها الاشتراكية وحدها, لا في العودة إلى مفهوم للقومية العربية يتساوى فيه الموقف اليميني الرجعي بالموقف اليساري الاشتراكي العلمي. في الواقع إن هذا التساوي غير وارد أصلاً, لأن إلغاء التمييز بين اليسار واليمين على صعيد الوطنية العربية جاء لصالح اليمين كلياً, ولم يأت باعتباره نوعاً من

التسامح الحالي من قبل حركة الثورة العربية إزاء اليمين والرجعية التي يمثلها بسبب الظروف الحاضرة. اليمين العربي موجود بكثرة ولا خوف عليه حالياً, وهو مرتاح وفي بحبوحة تتمتع بها الرجعية العربية ومن هم وراءها من قوى الاستعمار الجديد. وبمقابل هذا الوضع الملائم لليمين العربي يأتي الإلغاء الذي أشار إليه الرئيس عبد الناصر, ليبين عدم وجود يسار عربي اشتراكي حقيقي قادر على قيادة الأمة العربية في محنتها الحاضرة, بالرغم عن كل ما قيل للبرهنة على عكس ذلك قبل الهزيمة وبعدها. كلام الرئيس عبد الناصر, الذي نحن بصدده, لا يعني أن حركة الثورة العربية الاشتراكية هي التي ستتحمل اليمين العربي في هذه المرحلة بغية تعبئة الطاقات كافة تحت قيادتها ولوائها, وإنما يعني بأن المطلوب من اليمين نفسه أن يتحمل الحركة الثورية في الأزمة الحاضرة وألا يزيد من شقائها وبؤسها، وكل هذا واضح من موقف السعودية والكويت مثلاً من فكرة إنشاء قيادة عسكرية موحدة لجيوش الدول العربية المتاخمة للأرض المحتلة. لخصت جريدة الحياة هذا الموقف كما يلي:

«وعلم من مصادر مطلعة مقربة من الوفدين السعودي والكويتي أن العاهلين لا يمانعان في إقامة هذه القيادة شرط أن يتغير الاتجاه السياسي في بعض الدول العربية مما يضمن تحررها من المبادئ المستوردة».(68)

أي بعبارة أخرى بما يضمن تنازلها عن اشتراكيتها وثوريتها.

كما أوردت الصحيفة نفسها خبراً يثبت ذات الحقيقة ويشير في نفس الاتجاه:

«الملك فيصل والأمير صباح يشعران بأن السياسة التي أدت إلى النكبة الأخيرة مازالت قائمة, وتسير في نفس الخط الذي كانت تسير عليه قبل الخامس من حزيران، وأن من شأن هذه السياسة فيما لو استمرت أن تزيد من التدخل والنفوذ السوفياتي بالإضافة إلى أنها تهيئ الأسباب لمزيد من الوجود والنفوذ السوفياتي في المنطقة».(69)

مثال آخر: بمناسبة دفع ليبيا للقسط الثالث من التزاماتها المالية تجاه الجمهورية العربية المتحدة والأردن أثارت الصحيفة الليبية شبه الرسمية «الحقيقة» موضوع المساعدات التي أقرها مؤتمر القمة العربي بعد الحرب وذكرت بالمستفيد الأكبر من هذه الأموال: بأن ما تدفعه ليبيا ليس فائضاً عن الحاجة, لكنه قطعة من رغيف الخبز وجزء من المال الذي خصص لفتح الطريق وبناء المستشفى والمدرسة. ثم شددت الصحيفة على أنه «يجب أن يكون لليبيا رأي في إنفاق أموالها..»(70)

وبما أننا في معرض النقد الذاتي, سأذكر بعض السلبيات الفاعلة في بنيان ما اصطلحنا على تسميته بالخط الثوري العربي الاشتراكي, لأنها مسؤولة إلى حد كبير عن الضعف الذي اتصف به والتفكك الذي تجلى فيه, حين اختبر على المحك ووضع موضع التجربة القاسية الصارمة التي لا ترحم.

1] كثر الكلام في صفوف اليسار العربي, قبل المعركة وبعدها, حول قيام «فيتنام عربية», وحول علاقة الثورة العربية بالثورات الاشتراكية الكبرى (الاتحاد السوفياتي والصين), وموقف الأخيرة من أمريكا والاستعمار الجديد. وينبغي علينا في هذه الظروف أن نصارح أنفسنا أن عقد المقارنات والتشبيهات بين الثورة العربية على حالها وبين الثورات الاشتراكية الكبرى والفيتنام فيه الكثير من الإجحاف والتجني على تلك الثورات التي نقرن أنفسنا بها وبمنجزاتها الضخمة. قد يعتبر البعض هذا الحكم قاسياً، ولكن من منا لا يفضل اليوم القسوة على النفس بدل التهاون والتراخي؟ وفي معرض كلام البعض, عن تناطح الرأس العربي الثوري بالرأس الأميركي الاستعماري, قامت موازنات ومفاضلات بين مواقف الاتحاد السوفياتي والصين من جهة, وبين الموقف العربي الثوري من جهة أخرى, نحو أمريكا والاستعمار الجديد لينتهي الكلام عند بهلوانيات مصارعي الثيران كتكتيك لتدويخ الرأس الأميركي.(71) وبغض النظر عن فضائل هذا التكتيك المقترح ورذائله يبدو لي أن هذه المفاضلات بين طبيعة القوى الثورية العربية في ما آلت إليه, وبين مواقف الدول الاشتراكية الكبرى, بما فيها الفيتنام, فيه تطاول من قبلنا، إذ أننا في وقت نحن أحوج ما نكون فيه لأخذ العبرة ممن سبقونا على طريق النضال الاشتراكي, إن كان على الجبهات الداخلية أو الخارجية, والتعلم من خبراتهم عن كيفية السير بحزم على الخط الاشتراكي في الأيام الصعاب، والاستفادة الكلية من تجاربهم العلمية والعملية المؤكدة, ومن تراثهم النضالي والفكري والعلمي. ينبغي علينا أن ندرك هذه الحقائق خشية خداع النفس والتمويه عليها على طريقة الشخصية الفهلوية التي تدعي الاعتماد على قدرات وطاقات وإنجازات وهمية لا وجود لها في الواقع الحقيقي.

2] بخلاف الثورات الاشتراكية الأخرى, لم تعلن الثورة العربية بعد، بصورة صريحة ورسمية وواضحة, عن علمية اشتراكيتها وعلمانيتها, ولا يزال التردد يسود أوساطها حول هذا الموضوع. كما أن القوى الثورية العربية لم تدرك عمق الارتباط بين الاشتراكية والعلم الحديث، وأن تمييز الاشتراكية المنشودة عن غيرها من الأفكار الاشتراكية بوصفها «بالاشتراكية العلمية» لم يكن عبثاً

وسدى, وإنما كان من أغراضه الإشارة إلى تلازمهما الدائم والمستمر. كما أن الثورة العربية لا تزال مترددة حول أمور جوهرية عديدة بالقياس للثورات الاشتراكية التي نقارن أنفسنا بها: هل تريد الثورة العربية مجرد تحقيق إصلاح زراعي, يفتت الملكية بتوزيعها على الأفراد, أم تريد ثورة زراعية تُصنّع الزراعة وتنظم الأرض وفقاً لطبيعة الإنتاج, ووفقاً لأسس علمية مدروسة؟ هل تريد الثورة العربية تحقيق إصلاح عقاري, أم تريد الثورة القضاء على فكرة الملكية الفردية لكل ما ينتج الثروة ويؤدي للاستغلال؟ هل تريد الثورة العربية مجرد نقل وسائل الإنتاج ومصادر الثروة في البلاد إلى ملكية القطاع العام, أم تريد بالإضافة إلى ذلك تحقيق ثورة على وسائل وأساليب الإنتاج والتوزيع, وعلى العلاقات الاجتماعية والطبقية المرتبطة بها والمعبرة عنها؟ هل تريد الثورة العربية أن تبقي حياة الإنسان في المجتمع خاضعة لشرائع انحدرت إلينا منذ أربعة عشر قرناً, وقوانين ورثناها من التشريعات النابوليونية في فرنسا, وقضاء برجوازياً يتلاءم معهما, أم هي تريد ثورة على هذه الأوضاع السائدة, لتستبدلها بنظام تشريعي عصري مستمد من الفكر الاشتراكي العلمي وعناصره؟ هل تريد الثورة العربية مجرد إصلاح أنظمتنا التعليمية (على جميع مستوياتها) المؤلفة من مزيج غريب من أفكار, وأساليب تربوية تقليدية عتيقة, ومما استوردناه من المناهج التعليمية من الجمهورية الفرنسية الثالثة مثلاً, أم هي تريد ثورة جذرية عليها, توجهها في طريق التقدم المطرد, لتصبح جديرة بمجتمع اشتراكي يعيش في النصف الثاني من القرن العشرين؟. الثورة العربية، كما عرفناها بأطوارها المختلفة، لم تجب عن هذه الأسئلة بوضوح بعد، وخاصة على مستوى التنفيذ الفعلي، ولم تتخذ إلا جزءاً من الخطوات الفعلية والإجراءات العملية الواضحة لحسم هذه الأسئلة في صالح الحلول الثورية. وليس باستطاعتنا أن نقول الشيء ذاته بالنسبة للثورات الاشتراكية الأخرى التي نقارن أنفسنا بها, لأنها أجابت بأجوبة ثورية على هذه الأسئلة منذ البداية, واتخذت الخطوات العملية الكفيلة بترجمتها إلى مستوى الواقع الاجتماعي والاقتصادي في غضون أقل من خمس سنوات من يوم مولدها. والهزيمة تحتم على الثورة العربية الخروج من دوامة «الوسطية» في الفكر والتخطيط والتنفيذ, حتى لا يتمكن منها الاستعمار بصورة نهائية. ولنتذكر هنا أن الاستعمار لم يتمكن في يوم من الأيام من استئصال أية ثورة اشتراكية راسخة وواضحة في فكرها وتطبيقها، مع أنه حاول جهده ليقضي على ثورة أكتوبر, وتكالب على الثورة الصينية (وزرع شبه إسرائيل في فورموزا), وعلى الثورات في كوريا وكوبا

وفيتنام, ولم تكن النتائج لصالحه على الإطلاق. أما الحركات التحررية فيما كان يدعي قبل 5 حزيران بالعالم الثالث, فقد تقاعست في مسيرتها الثورية نحو الاشتراكية, ولم تتعد مرحلة (عدم الانحياز) و(الحياد الإيجابي), فوقعت لقمة سائغة لقوى الاستعمار الجديد، فارتبطت الهند بالمعسكر الرأسمالي بصورة واضحة، وبعد سقوط سوكارنو• ونكروما•• وغيرهما, ها هي جيوش الاحتلال الإسرائيلي جاثمة على أرضنا العربية. أي أن مجتمعات الأقطار العربية التي تهيمن عليها قوى تعتبر نفسها ثورية ويسارية لا تزال قائمة في جوهرها على الأسس القديمة التي نريد للتحويل الاشتراكي والصناعي والعلمي أن ينسفها جملة وتفصيلا. ونكرر مرة أخرى بأن هذه الأسس لا تزال قائمة في الواقع ـ وبالرغم عن أنف كل ما قاله العرب عن الثورية، إن كان ذلك بالنسبة للتشريع, أو نظام التعليم, أو تنظيم الزراعة الفردي, أو البيروقراطية الإدارية, أو قوانين الأحوال الشخصية, أو الولاءات العشائرية والارتباطات القبلية, التي لا زالت تحدد جزءاً كبيرا ًمن علاقات الإنسان بغيره من الناس, والمؤسسات في المجتمع العربي. كل ذلك لا يزال قائماً في ظل الأنظمة التقدمية نفسها وتحت سمعها وبصرها.

من عواقب هذا النقص في الوضوح الأيديولوجي, الذي يسيطر على الحركة الاشتراكية العربية ويأرجحها في الوسطية, الجدل العقيم حول ما إذا كانت الاشتراكية التي يفترض في القوى الثورية العربية أن تنادي بها هي: «اشتراكية عربية» أو «تطبيق عربي للاشتراكية», وحول ما إذا كانت اشتراكيتنا علمية أو مؤمنة أو مستوردة أو رشيدة أو حكيمة أو مسلمة إلى غير ذلك من هذه البلبلة الفكرية والسفسطة الكلامية, التي تنعكس آثارها على مستوى النظرية والتطبيق في آن واحد.

هذا الجدل العقيم لا يمت بصلة إلى أية محاولات جدية ومهمة لتحديد هوية اليسار العربي. إنه في الواقع لا يتعدى كونه محاولات هزيلة للتمسح بكلمة الاشتراكية، بسبب ما أصبح لها من معان إيجابية وأصداء حسنة لدى الجماهير العربية، بغية تورية مواقف وإجراءات وسياسات لا تمت إلى الاشتراكية العلمية بصلة. إن المقالات التي تكتب عن تمييزات لفظية تدور حول التفرقة بين «اشتراكية عربية» و«تطبيق عربي للاشتراكية» ليست إلا ألاعيب نتلهى بها عن الموضوع الرئيسي الذي يجب أن ينصب عليه اهتمامنا الفكري والعلمي, وهو الاشتراكية العلمية بذاتها. هذا إذا لم نقل بأنها ألاعيب تهدف إلى تزييف الموضوع وتمييع المحاولات الجادة لفهمه وفهم دور اليسار العربي بالنسبة إليه. أضفى الكاتب اللبناني الدكتور حسن

صعب لباس الشرعية الفلسفية والتاريخية والحضارية على موقف الوسطية الذي طبع (ولا يزال يطبع) حركات التحرر العربية عامة والأنظمة التقدمية على وجه التحديد بقوله:

«إن لهذه الأمثلة والنماذج والتجارب التقدمية (خارج الوطن العربي) ما تتفق فيه وما تختلف فيه. وقد تعودنا أن نقول بأننا نريد للإسلام أن يتوسط بينهما، لأن الله جعلنا أمة وسطاً «لنكون شهداء على الناس.», ولأن الرسول علمنا أن خير الأمور الوسط، ولأن موقعنا الجغرافي متوسط، ولأن تجربتنا الحضارية تجربة توسط ما بين الشرق والغرب، أو مابين شرقي آسيا وغربي أوروبا، أو ما بين العقلانية اليونانية الغربية وما بين الحلولية الشرقية الآسيوية. وقد آن لنا أن نؤكد على التوسط الخلاّق, لا التوسط المقلد أو الملفق إذا شئنا أن نصون حريتنا وعبقريتنا وأصالتنا وطرافتنا».(72)

والحق يقال, بأن الاستنتاج الوحيد الذي أتوصل إليه من تسويغ الدكتور صعب للوسطية, هو أننا جماعة لا موقف لنا ولا أصالة في نهاية المطاف، وليس عندنا ما نقدمه إلا التوسط بين الأصالات الأخرى التي لم نكن مسؤولين عنها، وبين المواقف الجذرية التي تقف عندها الشعوب والأمم والحضارات الأخرى.

أضف إلى ذلك أن كلام الدكتور صعب يعني من الوجهة العملية الدفاع عن الأوضاع والمصالح العربية القائمة, سياسياً واقتصادياً واجتماعياً, والدفاع عن سلامتها, والدعوة إلى ترك الأمور تجري على سجيتها وفي مجاريها الطبيعية من باب مراعاة الوضع الوسطي الذي نحن فيه وتسويغه نهائياً مهما كانت النتائج. إنها دعوة إصلاحية معتدلة باسم الدين والتقاليد والتقدم أيضاً. وهي في النهاية ترفض قطعاً التدخل الجذري المباشر بغية تغيير هذه الأوضاع وهزها وقلبها, كما يدعو إلى ذلك المنطق الاشتراكي العلمي الثوري بطرقه والتي نعتقد بأنها السبيل الوحيد أمام العرب لمجابهة التحديات التي تستفزهم اليوم على جميع المستويات في وجودهم. في الواقع انعكست هذه الوسطية حتى في الأوساط التي يفترض فيها أن تمثل اليسار العربي الاشتراكي العلمي في الجمهورية العربية المتحدة, فوجدت هناك من يروج لها ويسوغها ويفلسفها, إلى أن خرجت علينا فئة من هذا اليسار بتركيبة جديدة عجيبة غريبة، اسمها الاشتراكية ـ العربية ـ العلمية ـ الإسلامية ـ المؤمنة.(73)

ومن نتائج الغموض الذي يحيط بأفكار الثورة العربية, وبمغازي إنجازاتها

العلمية, طغيان مفاهيم سطحية لمعنى تأسيس الدولة الاشتراكية على فكر حركة الثورة العربية، وأعني بذلك المفاهيم التي لا تتعدى مستوى الإصلاح الزراعي والتأميم (الإصلاح الصناعي), وبمجرد العمل على خلق جو من الاستحسان لدى الطبقات الكادحة بتمليك بعض من أفرادها قطعاً من الأرض أو توزيع بعض المبالغ المالية عليهم من أرباح المصانع التي أصبحوا يملكونها, بحكم كونها جزءاً من القطاع العام. هذه التدابير ومثيلاتها, تنبع من عقلية لا تزال تدور في فلك مفهوم مهتز ومائع للملكية الخاصة, ولم تستوعب بعد المفهوم الاشتراكي العلمي للملكية. والشيء نفسه يقال بالنسبة لنوع الاهتمام السطحي الذي تبديه الأنظمة العربية التقدمية بالتراث والتقاليد والقيم الدينية والمسرح الشعبي والأدب الشعبي والفن الشعبي الخ..

إذ أنه بسبب الوسطية الفكرية والتطبيقية التي تعاني منها الثورة العربية تحوّل هذا الاهتمام إلى نوع من الرجعية المستترة التي تقاوم التقدم العلمي, والتطبيق الاشتراكي العلمي, والانقلاب الثقافي الذي تنشده المجتمعات السائرة على هذه الدروب، وكل ذلك باسم العمل على حماية تقاليد الشعب وقيمه وفنه وتراثه, بينما أصبح هذا العمل بالفعل صيانة للغيبيات الشعبية والخرافات والجهل والقيم المتخلفة المهترئة, واجترار القديم على قدمه وترك الأوضاع الاجتماعية والعلاقات الإنسانية القائمة كما هي قائمة, أي بوضعها المتخلف جداً. لاشك أنه لا حياة لحركة الثورة العربية إلا باعتمادها، إلى أبعد الحدود, على الإرادة الشعبية وعلى الجماهير العاملة والطبقات الكادحة, باعتبارها القوة التاريخية الصاعدة، غير أن هذا لا يعني أن أوضاع الجماهير العربية الذاتية والعقلية والنفسية والتربوية والثقافة والاجتماعية الخ، لا تحتاج إلى تصحيح جذري وأساسي وثوري. من الجلي أن الجماهير العربية رازحة تحت عبء ثقيل من المشاعر والأحاسيس وطرق التعبير وأساليب التفكير التي تكونت نتيجة لمئات السنين من الانحطاط الحضاري والثبات الثقافي والعلمي العميق.

وهذا العبء مستعد لمقاومة التقدم والثورة والاشتراكية وكل تبديل وتغيير في الحياة العربية, بمجرد فعل قوة الاستمرار الكامنة فيه. بسبب تركة التخلف والانحطاط هذه, نجد أن السواد الأعظم من الجماهير العربية يصدق بالسحر والخرافات أكثر بكثير مما يصدق بالحقائق الملموسة، ويفضل الاستشارة الصحية الآتية من الشيخ أو الساحر على مشورة الطبيب الأخصائي، وتهزه التمتمات الدينية أكثر بكثير مما يؤثر فيه أهم اكتشاف

عقلي أو أخطر اختراع صناعي في الدنيا. ولاشك أن مبرر وجود الأنظمة التقدمية والاشتراكية في الوطن العربي, هو الثورة على هذا العبء من التخلف الذي حمله الإنسان العربي, وليس مهادنته ومسايرته ومماشاته والإحجام عن الإجراءات الثورية الاشتراكية الموجهة ضده بحجة »مراعاة مشاعر الجماهير الدينية«, وباسم

»الصدمة التي سيتلقاها أبناء الشعب الذين مازالوا يتمسكون بتقاليد عتيقة وبغيبيات انحدرت إليهم من الماضي السحيق«, وباسم حماية التقاليد, والحفاظ على التراث الشعبي, إلى آخر ذلك من الأعذار والذرائع. حين تهادن الأنظمة التقدمية الوسطية, نزعات التخلف والانحطاط الحضاري المستشرية في المجتمع العربي وتسايرها، بمناسبة وبغير مناسبة، إنها تفعل ذلك على حساب المصالح الحقيقية للجماهير العربية الكادحة, لأن مثل هذا التصرف يتستر على الجهل والتخلف والقبلية والاتكالية والغيبية، أي يسمح لأوضاع حضارية فاسدة بأن تستمر بالرغم من أن الشعب العربي لم يحصد منها في القرن العشرين إلا النكبات والنكسات والمآسي والضعف.

وبهذا الصدد أريد أن أتطرق إلى مقال كتبه إلياس سحاب, حاول فيه نفي صفة الوسطية عن النظام الناصري, والتـأكيد على أنه «نظام الثورة الاشتراكية الرائدة في العالم الثالث», ثم ذكر في معرض ذلك شيئاً عن بناء الأنظمة في العالم الثالث وفقاً «للطريق غير الرأسمالي» وشدد على: «إن نظام عبد الناصر, هو نظام الثورة الاشتراكية الوطنية, ضمن إطار ظروف العالم الثالث التي لم يخترها عبد الناصر بملء إرادته، بل كانت نتيجة طبيعية لتوليه الحكم في بقعة معينة من العالم وفي ظرف تاريخي معين».(74)

حين نأخذ على النظام الناصري وسطيته في النظرية والتطبيق, إننا لا نهمل أبداً إطار تلك الظروف التي كان العالم الثالث خاضعاً لها, والتي اضطر الرئيس عبد الناصر للعمل من ضمنها. لذلك أعتقد أن سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابي وشعار الطريق غير الرأسمالي في تطوير البلاد, قد خدمت القضية العربية إلى أقصى الحدود في مرحلة خطيرة من مراحل تطورها, وأحرزت نتائج إيجابية تحررية كبيرة لصالحها, ولا ريب أن الفضل الأكبر في تحقيق ذلك, يعود إلى قيادة الرئيس عبد الناصر الفذة لجماهير الأمة العربية. كما أن القول بوسطية النظام الناصري ونقده على هذا الأساس, ليس بدعة جئنا بها نحن, بل هو قضية أساسية مطروحة في أوساط اليسار العربي الماركسي, وفي مصر بالذات أكثر من أي مكان آخر.

وكل من يراجع مجلة «الطليعة» المصرية, ومجلة «الكاتب», يتيقن من ذلك, وخاصة في المقالات التي نشرت بعد الهزيمة مباشرة(75).

ومن ناحية أخرى, يبدو لي أن الوطسية أصبحت مشكلة ملحة, لأن إطار ظروف العالم الثالث، الذي تكلم عنه إلياس سحاب، قد تغير تغيراً جذرياً؛ والظرف التاريخي المعين الذي تولى فيه الرئيس عبد الناصر الحكم في بقعة من العالم الثالث قد تبدل إلى أبعد الحدود, وخاصة بعد هزيمة الخامس من حزيران. وينتج عن ذلك حقيقة واضحة تقول: إن تجميد السياسة العربية ضمن حدود تطبيقات شعارات تتصف، أول ما تتصف به، بصيغتها السلبية في طرح قضاياها «مثل الطريق غير الرأسمالية» و«الحياد الإيجابي» و«عدم الانحياز» و«العالم الثالث» الذي يفترض فيه التوسط بين العالم الأول والثاني، سيؤدي إلى شلل السياسة العربية الثورية في مجابهة التحدي الصهيوني القائم مهما كان المستوى الذي نريد أن تتم عليه هذه المجابهة في ظرف من الظروف. والشيء ذاته يقال بالنسبة للشعارات والأفكار الوسطية المشابهة, المطروحة على صعيد السياسة الاشتراكية الداخلية مثل: «الرأسمالية غير المستغلة» و«الملكية غير المستغلة» و«تذويب الفوارق بين الطبقات» و«لا سيطرة لطبقة على أخرى». في هذه المرحلة أصبح التجمد عند شعار «الرأسمالية غير المستغلة» مثلا ً مجرد تكريس للممارسة الاقتصادية التقليدية التي تعتبر العمل سلعة ليس إلا, حتى لو ألبسنا هذا التكريس لباس الشرعية بواسطة تعابير «الربح المشروع والمعقول» أو ما شابهها. وحسبنا أن نذكر أن جماهير الفلاحين والعمال والكادحين تشكل السواد الأعظم من الشعب العربي, لندرك إلى أي حد يرمي شعار «لا سيطرة لطبقة على طبقة» إلى ممالئة الطبقات المالكة والمرتاحة والمتمتعة بامتيازات خاصة، وإلى أي حد هو معاد، في النهاية، لمصالح البروليتاريا المسحوقة والجماهير الكادحة(76).

كذلك الأمر, بالنسبة لشعار «عدم التضحية بالجيل الحاضر من أجل الأجيال القادمة» الذي تحول على المستوى العملي, ليعني عدم التضحية بالامتيازات المادية وغير المادية, التي تتمتع بها فئات وجماعات, قديمة وجديدة, تطفو على سطح المجتمع, وتتنعم بنمط من المعيشة المرتفعة المستهلكة, على حساب القاعدة الشعبية وعلى حساب متطلبات التنمية الأساسية وأهدافها في البلاد. وماضي الثورة في نضالها العنيف والدامي, ضد الاحتلال والاستعمار والأحلاف والبورجوازية الكبيرة والإقطاع في الداخل, لم يشفع لها في المراحل التالية ولم يحل دون وقوعها ضحية الضربة التي

وجهت إليها من قبل إسرائيل والاستعمار الجديد. في الواقع أريد أن أثير تساؤلاً جذرياً بالنسبة لما قاله إلياس سحاب في مقاله عن «الثورة الاشتراكية الرائدة في العالم الثالث», أين هو العالم الثالث اليوم؟ هل يوجد في الحقيقة شيء اسمه العالم الثالث, بعد حرب حزيران ونتائجها؟ لا شك أن العالم الثالث موجود «كتعبير جغرافي», أما كقوة فاعلة في تكوين الأحداث العالمية تستطيع فرض وجودها المستقل على الكتل الدولية المغايرة, فلم يعد له وجود فعلي. في أحسن التقديرات والاحتمالات, ليس للعالم الثالث اليوم إلا صدى خافتاً جداً لما كان عليه في مرحلة سابقة. ويبدو لي أن إلياس سحاب يمثل اتجاها ًعربياً لا يزال يتمسك بسراب تلك المرحلة الفذة لاشك، ويحنّ إليها اليوم، بينما المطلوب هو تخطيها تخطياً كلياً وتاماً. فبعد أن تم القضاء على الأنظمة الوطنية التحررية الرئيسية في العالم الثالث (وذلك في عقر دارها), تلقى العالم الثالث ضربة أخرى شبه قاضية, تمثلت في الهزيمة العربية أمام إسرائيل. وعلى أثر ذلك أصبحت «الثورة الاشتراكية العربية الرائدة في العالم الثالث» على حد تعبير إلياس سحاب، في وضع مترد إلى درجة جعلها غير قادرة على أكثر من أن تطلب، على لسان المتحدث الرسمي للجمهورية العربية المتحدة محمد حسن الزيات، من الدول الأعضاء في مجلس الأمن الضغط على إسرائيل لتنفيذ قرار مجلس الأمن, حول انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة بعد الخامس من حزيران 1967(77). وعليه قارن هذا الوضع للثورة الباقية على قيد الحياة في العالم الثالث, بوضع آخر تمثل بخروج اندونيسيا من هيئة الأمم المتحدة، هذا الخروج الذي جاء مفعماً بروح التحدي والثقة بالنفس. مثل هذه المقارنة ستبين لنا إذا كان ثمة وجود، بعد الخامس من حزيران، لـ«العالم الثالث».

وأخيراً لنسأل أنفسنا, ما هي هذه الطريق غير الرأسمالية لبناء البلاد، التي ذكرها إلياس سحاب، وعلى ماذا يمكن أن تقوم؟ أعلى أنقاض الفلسفة «الوجدانية» التي روج لها نكروما؟ أم على التركة «الأيديولوجية» الواضحة التي انتقلت من سوكارنو إلى سوهارتو؟ أم على آراء الداعية الكبير لسياسة عدم الانحياز كريشنا مينون• الذي لم يعد يسمع له صوت أبداً, في عزلته السياسية اليوم؟ أم انطلاقاً من القبول العربي غير المشروط بقرار مجلس الأمن, لتسير بعده الثورة على «طريق التقدم غير الرأسمالية», بعد أن تكون قد وافقت على ضمان الحدود الآمنة لإسرائيل كما ينص على ذلك قرار مجلس الأمن إياه، في حين يصرح موشي دايان معلقاً على الحدود

الآمنة قائلاً: «إن أمن إسرائيل هو حيث يقف جيشها»(78)؟. حين أنظر الآن إلى الأشياء والأمور المعنية حولي لا أرى ثمة شيء اسمه العالم الثالث, بل أرى «عالماً ثانياً», يتجلى بنصاعة وبطولة في فيتنام وفي كوبا وفي إرادة الشعوب الاشتراكية الأخرى الواقفة بجانب الصمود الفيتنامي والصمود الكوبي مادياً وفعلياً ومعنوياً. وأرى بمقابل ذلك «العالم الأول» كما يظهر في الفيتنام نفسها، عاجزاً في غزوه ونابالمه وأساطيله وقلاعه الطائرة من الـ ب 52 إلى ف 111، وكما يظهر حول كوبا, بحصاره الاقتصادي ووكالات استخباراته ومحاولاته العدوانية المفضوحة. بعبارة أخرى ما لم تنجح حركة الثورة العربية في تخطي الموقف الوسطي الذي نحن بصدده, باتجاه اتخاذ مواقف اشتراكية علمية واضحة ومتحدية أخاف عليها أن تنتهي في مصيرها إلى مصير كتلة العالم الثالث ذاته, فتغدو «تعبيراً تاريخياً» لا أكثر, كما أصبح هو «تعبيراً جغرافياً» فحسب.

وبمناسبة مناقشة موضوع الوسطية, لابد من التطرق إلى مراجعة شعار «تصفية آثار العدوان», وتمحيصه بعض الشيء, على ضوء تطورات الأحداث, وخاصة بعد مرور سنة على طرحه, لعلنا نرى ما تبقى من معناه وجدواه لقضية فلسطين بعد أن طغت أجواء الحل الدبلوماسي وأجواء الالتفاف العربي حول مهمة يارنغ• على السياسات العربية الفعالة الحاضرة. طرح الأديب والمعلق غسان كنفاني مسألة هذا الشعار بصيغة سؤال هام: «هل نريد قرار مجلس الأمن حلاً للقضية الفلسطينية, أم حلاً لآثار العدوان فقط؟»(79). أريد مناقشة الموضوع من زاوية تساؤل آخر: هل بإمكاننا التمييز حقاً بين حل القضية الفلسطينية وبين حل مشكلة تصفية آثار العدوان؟ تفيد قضية تصفية آثار العدوان بأبسط معانيها رجوع جيوش الاحتلال الإسرائيلي ـ لسبب من الأسباب ـ إلى قواعدها قبل الخامس من حزيران 1967. جلي أن أية محاولة عسكرية عربية لتصفية آثار العدوان, برد الجيوش الإسرائيلية إلى حدودها السابقة, عن طريق الحرب والقتال ستجابه بدفاع عسكري مستميت من قبل إسرائيل للحيلولة دون هذا الانسحاب الاضطراري. أي ستدافع إسرائيل عن الأراضي المحتلة بعد حزيران, تماماً كما كانت ستدافع عن حدودها السابقة, وبنفس الضراوة والتصميم والعنف. بعبارة أخرى أن أية محاولة لتصفية آثار العدوان عن طريق الحرب (نظامية كانت أم شعبية), سوف تعني المجابهة العسكرية الشاملة مع إسرائيل بدون أي تمييز أو تفريق بين حدودها السابقة وبين حدود «آثار العدوان». حين يصبح بمقدور القوات العسكرية العربية (نظامية

وشعبية) التصدي لجيش إسرائيل, ورده بالقوة إلى الوراء, واضطراره إلى الانسحاب من مناطق «آثار العدوان», لا يمكن أن نتصور القوات العربية المنتصرة وهي تقف عند حدود إسرائيل القديمة بحجة نجاحها في تصفية آثار العدوان, وبأمل العودة إلى معركة تحرير فلسطين فيما بعد!, وبما أن إسرائيل تعرف ذلك حق المعرفة, فإنها ستدافع عن مناطق «آثار العدوان», دفاعاً مستميتاً نهائياً أمام أي هجوم عربي لتصفية آثار العدوان بالقوة, لأنها تعلم أن هزيمة جيشها في المناطق المحتلة في حرب حزيران, تعني حتماً هزيمتها كدولة ونهايتها كواقع سياسي قائم. في الواقع لا يوجد ثمة فارق على الإطلاق بين تصفية آثار العدوان عن طريق القوة وبين دخول الحرب من جديد مع إسرائيل. أي أن الحل العسكري لتصفية آثار لعدوان غير ممكن أصلاً بدون المساس بإسرائيل نفسها, وهو لا يعني شيئا ًمختلفاً، من الناحية الفعلية، عن الحل العسكري لتصفية إسرائيل كدولة, وحل قضية فلسطين عن طريق الحرب الشاملة, بغية تدمير دولتها وإنجاز معركة التحرير بنجاح.

معروف أن قضية تصفية آثار العدوان, كما هي مطروحة رسمياً الآن, لا يمكن أن تعني سوى تصفيتها على أسس التسويات السياسية. وهذا يعني ـ عملياً ـ القبول بوجود إسرائيل حقيقة واقعة في المنطقة, ولكن بدون مفاوضتها أو توقيع المعاهدات معها أو الاعتراف بها. ومرة أخرى لا يمكن فصل مشكلة تصفية آثار العدوان عن كيان إسرائيل, وبالتالي عن قضية فلسطين، إذ أن انسحاب إسرائيل على الأسس السياسية سوف يعني فعلياً, استمرارها هنا إلى أجل غير مسمى بكل ما يعنيه هذا الاستمرار في تحويل القضية الفلسطينية ـ مع الزمن ـ إلى ذكرى. وهذا واضح من قرار مجلس الأمن الذي قبله العرب رسمياً وكلياً وبدون تحفظات أو شروط, مع أنه ينصّ على «إنهاء حالة العداء» و«احترام سيادة كل دولة في المنطقة» و«ضمان حدود آمنة ومعترف بها للجميع»(80) الخ.. أي تحويل علاقة الدول العربية مع إسرائيل, إلى وضع يشبه علاقة الولايات المتحدة بجمهورية الصين الشعبية، حيث لا معاهدات ولا مفاوضات ولا اعتراف.

لنرجع الآن إلى سؤال غسان كنفاني: «هل نريد قرار مجلس الأمن حلاً للقضية الفلسطينية، أم حلاً لآثار العدوان فقط؟», لا يوجد ثمة شيء اسمه حل قضية «آثار العدوان فقط» بمعزل عن القضية الفلسطينية. هذا غير ممكن عسكرياً وغير ممكن سياسياً. الحل العسكري يعني المجابهة الحامية مع إسرائيل ككل, وإن نجح في تصفية آثار العدوان, يكون قد نجح أيضاً

في حل القضية الفلسطينية. والحل السياسي (قرار مجلس الأمن) يعني تثبيت إسرائيل وضمان وجودها, وإن نجح في تصفية آثار العدوان يكون قد نجح أيضاً في حل القضية الفلسطينية لصالح إسرائيل.

وخلاصة القول هو أن شعار تصفية آثار العدوان, كقضية قائمة بذاتها, لا معنى له ولا جدوى ترجى منه, والأفضل التخلص منه بأسرع ما يمكن, لأنه ـ إن كنا جادين حقاً بالنسبة للقضية الأم، قضية تحرير فلسطين ـ علينا مجابهة إسرائيل مجابهة فعالة على مستوى حرب التحرير, ولا فارق في ذلك إن كانت إسرائيل داخل حدودها القديمة, أم داخل حدودها الجديدة في مناطق «آثار العدوان».

3] من المعروف أن الشعوب والدول النامية التي اتخذت الاشتراكية العلمية طريقاً لتقدمها وتطورها السريع, اعتمدت إلى أبعد الحدود على تعبئة جميع الطاقات البشرية المتوفرة عندها في خدمة أهدافها الوطنية والتقدمية, وفي نضالها ضد التخلف والتبعية والضعف والغزو الاستعماري مهما كانت أشكاله. بعبارة أخرى، لقد نجحت هذه المجتمعات والدول الثورية في تحويل المادة البشرية المتزايدة في بلادها, من معضلة تقليدية وآفة راسخة ومتوارثة اسمها «مشكلة تزايد السكان» إلى مورد طبيعي رئيسي من موارد الطاقة الإنسانية الجسمية والعقلية والفنية في جميع ميادين الإنجاز والبناء. وهنا لابد من الإشارة إلى أن حركة الثورة العربية, كما تتجسد في الأنظمة التقدمية, لم تحقق إلا القليل القليل في هذا المضمار ولم تحاول, بصورة جدية، تحويل الجماهير العربية إلى طاقات بشرية وعقلية فعالة منظمة في مواجهة التحديات الحضارية القائمة أو في مواجهة التحديات العسكرية الصهيونية الساخنة. إن أكبر مثل على الطاقات العربية البشرية المهدورة هدراً تاماً, هو نصف الشعب العربي بالتمام والكمال، وأعني بذلك المرأة العربية. عندما ننظر إلى الموضوع من هذه الناحية نرى أن الشعب العربي لا يتكون من مئة مليون نسمة، كما قالت لنا الإذاعات، بل من خمسين مليون فقط. ولا شك أن المرأة العربية تشكل اليوم في مجتمعنا أضخم مستودع للطاقات الإنسانية الكامنة غير المستخدمة وغير الممسوسة بعد. إنها أعظم كتلة من المادة البشرية والعقلية الخام التي تملكها الأمة, والتي لم تستفد منها حركة الثورة العربية بأي وجه من الوجوه. كما أنه من أهم الدلائل على درجة النجاح والرقي الذي وصل إليه نظام اشتراكي ما في دفع مجتمعه إلى الأمام، وخاصة في الصناعة الحديثة، هو مدى استخدامه لجميع الطاقات البشرية والعقلية والفنية

المتوفرة لديه وتعبئتها بأسرها بدون تمييز بين إنسان وآخر, إلا على أساس المهارة والتدريب والإخلاص والموهبة والفطنة. مثل هذا المجتمع الدينامي النامي حقا السائر في طريق الاشتراكية العلمية, لا يجد متسعاً من الوقت يضيعه في جدل عقيم حول أهلية المرأة لدخول المصنع, أم بقائها في البيت, لأن ضرورات التنمية والتقدم والتحويل الاشتراكي هي التي تحسم النقاش. نصّ بيان 30 آذار في الجمهورية العربية المتحدة على «أن ينص الدستور على تأكيد أهمية العمل باعتباره المعيار الوحيد للقيمة الإنسانية»(81).

هذا مبدأ تقدمي كبير, كان يفترض في نظام ثوري اشتراكي أن يلتفت إليه منذ البداية لا بعد الهزيمة. وحين نزين الأمور على أساس المبدأ المذكور, نجد أن المرأة بوضعها الحاضر في المجتمع العربي, ليس لها قيمة إنسانية البتة، حتى في المجتمعات العربية الأكثر تقدماً وتقدمية. ولن يفيدنا هذا المبدأ, ما لم يتحول بسرعة إلى تشريعات مفصلة تنظم حياة المجتمع بدقائقها وتمارس ممارسة يومية إلى أن يكتسب نصف الشعب العربي قيمته الإنسانية بعمله وإنتاجه. ولن يفيدنا هذا المبدأ المهم, ما لم يتكامل مع مبادئ اشتراكية أخرى لا تزال غير مطبقة في البلاد العربية التقدمية، بالرغم من أنها من بديهيات الأنظمة الاشتراكية في كل مكان. بعبارة أخرى لا تزال التشريعات والعادات والأعراف القائمة في البلدان العربية التي تبنت الاشتراكية, بعيدة كل البعد عن النظر إلى المرأة على أساس اعتبار «العمل المعيار الوحيد للقيمة الإنسانية». أي على أساس استقلالها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي, باعتبارها عضواً عاملاً في المجتمع وطاقة فعالة ومنتجة من طاقاته. في الواقع لا يزال الاشتراكيون العرب أنفسهم, ينظرون إليها على أساس أفكار رومانسية للأمومة وتربية الأجيال، وقيم قبلية تدور حول الشرف والعرض وإطاعة الزوج، وكون «الرجال قوامون على النساء» و«لهم عليهن واحدة».(82)

يخبرنا أديب قعوار في مؤلفه عن المرأة اليهودية في إسرائيل, أنه حين زارت الكاتبة الفرنسية سيمون دي بوفوار إسرائيل في نيسان1967, وأرادت التعرف على المرأة اليهودية التي تركت بصماتها على كيان إسرائيل وساهمت في استعمار فلسطين، ذهبت لمقابلة المرأةالعاملة في الكيبوتز والمرأة العاملة في المدن وفي المهن الحرة(83). ولو أرادت سيمون دي بوفوار التعرف على المرأة العربية, التي تركت بصماتها على كيان حركة التحرر العربية وساهمت في بناء المجتمعات التقدمية الحديثة في الدول العربية ذات

الأنظمة الثورية، إلى من كانت ستلتفت؟ إلى رئيسات الاتحادات النسائية؟ أم إلى سيدات المجتمع العاملات في الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر؟ الحقيقة هي لا يوجد شيء اسمه المرأة العربية العاملة التي تركت بصمات أصابعها على تكوين المجتمع العربي الحديث. لقد عرفت الصهيونية منذ نشأتها كيف تستفيد من جميع الطاقات البشرية المتوفرة لديها, بدون استثناء, وهذا أمر لم تتعلمه حركة الثورة العربية حتى اليوم. يقول أديب قعوار في كتابه المشار إليه:

«وخلال الثورات العربية المتتالية, ساهمت المرأة اليهودية في الدفاع عن المستعمرات اليهودية, وتكرر ذلك في ثورات 1924 ـ 1936 ـ 1939، إذ تجندت اليهوديات وحمت حاملات السلاح منهن خطوط المواصلات اليهودية».(84)

كما أنه أثبت نص النداء الذي وجه إلى النساء اليهوديات, للانخراط في الفرقة النسائية الأجنبية التابعة للجيش البريطاني, بهدف محاربة الألمان والإفادة من الفرصة للتدريب على العمل العسكري, وذلك لخدمة أهداف بعيدة المرمى. قال النداء:

«إن النساء اليهوديات يشعرن بواجب المساهمة في النضال ضد عدو شعبنا. ونحن نعلم أننا نتمتع بالكفاءة لمجابهة هذا الامتحان, كما نشعر أن الواجب القومي يدفعنا للتطوع في هذه الساعة الحرجة. ونتطلع إلى العمل في قوة يهودية مقاتلة تعمل إلى جانب غيرها من القوى من جنسيات مختلفة, تحت أمرة القيادة البريطانية, حيث يفسح المجال أمام اليهوديات لتكريس كل قواهن ليس فقط في القوة المساعدة, بل أيضاً في العمل العسكري نفسه، كما عملن إلى جانب الرجل في أيام السلم».(85)

والشيء ذاته يتردد اليوم في الفيتنام, حيث تعبأ جميع الطاقات الإنسانية المتوفرة بدون استثناء، يقول كاتب فيتنامي ما يلي:

«وكان جيش النساء «جيش الشعور الطويلة» بصموده واستبساله مرهوب الجانب من قبل الضباط والموظفين والعملاء.. إن هذا الاشتراك المباشر للجماهير، والنسوة منهن خاصة, قد لعب دوراً حاسماً في الحرب».(86)

وفيما يلي مقطعاً مما كتبته إحدى الفتيات اليهوديات السوريات التي ذهبت إلى فلسطين, لتترك بصمات أصابعها على عمليات استعمارها وتشريد شعبها وبناء الكيان الإسرائيلي. كتبت:

«لا أزال اذكر ما حدث في 19/12/1943، لقد مر عامان تقريباً على هذا التاريخ الذي أتينا فيه إلى أرض الوطن. لقد مر الوقت بسرعة. خارجياً

لا نزال نحن الفتيات «السوريات» أنفسهن كما يدعوننا. وكما يظهر لا تزال تظهر علينا تلك النعومة الشرقية، ولكن من الداخل فقد حدثت تغييرات كثيرة بطريقة تفكيرنا، بتطلعاتنا وآمالنا. أذكر جيداً في أيامنا الأولى هنا كيف ننظر إلى العمل بتعال. ثياب العمل ـ السراويل الطويلة والجزم العالية ـ كانت غريبة جداً بالنسبة لنا، ولكن لما عدت إلى سورية لرؤية أهلي، لم أتمكن إلا أن ألاحظ أن صديقاتي هناك, لم يتغيرن مطلقاً واستمررن بالاهتمام بشكل رئيسي بأشياء مثل الثياب الجميلة، والجرابات الحريرية والحلي وغيرها.

سأخبركم شيئاً طريفاً حدث لي إبان زيارتي, فقد أتت إحدى صديقاتي لزيارتي, وهي تتحلى بالأساور الذهبية. لقد بدا ذلك غريباً بالنسبة لي, إذ لم أر مثل هذه الحلي منذ مدة طويلة. لقد سخرت منها وسألتها فيما لو أن خشخشة الأساور أهم من الأرض التي تعطي الكثير من الناس خبزهم اليومي. فأجابت على تساؤلي بالضحك. ففكرت بنفسي: كم لا يزال شبابنا بعيدين عن الصهيونية وكم من العمل لا يزال أمامنا لكسبهم»(87).

بينما كان العدو ينظر إلى المرأة على أساس ثياب العمل، والسراويل الطويلة، والجزم العالية، والأرض التي تعطي الإنسان خبزه اليومي, لا تزال المرأة العربية أسيرة «خشخشة الأساور الذهبية» بكل ما تعنيه هذه العبارة من السلبيات وذلك تحت إشراف الأنظمة العربية الاشتراكية التقدمية وسمعها وبصرها.

يبدو لي أن عددا ًكبيراً من الشباب العرب الثوريين ـ إن كانوا ملتزمين رسمياً بتنظيم سياسي تقدمي اشتراكي أم لم يكونوا ـ سوف يستوعبون هذا الكلام عن المرأة، بسبب عفويتهم التقليدية وتربيتهم المحافظة الراسخة، على أنه نوع من الرأفة من قبل الرجولة بالجنس المدعو (باللطيف) و(الضعيف), أو على أنه نوع من التساهل والتهاون والتنازل للنساء من قبل الرجال المتفوقين عليهن عقلاً وبنية إلى آخر الأسطورة المعروفة, وينطبق هذا الكلام على المثقفين منهم والطلاب والمفكرين والكتاب قبل غيرهم من الفئات. غير أن فهم القضية على هذا النحو السطحي معاد للأفكار والممارسات الثورية الاشتراكية الجديرة بالاسم. لذلك لا مفر من تذكير هؤلاء بما ذكره لينين حول هذه المسألة. قال:

«تبين تجارب حركات التحرر كافة, أن نجاح الثورة يعتمد على مدى مشاركة النساء فيها, وتقوم الحكومة السوفياتية بفعل كل ما في وسعها لتمكن المرأة على حمل أعباء العمل البروليتاري الاشتراكي مستقلة.. لن

تتمكن البروليتاريا من تحقيق الحرية التامة, حتى يتم لها تحقيق الحرية للمرأة كاملة»(88).

المسألة في جوهرها، إذن ليست مسألة رأفة وتنازلات. من الناحية الاشتراكية الصرف, تشكل المرأة في الوطن العربي أعظم احتياطي إنساني كامن للطبقة العاملة عامة (ريفاً ومدناً), وانحياز هذا الاحتياطي إلى صفوفها إلى المدى البعيد سيكون له أبلغ تأثير بالنسبة لمصير قضية الاشتراكية العلمية في وطننا. ومن الناحية الاجتماعية والإنسانية إنها قضية النضال لتحرير نصف العنصر البشري في المجتمع العربي من أوضاع تخلف عقلي ومعنوي ومادي رهيبة إلى أبعد الحدود. تحرير أفراد هذا العنصر من تقاليد استبدادية مرعبة تجعل من المرأة ـ الإنسان جارية تعمل في المنزل للسهر على راحة وخدمة مالكها وسيدها ومولاها. وليس لنا أن ننخدع بمظاهر التحرر الخارجية وحدها على طريقة تحرر «العرائس البورجوازيات» وأشباههن, لأن للتحرر معاني أعمق وأرسخ لا يمكن أن تتحقق ما لم تصبح المرأة العربية طاقة إنتاجية فعالة وخلاقة في حياة المجتمع العربي, وتفرض نفسها على الرجل التقليدي على هذا الأساس. ولا أعرف مجتمعاً معاصراً واحداً, ينسب لنفسه عن جدارة واستحقاق تطبيق الاشتراكية, يستطيع أن يتصور أن بإمكانه إنجاز خطة واحدة من خططه الخمسية أو تحقيق مشروع اقتصادي أو إنتاجي أو اجتماعي كبير أو الصمود في وجه العدو حتى النصر, بدون إشراك القوى العاملة النسائية واستنفارها على أوسع نطاق، باستثناء مجتمعات الاشتراكية العربية!.

يفترض، بصورة عامة، في من يأخذ على عاتقه واجب النقد أن ينتهي إلى تقديم الحلول للمعضلات والمآزق التي حددها وبلورها في بحثه. إذا كان القارئ لا يزال يبحث عن جواب يمكن تفصيله في صفحتين أو ثلاثة ويفترض بي أن أقدمه له باعتباره المفتاح السحري, الذي سيخرج الأمة العربية، بقدرة قادر، من محنتها الحاضرة, فإني أطمئنه منذ الآن بأن بحثه عن مثل هذه الأجوبة والحلول هو أسرع طريق وأضمن سبيل إلى استمرار أوضاع الهزيمة في مجتمعنا وترسيخ مقدماتها وذيولها في نفوسنا. هذا بالنسبة للحلول السحرية السريعة التي كثيراً ما فكر المواطن العربي ـ وحتى الحكومات والأنظمة العربية ـ من خلالها وعلى أساسها بدون تسميتها بهذا الاسم طبعاً.

أما بالنسبة للحلول الأكثر جدية, فقد طرح الكثير منها, مثل الوحدة الفورية بين الدول العربية، (تتراوح الاقتراحات بين الوحدة التامة والوحدة

الفيدرالية)، الوحدة بين الدول المتاخمة لإسرائيل، الوحدة العسكرية، التضامن العربي، التعبئة الاقتصادية، وضع البترول العربي والأرصدة العربية في خدمة القضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية على وجه التخصيص، إتباع الأساليب العلمية في الدعاية والتخطيط الخ.. حروب التحرير الشعبية وهلم جرا. غير أن كافة مقدمي هذه الحلول تقريباً ينظرون إلى إمكانية تحقيقها ـ ولو جزئياً ـ على أساس نظرة ساكنة للأوضاع العربية الراهنة والكيانات السياسية القائمة وقبولها على ما هي عليه. لذلك تتحول الدعوة إلى ضرورة الالتزام بهذه الحلول إلى نوع من الفكر التبشيري والخطابي أحياناً, لأن أصحاب الحلول المقترحة لا يقرون بأن دعوتهم بكل ما فيها من أفكار ممتازة لو طبقت, ومقترحات خطيرة ومفيدة لو نفذت غير مرشحة للتطبيق الجدي والتنفيذ الفعلي المستمر مادامت الأوضاع العربية والكيانات السياسية والقوى المهيمنة ما قبل الهزيمة هي هي، في جوهرها، بعد الهزيمة. ولاشك أن المراقب للأوضاع العربية الحالية يلاحظ أن الأنظمة الرجعية انتعشت وارتاحت بعد الهزيمة, والأنظمة الثورية لم تعد قادرة على تخطي نفسها إلى صعيد أعلى وأرفع من ثوريتها واشتراكيتها وفي جرأتها القيادية الفعالة لتكون على مستوى الرد الشامل على الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية قديمها وجديدها. وعلى سبيل المثال أورد للمناقشة ما قاله وليد الخالدي, في معرض تحديده للإستراتيجية العربية الناجحة, في هذه المرحلة من التصدي للاحتلال.

«فإني أعترف بأنني لا أفهم معنى لإستراتيجية جدية للتصدي للخطر الصهيوني ودحره لا ترتبط عضوياً, فكرياً وعملياً, بمبدأ الحشد الكامل لكافة الطاقات العربية, على أساس تعايش الكيانات السياسية والنخب العربية واعتبار الخطر الصهيوني الأول والأهم, وفوق كل اعتبار على جدول أعمالنا الآتي والباقي حتى تحقيق النصر».(89)

يتطلب مبدأ الحشد الكامل لكافة الطاقات العربية إجراءات فعلية, تؤدي مثلاً إلى جعل البترول العربي والأرصدة العربية سلاحاً فعالاً (وفتاكاً) في مجموع الجهد العربي، وإلى تحويل الاقتصاد العربي إلى اقتصاد حرب فعلاً، وإلى تعبئة الجماهير بصورة منتظمة ومشاركة في المعركة (وليس تعبئتها عاطفياً في 24 ساعة عن طريق الإذاعات)، وإلى الحد من النفوذ الأجنبي في اقتصاديات وسياسات دول عربية كثيرة، وحتى إلى بناء الملاجئ وتحصين المدن الخ.. وإذا لم يكن هذا هو المعنى الأساسي لمبدأ حشد كافة الطاقات العربية, الذي يذكره وليد الخالدي, يكون المبدأ عندئذ أمراً شكلياً بدون

مضمون أو حقيقة على مستوى الواقع الملموس. وتبقى النظرة الأساسية التي تقوم عليها دعوة وليد الخالدي إلى ممارسة مبدأ حشد كافة الطاقات العربية محصورة في نطاق «الكيانات السياسية القائمة», و«النخب العربية» المهيمنة والتعايش بينها. وهنا أتساءل: هل يتصور وليد الخالدي حقاً إمكان إقدام "الكيانات السياسية" و"النخب العربية" الحالية التي يتكلم عنها, على اتخاذ إجراءات بترولية وتعبوية ومالية.. الخ, لتجسيد مبدأ حشد الطاقات العربية بأجمعها؟. هل في السلوك العربي الرسمي وغير الرسمي، أثناء الحرب وبعدها بسنة، ما يدل على أن الكيانات والنخب القائمة مستعدة للأخذ بمبدأ الحشد وتطبيق شعار كل شيء للجبهة؟ بما أن دعوة وليد الخالدي إلى مبدأ حشد الطاقات العربية لا تشمل أي تصور من قبله لإحلال «كيانات سياسية» مغايرة و«نخب عربية» من نوع آخر محل الكيانات والنخب السابقة، تبقى دعوته جميلة ومفيدة من حيث المبدأ, ولكنها بدون أية فعالية, لأنها فاقدة كل ارتباط بطبيعة الواقع الذي يستطيع تحويلها إلى فعل وتطبيق وتنفيذ مستمر ومتراكم في نتائجه. وكما أنه ما كان بالإمكان التوقع من الأنظمة العربية التي تحملت عبء هزيمة سنة 1948 أن تتخذ الإجراءات الفعالة, لحشد كافة الطاقات العربية المتوفرة وقتئذ للتصدي للهزيمة والتغلب عليها, كذلك يبدو لنا أنه ليس من الواقعية بشيء توقع صدور مثل هذه الإجراءات الحاشدة للطاقات العربية المتوفرة اليوم من قبل «الكيانات السياسية» و«النخب العربية» التي تحمل وزر هزيمة 1967. وذلك لأسباب واضحة تتعلق بالتكوين الطبقي للكيانات والنخب المذكورة على تنوعه واختلافه، وبالمصالح الممتازة التي تمثلها في أحيان كثيرة، وبالارتباطات الاقتصادية الرأسمالية التي تسيطر عليها, مما يجعل حوالي 70% من اقتصاد الوطن العربي اقتصاداً أجنبياً غربياً من الناحية العملية.

تنطبق معظم هذه الملاحظات النقدية على المقترحات التي قدمها الدكتور يوسف صايغ في مؤلفه «إستراتيجية العمل لتحرير فلسطين»(90) وفي محاضرته «التعبئة الاقتصادية والنضال القومي»(91). وهنا أيضاً نجد أن كافة اقتراحات الدكتور صايغ (المعقولة والمفيدة جداً من حيث المبدأ) مبنية على فرضية, استمرار الكيانات السياسية والأنظمة العربية والقيادات القائمة على أوضاعها وحالها من حيث الجوهر والأساس, وعلى الأمل الطوباوي في أن تتبنى هذه الكيانات مقترحاته وأشباهها بصورة طوعية, وأن تضعها موضع التنفيذ الفعلي عن طيب خاطر وبدافع من الوطنية والشعور بالخطر الصهيوني! وعلى سبيل المثال يلح الدكتور صايغ في محاضرته المذكورة على

ضرورة توجيه المزيد من الموارد العربية للدفاع، خطوة ضرورية لاشك, غير أن الدكتور صايغ لا يثير أبداً الموضوع الأهم, وهو: ما هي الضمانات الحقيقة التي يملكها الشعب العربي بأن الأموال والموارد الإضافية التي يريد توجيهها لأغراض الدفاع ستؤدي إلى نتائج نوعية أفضل مما أدت إليه مخصصات الدفاع العربية في العشرين سنة الماضية, مادام أن ذلك سيحدث ضمن نطاق الأوضاع العربية السابقة على الهزيمة وبإشراف نفس «النخب العربية» التي كانت قائمة قبلاً؟.

يقول الدكتور صايغ في معرض حديث آخر عن القيادات العسكرية العربية ما يلي: «هذا وقد تبدى ترهل القادة كذلك في عدم اطلاعهم على أحدث البحوث العسكرية فلم تظل قواهم الفكرية مشحوذة»(92).

كلام صادق ووجيه, غير أن علاج النقص لا يكمن في مجرد إدخال بعض التعديلات الفوقية على بعض القيادات العسكرية, بحيث يتابع القادة أحدث البحوث, فيتجنبون الترهل. في الواقع أن ما قاله الدكتور صايغ عن القيادات العسكرية يشكل نمطاً أساسياً في حياة المجتمع العربي, إذ أن الغالبية العظمى من الأطباء والمحامين والمهندسين وأساتذة الجامعات والعلماء العرب لا يتابعون أحدث البحوث في مجالات اختصاصهم إلا فيما ندر, وهم بالتالي مصابون بالترهل ويتحلون بقوى فكرية غير مشحوذة قطعاً. وعلاج هذه الظاهرة العامة الشاملة بالسرعة المطلوبة وقبل فوات الأوان لا يمكن أن يتم عن طريق التسليم، مع الدكتور صايغ ووليد الخالدي، بالوضع القائم عربياً و«بالكيانات السياسية» الموجودة و«النخب العربية» المهيمنة(93) أملاً في أن يأتي اليوم الذي تقتنع فيه هذه الكيانات باتخاذ الإجراءات الحاسمة لاستئصال آفة الترهل من حياة المجتمع العربي.

بعبارة أخرى, إلى أن تتفجر في الوطن العربي قوى ثورية جديدة, تلتزم قياداتها التزاماً نهائياً بقضايا الغالبية العظمى من أفراد الشعب العربي, أي بقضايا الجماهير الكادحة ومصالح الطبقة العاملة, سيطول الانتظار العربي. أقول سيطول الانتظار العربي, لأن قيادات من هذا النوع وحدها سيكون في مقدورها حمل أعباء تحويل العمل الفدائي إلى حرب تحرير شعبية حقيقية تشارك فيها الجماهير المعبأة مشاركة فعالة، وحمل أعباء السير على الطريق الثوري الشاق في إنجاز التحرر العربي النهائي من سيطرة المصالح الاقتصادية الاستعمارية ونفوذها, وفي تحقيق تغييرات ثورية شاملة تطال حياة المجتمع العربي بجميع جوانبها, لتقضي على كافة أسباب العجز والضعف والتخلف التي فضحتها الهزائم العربية المتتالية. حين تتسلم الجماهير الكادحة

والعمالية العربية قضيتها وتحارب مع قياداتها هي حرباً حقيقية لأجلها, سوف تتمكن حينئذ من إفراز مفكريها وكتابها وعلمائها وفلاسفتها ومنظريها, لتصبح بعدها بغنى عن خدماتنا وخدمات أشباهنا من المفكرين الذين لا يمكن أن يمثلوا ـ بحكم الضرورة الموضوعية ـ أكثر من أنصاف حلول لصالحها في مرحلة تاريخية انتقالية حاسمة.

ملحق

فيما يلي بعض الأمثلة عما قلناه في ثنايا هذه الدراسة حول وسطية النظام الناصري في مصر. وهي مستقاة من كتابات بعض المفكرين المصريين وملاحظاتهم.

«في آخر بيانات إحصائية, أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في الجمهورية العربية المتحدة, بلغ سكان الريف 17,7 مليون نسمة، وعدد من يملكون منهم أرضاً زراعية تزيد مساحتها عن خمسة أفدنة 178,000 نسمة. وإذا فرضنا أن عدد أصحاب المهن الحرة والموظفين المقيمين بالريف يمثل ضعف هذا العدد, فإننا نجد أن بالريف أكثر من 17 مليوناً لا يملكون شيئاً أو يملكون خمسة أفدنة فأقل. أي أن الفلاحين الذين يعتمدون على العمل اليدوي يمثلون وحدهم 60% من مجموع سكان الجمهورية. فإذا أضفنا إلى ذلك العمال اليدويين والحرفيين في المدن وأسرهم لارتفعت النسبة إلى أكثر من 80% على أقل تقدير. ومع ذلك نجد أن نصيب العمال والفلاحين من مقاعد التنظيمات السياسية المنتخبة يجب ألا يقل عن 50%, بينما كان ينبغي ألا يقل عن 80%, باعتبار أن الدولة الاشتراكية هي دولة الفلاحين والعمال». (عن مجلة «الطليعة» المصرية، أيار 1968، ص25).

وفي ما يلي ملاحظة أخرى عن أوضاع الملكية في الجمهورية العربية المتحدة ومدى تقصيرها عن المفهوم الاشتراكي العلمي لطبيعة الملكية وتأثير هذا التأرجح على تطوير البلاد وتقدمها: «وإذا خرجنا من المدن إلى الريف, لواجهتنا أرقام أكثر دلالة وأهمية. أولاً تبلغ الملكية العامة للأرض 16% فقط من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة, أما باقي الأرض, فهي مفتتة تفتيتاً سيئاً, فعدد الملاك الذين يملكون أقل من نصف فدان يبلغ 1459167 مالكاً, والذين يملكون نصف فدان 552162 مالكاً, والذين يملكون من فدان إلى فدانين 327612, ومن 2 إلى ثلاثة أفدنة 153293 مالكاً.. ونسبة الملاك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة إلى مجموع الملاك 94,5% يملكون 57,1% من الأرض. أي أن نصف الأرض الصالحة للزراعة في بلادنا لا يمكنها أن تستخدم في ظل علاقات الإنتاج الحالية أي وسائل حديثة للزراعة، وحين تستخدم فإنها ستكون باهظة التكاليف وغير مربحة. والثلث الآخر موزع بين ملاك أغنياء يملكون ثلاثة أرباع الجرارات الموجودة في مصر, وهي طاقة تكفي لأكثر مما يملكون قطعاً, ويستخدمونها هم في استغلال أصحاب الملكيات الصغيرة. كيف يمكن إذن في ظل مجتمع تسوده حتى الآن علاقات

الإنتاج الصغير, سواء في الزراعة أو التجارة وإلى حد ما في الصناعة، أن نطبق فيه وسائل التكنولوجيا الحديثة والعلم والإدارة العصرية. إن شيوع تفتت الإنتاج لا يضر فقط بالإنتاج نفسه, ولكنه أيضاً يخلق الأرض الاجتماعية لكل الانحرافات المعرقلة للتقدم العصري» (عن مجلة «الكاتب»، أيار 1968، ص 29).

وبسبب هذه الأوضاع المائعة, التي يحق لنا اعتبارها ثورية بالنسبة للمحافظين والرجعيين من ناحية، ومحافظة بالقياس للاشتراكيين العلميين من ناحية أخرى، حدثت أمور مذهلة في الريف المصري على صعيد سلب الفلاح مكاسبه من قبل الفئات الريفية المستغلة. يوضح كمال الدين رفعت هذه المسألة كما يلي: «لكن جبروت الإقطاعيين يبلغ أقصاه حين يجردون مثلاً من ملكياتهم عن طريق فرض الحراسة عليها. ومع ذلك يبدؤون حياة رأسمالية في ظل علاقات إنتاج شبه الإقطاعية. إن أسرة الفقي في المنوفية قد فرضت عليها الحراسة عام 1961، ومع ذلك قدرت ثروتها عام 1966 بأضعاف ما فقدته في عام 1961. لقد تحولت من الاستغلال الإقطاعي إلى الاستغلال الرأسمالي .. بل وبلغ بهم الجبروت أن كانت تتقدم كل عام بمعاونة أعوانها في القرى, وتواطؤ بعض موظفي الإصلاح الزراعي لشراء مواشي الإصلاح الزراعي وثمار الفاكهة التي وضعت تحت الحراسة، بأثمان منخفضة، لتعيد بيعها بأثمان شبه احتكارية.. ولقد غدا واضحاً أن الرجعية تسيطر على الريف، وتجعل منه حصناً لتحركاتها المعادية للثورة.. الخ..» (التجربة الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة، ملحق مجلة «الكاتب» حزيران 1967).

ونجد مثالاً آخر عن الوسطية في مجالات التطبيق والتنظيم السياسي في طبيعة تكوين الاتحاد الاشتراكي العربي. وقد طرح هذا الموضوع على بساط البحث في مصر بصورة ملحة بعد إعلان برنامج 30 آذار؛ لأن الاتحاد الاشتراكي بتكوينه وتنظيمه وتصوره يتأرجح بين الحزب السياسي الطليعي من ناحية، والجبهة الوطنية الواسعة من ناحية أخرى, بدون أن يتحلى بالمزايا الحقيقة لأي من هذين الطرفين. والسؤال المطروح بعد بيان 30 آذار والتبديلات التي أدخلها على تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي هو: «هل الاتحاد الاشتراكي حزب حتى يمكن أن نقول أن بلادنا تشهد مولد نظام الحزب الواحد؟.. إذا لم يكن الاتحاد الاشتراكي ـ إذن ـ حزباً من الأحزاب، فلا يمكن القول أيضاً أنه جبهة وطنية أو شعبية أو أي شكل من أشكال الجبهة, لأن الجبهة ـ كما هو معروف ـ عبارة عن التقاء أحزاب متعددة

تمثل مصالح طبقات مختلفة، تلتقي في مرحلة معينة حول هدف وبرنامج محدد, ثم تنفض بعد ذلك لتضيق أو تتسع حسب الظروف.. إن الاتحاد الاشتراكي في صيغته الجديدة يأخذ مضمون الجبهة دون شكلها, أي أنه شبه جبهة أو تجمع لطبقات وفئات متعددة حول هدف واحد. ولكن يبقى التساؤل حول ما إذا كان هذا التجمع تجمعاً وطنياً, يهدف إلى تحرير الجزء المحتل, ومجابهة الأخطار التي تتهدد الاستقلال، ثم ينفض كل إلى حال سبيله ومصالحه الطبقية.» (عن مجلة «الطليعة» المصرية، أيار 1968، ص 143).

مثال آخر عن الوسطية في التطبيق نأخذه من وضع الصحافة في مصر. ناقش هذا الموضوع بإسهاب وبراعة ودقة جمال الشرقاوي في مقاله «ملاحظات على صحافة الشعب» حيث بين أن الصحافة، من ناحية، هي «صحافة الشعب» وتعتبر من الأجهزة التابعة للاتحاد الاشتراكي وهي ملك كامل له. ومن ناحية أخرى نجد أن هذه الصحافة بالذات تتخذ موقفاً مخالفاً لذلك, وتسير على خط مغاير يجعلها بعيدة كل البعد عن أن تكون لسان الاتحاد الاشتراكي المعبر عن أهدافه ورسالته والمدعم لنشاطه والدافع لتطويره. أي أن الصحافة في وضع متأرجح بين التنظيم الرأسمالي القديم الذي ورثته وبين وظيفتها الحقيقة في مرحلة الثورة الاشتراكية باعتبارها صحافة الشعب وملكاً له.

يقول كاتب المقال المذكور: «الشيء المذهل حقاً هو أن صحيفتينا الكبيرتين تكادان تخلوان فعلاً من أي شيء يتعلق بالعمال.. ونفس الموقف تتخذه الصحيفتان الكبيرتان من الفلاحين. فمن حيث الكم تكاد الصحيفتان تخلوان من شيء عن الفلاحين, وكل ما تنشره لا يعدو الأخبار المتصلة بالقرارات الحكومية أو بنشاط الأجهزة المرتبطة بالريف. أي بما لا يرتبط أولاً وأخيراً بالفلاحين أنفسهم. طريقة تناول صحفنا لنشاط الاتحاد الاشتراكي لا تبرز أبداً هذا النشاط، ولا تضعه في المكان الذي يسهل فيه على القراء رؤيته. فأخبار الاتحاد الاشتراكي غالباً ما تأتي منزوية في الجريدة الثانية في باب «ماذا يجري خارج القاهرة», وفي الأولى في باب «الأخبار» الذي يجمع ببنط 6 والذي لايكاد يقرأ. أما الصفحة الأولى فإنها تكاد تكون محرمة على هذه الأخبار إلا في الحالات التي يكون فيها الأمر متعلقاً بأحداث قومية خطيرة جداً أو بشخصيات بارزة جداً.. لكن لماذا تتخذ صحافتنا هذا الموقف الغريب من قوى الشعب الأساسية، ومن التنظيم السياسي للبلاد؟, وقبل ذلك وبعده، لماذا تستمر أمراض الصحافة الرأسمالية فيها رغم كل

سنوات الثورة ورغم اتجاه مجتمعنا نحو الاشتراكية؟.. من المقرر أن الإعلانات تمثل أهم مصادر تمويل صحافتنا. مصدر حياة صحافتنا إذن هي الإعلانات, وهذه بداية الكارثة, فليست هناك سوى صحافة البلدان الرأسمالية التي تعتمد على الإعلان في تمويلها. طبعاً.. التمويل عن طريق الدولة, يمكن أن يجد مبرره في أن الصحافة «خدمة عامة للمجتمع», والتمويل عن طريق الاتحاد الاشتراكي, يمكن أن يجد مبرره في أن الصحافة جهاز إعلامي سياسي، لكن ما تبرير التمويل بالإعلان عن طريق قطاع الإنتاج إذا كان هذا الإعلان لايؤدي وظيفة جدية للإنتاج؟ هنا تصبح المسألة اقتطاع جزء من ناتج المنتجين لدفعه ـ بطريقة غير منتجة ـ للصحافة، أي أن الصحافة في الواقع تعيش عالة على القطاع العام، متطفلة عليه! وليس هذا استنتاجاً تعسفياً من جانبنا فكل الدلائل تؤكده.» (مجلة «الكاتب»، نيسان 1968، ص 73 ـ 89).

وأخيراً مثال آخر مأخوذ من الحياة العامة في مصر. «والحقيقة أن دولة اشتراكية ما، لم تشهد هذا السباق على اقتناء السيارات والثلاجات ووسائل الترف والرفاهية الأخرى في السنوات الأولى للإجراءات الاشتراكية مثلما وجد لدينا، بحيث عمت روح الميوعة على روح النضال، والتطلع الترفيهي على الجدية الكفاحية» (عن مجلة «الطليعة» المصرية، آب 1967، ص 28).

****

قيل عن الكتاب

«المواقع الطبقية في ظاهرة النقد الذاتي
بعد الهزيمة»
الياس شاكر
مجلة الطريق، بيروت، حزيران (يونيو) 1969.
عندما تنتقد البرجوازية الصغيرة نفسها

استعرضنا في القسم الأول*1 من هذا البحث بعض الاتجاهات اليمينية والبرجوازية التي أدلت بدلوها في «النقد الذاتي» بعد نكسة الخامس من حزيران, معبرة عن مواقع طبقية رجعية معادية لحركة التحرر أصلاً, أو مواقع فكرية مثالية برجوازية عاجزة عن الوقوف في صف حركة التحرر بسبب رؤيتها الطبقية الضيقة للعدوان ودوافعه وللأهداف التي كان ومازال يسعى لتحقيقها. وانتهينا إلى أن من الضروري التمييز بين النقد الذي يتوجه ضد حركة التحرر العربية المعادية للاستعمار وذات المحتوى الاقتصادي والاجتماعي المعادي للرأسمالية، مستهدفاً ضرب هذا الجانب التقدمي منها بالذات، وبين النقد الذي يحدوه هم تدعيم المكتسبات التقدمية لحركة التحرر العربية في وجه العدوان لإزالة آثاره والمضي قدماً في طريق التحرر والاشتراكية.

وقد رأينا أن الفكر البرجوازي يهدف بشكل أساسي في مرحلة ما بعد العدوان لطمس العلاقة العضوية والمصالح المشتركة بين الطبقة البرجوازية المرتبطة بالوجود الاقتصادي للاستعمار الجديد وخاصة الأميركي وبين الأمبريالية العالمية وقاعدتها العسكرية الرئيسية في الشرق الأوسط المتمثلة بالاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، كما يركز الفكر البرجوازي هجومه بالمقابل على المصالح والأهداف المشتركة لحركة التحرر وقوى الاشتراكية والحرية في العالم وعلى الصداقة والتحالف مع الاتحاد السوفياتي كحلقة رئيسية في موقف الصمود والمواجهة.

أما الفكر التحرري فينطلق من مواقع الطبقات الشعبية التي يقع على عاتقها أمر صيانة حركة التحرر ومكتسباتها التقدمية من الهجوم الأمبريالي الرجعي لأنها تسعى للتحرر من نير الاستعمار المباشر والاستعمار الجديد ومن نير الاستعمار الطبقي الذي تمارسه برجوازية طفيلية تحولت إلى رأس جسر للاستعمار الجديد وواجهة يتستر وراءها.

****

إن الصراع الفكري المستمر بعد العدوان مازال يدور حول تسمية الأشياء بأسمائها وكشف هوية العدوان، لأن النضالات الشعبية بحاجة إلى الوضوح في أهدافها. ومتى تم لها هذا الوضوح تكون قادرة على التحرك لصالح حركة التحرر بدرجة ممتازة من الكفاحية كما أثبتت التجربة النضالية في الفترة القصيرة التي تلت العدوان.

في هذا الضوء نعرض في هذا القسم لكتابين في «النقد الذاتي» ينطلقان من مواقع حركة التحرر وفي مواجهة أعدائها. ويتحدد تصنيفنا لهذين الكتابين ضمن الفكر التحرري القومي في هذه المرحلة من تطوره، على ضوء موقفهما من حرب حركة التحرر العربية مع الأمبريالية الأميركية بشكل خاص. والكتابان صادران عن دار الطليعة في بيروت، الأول «النقد الذاتي بعد الهزيمة» للدكتور صادق جلال العظم وقد صدرت طبعته الثانية في الفترة الأخيرة، والثاني «من النكسة.. إلى الثورة..» للدكتور نديم البيطار.

يقول الدكتور نديم البيطار في كتابه مكرراً الفكرة في مواضع كثيرة: «أن معركة تحرير الأرض المحتلة هي فقط جزء من معركة شاملة لأجزاء الوطن العربي نجابه فيها الاستعمار بقيادة الأمبريالية الأميركية في كل مكان ويجب أن نتصدى له في كل بقعة من بقاع هذا الوطن..» (ص271). ويعبر الدكتور صادق جلال العظم عن الفكرة ذاتها بمزيد من الوضوح: «العامل الحاسم في تقرير السياسة الأميركية الفلسطينية هو مصالح أميركا الحيوية (على أنواعها) الممتدة في جميع أنحاء العالم: أي العوامل التي تقرر، في النهاية، سياستها في أميركا اللاتينية كما في فيتنام تقرر نمط سياستها أيضاً في الشرق الأوسط حيث تأخذ هذه السياسة صورة دعم إسرائيل والأنظمة الرجعية ومحاربة كافة الحركات التحررية التي قد تقدم على تصفية المصالح الأميركية وتهدد أمنها واستقرارها وامتداد نفوذها» (ص69).

إن هذا الوضوح في الموقف من الأمبريالية الأميركية انطلاقاً من مصالحها الاقتصادية المادية يصلح ليكون مقياساً للتمييز بين من يقفون في صف حركة التحرر العربية وبين من يقفون ضدها، بصرف النظر عن الانتماءات الأيديولوجية للمفكرين، مع العلم أن في كل تصور أيديولوجي تعبير عن موقف طبقي معين. إن الأيديولوجيات الرجعية والمعادية بالتالي لحركة التحرر تسعى إلى طمس الصفة الطبقية لحركة التحرر في هذه المرحلة من تطورها لكي تشل فعاليتها وليظل الاستعمار بالنسبة لها قوة غيبية يمكن القضاء عليها بالكلام والخطب الحماسية. فالرجعية تحاول بفكرها الخاص وبتأثيرها الفكري في صفوف المثقفين الثوريين المنتمين بأكثريتهم الساحقة إلى

طبقات البرجوازية الوسطى والصغيرة، تحاول صرف اهتمام القوى الثورية عن ضرورة ضرب المصالح المادية الاحتكارية للأمبريالية في كل دولة متحررة لأن هذا الهدف يعني الصدام مع الطبقات المرتبطة اقتصادياً, وبالتالي فكرياً, بالأمبريالية وإزاحة هذه الطبقات عن مواقع السلطة.

ولم يغب هذا الجانب الطبقي لحركة التحرر عن تفكير صادق جلال العظم ونديم البيطار كنتيجة يفرضها الالتزام بالتحرر التام. يدعو صادق جلال العظم إلى الالتزام «نهائياً بقضايا الجماهير الكادحة ومصالح الطبقة العاملة..» من أجل «السير في الطريق الثوري الشاق في إنجاز التحرر العربي النهائي من سيطرة المصالح الاقتصادية الاستعمارية ونفوذها..»(ص166), ويقول مناقشاً أفكار الدكتور حسن صعب «الوسطية»: «.. الموضوع الرئيسي الذي يجب أن ينصب عليه اهتمامنا الفكري والعلمي هو الاشتراكية العلمية بذاتها», ويصف الأفكار الوسطية عامة «بأنها ألاعيب تهدف إلى تزييف الموضوع وتمييع المحاولات الجادة لفهمه وفهم دور اليسار العربي بالنسبة إليه..» (ص 136).

أما الدكتور نديم البيطار فيقول مناقشاً أفكار الدكتور قسطنطين زريق الذي يدعو إلى نبذ الصراع الطبقي: «فالدعوة القومية تعثرت.. ـ هذا إن صح ذلك ـ ليس لأنها مارست النزاع الطبقي، بل لأنها أولاً تباطأت وتأخرت جداً في ممارسته، ولأنها ثانياً، عند ممارسته كانت تمارسه بتردد» (ص97).

إن الفكر اليميني يسعى إلى طمس المحتوى الاقتصادي والاجتماعي لحركة التحرر العربية, وهذا الطمس يؤدي إلى ضرب أسس حركة التحرر. لكن الموضوع ليس في الإقرار أو عدم الإقرار بأن لحركة التحرر محتوى اقتصادي واجتماعي، بل الصراع يدور حول تحديد هذا المحتوى. ليس في التاريخ حركة سياسية بدون محتوى اقتصادي واجتماعي، بدون محتوى طبقي، لأن الصراع الطبقي هو الذي يحرك التاريخ. وعندما يحاول الفكر البرجوازي المثالي الفصل بين القومية العربية ـ كفكرة ـ وبين محتواها الاقتصادي والاجتماعي، أي عندما يجعل الصراع الفكري فقط، بين بعض المفكرين من «النخبة» هو المحرك للتاريخ، إنما يهدف إلى إخفاء المصالح الطبقية للبرجوازية الحاكمة، لأن هذه المصالح تتناقض أساساً لا مع مصالح الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين فحسب، بل ومع ضرورات الاستقلال التام والنهائي في ظروف التحرر من الاستعمار. كما رأينا في تحليل بعض نماذج هذا الفكر اليميني المثالي في القسم الأول من هذا البحث.

لذلك يجب عدم الاكتفاء بالقول أن للقومية العربية محتوى اقتصادي واجتماعي. بل لابد من التحديد بالقول أن التحرر من الاستعمار هو تحويل للنظام الاقتصادي الاجتماعي القائم. وهذا التحويل ـ والتحرر من الاستعمار في الوقت نفسه ـ لايمكن أن يكون تاماً إلا بالاشتراكية التي تفرض نفسها كهدف وكأيديولوجية لحركة التحرر لأسباب موضوعية، أهمها أن تحويل النظام الاقتصادي الاجتماعي هو صراع طبقي ضد البرجوازية تخوضه الجماهير الشعبية، ويتضح أفقه الاشتراكي لدى هذه الجماهير مع تراكم النضالات من أجل الاستقلال السياسي والانفصال عن مناطق نفوذ الاستعمار الجديد، في إطار التحول العالمي من الرأسمالية إلى الاشتراكية وتعمق تناقضات الأمبريالية العالمية أعلى مراحل الرأسمالية وازدياد عدوانيتها، بحيث يفقد الاستعمار الجديد المستتر بالأشكال الاقتصادية، قدرته على خداع الجماهير والتخفي وراء واجهات «وطنية».

كما يتضح الأفق الاشتراكي مع استمرار نضال الطبقات الشعبية من أجل مطالبها المعاشية في ظروف ازدياد تأثير المثال الاشتراكي في حل القضايا الاجتماعية، وتلبية الحاجات المادية والروحية للشعب، وازدياد نفوذ الاشتراكية العلمية وثبوت تفوقها على الفكر المثالي البرجوازي في حل أهم وأعقد قضايا الثقافة العصرية، مما يجعلها تستقطب قطاعات واسعة من المثقفين في مختلف ميادين العلم والفن والأدب بحيث أصبح من العسير على المرء أن يفرض احترام الناس له كمثقف إذ لم يكن مطلعاً على الماركسية من مصادرها الأساسية. وإذ ننظر إلى «النقد الذاتي» المنطلق من مواقع حركة التحرر لابد لنا من تقييم هذا النقد على ضوء مقاييس حركة التحرر ذاتها في المستوى الذي وصلت إليه، وهذا يتطلب تحديد مقاييس التقييم، لننتقل بعد ذلك إلى معالجة بعض القضايا التي أثارها كتابا صادق جلال العظم ونديم البيطار دون أن يكون في ذلك عرضاً شاملاً لكتابيهما.

المقياس الأول الذي يفرض نفسه هو العودة إلى المستوى الحالي لحركة التحرر القومي والإمكانيات الواقعية لتطورها، وهو الضمانة التي تجنبنا الابتعاد عن الواقع والوقوع في الأحكام الذاتية.

المقياس الثاني، هو الاشتراكية العلمية كمنهج في التحليل من وجهة نظر الطبقة العاملة، الطبقة الأكثر ثورية في تحالف الطبقات والفئات ذات المصلحة في التحرر التام، وكنظرية ثورية تساعدنا في تجنب «الواقعية» الانهزامية اليائسة. إن التمييز بين المقياسين هو تمييز ظاهري، ذلك أن الاشتراكية العلمية تفرض أخذ واقع التحرر القومي بعين الاعتبار متحرك

موضوعي. كما ان حركة التحرر تستدعي الاشتراكية العلمية تاريخياً وبالضرورة كنظرية لها، مع تغيير ميزان القوى على الصعيد العالمي لصالح الاشتراكية، ومع ازدياد وزن ودور الطبقة العاملة داخل حركة التحرر، ومع وضوح كون التحرر من الاستعمار هو تحويل اجتماعي اقتصادي للمجتمع القائم على علاقات إنتاج رأسمالية تتطور في إطار التبعية للاحتكارات الإمبريالية العالمية.

يلتقي الدكتور صادق جلال العظم بالدكتور نديم البيطار في نقد كثير من النواحي السلبية في الأنظمة التقدمية العربية التي كانت الهدف الرئيسي للحرب التي شنتها الأمبريالية بواسطة إسرائيل، على حركة التحرر العربية. يقول الدكتور نديم البيطار في ذلك: «إنني أكرر بأن القصد الأول للأمبريالية الأميركية وإسرائيل في حرب حزيران هو قتل ثورة 23 يوليو بسبب قيامها بدور القاعدة لحركة الثورة العربية» (ص295).

إن تركيز الكتابين ـ كغيرهما ـ على نقد تجربة الجمهورية العربية المتحدة بالذات، يعود ولاشك إلى الدور الطليعي الذي تلعبه هذه الثورة بالنسبة لحركة التحرر العربية. وتقدير ذلك لايعود إلى رغبات ذاتية, بل يفرض نفسه على الأعداء والأصدقاء لأسباب عديدة أهمها: مركز مصر وثقلها السكاني والاقتصادي والاستراتيجي بالنسبة للعالم العربي, وصمود تجربتها التحررية أمام تتابع المؤامرات الأمبريالية بالنسبة للعالم الثالث بشكل عام حتى أصبحت نموذجاً هاماً لمن يريد دراسة قضايا التحرر بشكل عام رغم مافيها من ظروف داخلية خاصة بها. وقد رأينا في القسم الأول من هذا البحث(2)، استناداً إلى وثيقة صادرة عن الاتحاد الاشتراكي العربي أن النظام في الـ ج.ع.م. ليس اشتراكياً. وأن يكون من المهم أن تعلن الوثائق والتصريحات الصادرة عن «الاتحاد الاشتراكي العربي» بأن الاشتراكية هي هدف للثورة.

فرغم أن الدولة والقطاع العام يسيطران في الـ ج.ع.م «على كامل نظام التسليف والبنوك والنقليات و85% من وسائل الإنتاج الصناعي» ورغم أن الدولة والاتحاد الاشتراكي قد وقفا بحزم إلى جانب الفلاحين في نزاعهم مع أصحاب الأراضي السابقين الذين طالهم الإصلاح الزراعي, ورغم أن النقاش الفكري الذي يصاحب الإصلاحات والتدابير الاجتماعية يجري باسم الاشتراكية، رغم كل ذلك لايمكن القول بأن الثورة أصبحت ثورة اشتراكية، يؤيد ذلك تصريحات قادة الجمهورية العربية المتحدة أنفسهم. وينطبق ذلك على الطبيعة الطبقية للسلطة كما ينطبق على الأيديولوجية الرسمية التي تبرر

هذه السلطة.

هناك ارتباط وثيق بين قول كمال الدين رفعت بأن الدولة «هي دولة لعدة طبقات ثورية» وبين قوله «على هذا فليست الاشتراكية العلمية معناها الماركسية ولكنها على أي حال صفة من صفات الماركسية».

الارتباط بين الفقرتين ناتج عن علاقة البنية التحتية للمجتمع في الـ ج.ع.م بالبنية الفوقية الأيديولوجية.

إن القول إذن بأن السلطة السياسية في الـ ج.ع.م هي في يد البرجوازية الصغيرة، ليس اتهاماً يوجه إلى هذه السلطة، بل يقتضيه الالتزام بالاشتراكية العلمية كمنهج في الفكر والتطبيق. إن كمال الدين رفعت في بحثه الآنف الذكر يقر بطبيعة هذه السلطة عندما يقسم حركة التحرر إلى ثلاث مراحل تكون الأولى منها بقيادة «الرأسمالية الوطنية» والثانية بقيادة «الرأسمالية الصغيرة» ومفكريها من المثقفين الثوريين, أما المرحلة الثالثة الاشتراكية فستكون بقيادة الطبقة العاملة. وهو يوضح أن المرحلة الأولى قد انقضت والمرحلة الثالثة لم تأت بعد، نحن إذاً في المرحلة الثانية بقيادة البرجوازية الصغيرة ولا نستطيع اعتبار السلطة في هذه المرحلة سلطة اشتراكية، طالما أن الطبقة العاملة مازالت بعيدة عن قيادة «تحالف قوى الشعب العامل» ورغم أن القيادة الحالية تقر بدور العمال الحالي في هذا التحالف وبدورهم القيادي في المستقبل الاشتراكي.

إن التحالف الطبقي لقوى «الشعب العامل» والمؤلف من العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية الصغيرة والوسطى بقيادة البرجوازية الصغيرة ومثقفيها، والذي يخوض صراعاً طبقياً ضد الطبقات العميلة في ظروف القوميات المضطهدة (بفتح الهاء) المتحررة من الاستعمار هو تحالف يقر بوجود الصراع الطبقي الموجه ضد عملاء الاستعمار لكنه يحاول تجميد هذا الصراع في داخله معتمداً في ذلك على أيديولوجية «وسطية» توفيقية يصفها صادق جلال العظم بـ «الأوضاع المائعة التي يحق لنا اعتبارها ثورية بالنسبة للمحافظين والرجعيين من ناحية، ومحافظة بالقياس للاشتراكيين العلميين من ناحية أخرى» (ص169).

ويقول: وينتج عن ذلك حقيقة واضحة تقول إن تجميد السياسة العربية ضمن حدود تطبيق شعارات تتصف، أول ما تتصف به، بصيغتها السلبية في طرح قضاياها «مثل الطريق غير الرأسمالية» و«الحياد الإيجابي» و«عدم الانحياز» و«العالم الثالث» الذي يفترض فيه التوسط بين العالم الأول والثاني، سيؤدي إلى شل السياسة العربية الثورية في مجابهة التحدي الصهيوني القائم

مهما كان المستوى الذي نريد أن تتم عليه هذه المجابهة في ظرف من الظروف. والشيء ذاته يقال بالنسبة للشعارات والأفكار الوسطية المشابهة المطروحة على صعيد السياسة الاشتراكية الداخلية مثل: «الرأسمالية غير المستغلة» و«الملكية غير المستغلة» و«تذويب الفوارق بين الطبقات» و«لاسيطرة لطبقة على أخرى». في هذه المرحلة أصبح التجمد عند شعار «الرأسمالية غير المستغلة» مثلاً، مجرد تكريس للممارسة الاقتصادية التقليدية التي تعتبر العمل سلعة ليس إلا حتى ولو ألبسنا هذا التكريس لباس الشرعية بواسطة تعابير "«الربح المشروع والمعقول» أو ما شابهها" (ص 142).

إن هذه الشعارات التي ينتقدها المؤلف باسم الاشتراكية العلمية ويصفها بالوسطية، كانت دائماً شعارات معبرة عن أيديولوجية البرجوازية الصغيرة وأحلامها الطوباوية في مجتمع قائم على طبقات متصالحة. وقد نشأ الفكر الاشتراكي العلمي وتطور على يد ماركس وأنجلز ولينين مع نقد مثل هذه الأفكار البرجوازية الصغيرة لإزالة تأثيرها على الطبقة العاملة التي لا تستطيع أن تتوحد وتستكمل وعيها الطبقي وتستلم السلطة إلا متى تخلصت من تأثير أفكار وأوهام البرجوازية الصغيرة.

لذلك لابد من أن يخوض الاشتراكيون العرب نضالاً طويلاً ضد هذه الأفكار «الوسطية» وعدم طمس التناقضات الثانوية القائمة داخل القاعدة الطبقية لثورة التحرر، (التناقض الرئيسي يقوم بينها وبين الطبقة المرتبطة بالاستعمار الجديد) إذا كان الاشتراكيون جادون في التزامهم بالمضي بثورة التحرر الوطني حتى نهايتها.

****

إن الفكر الاشتراكي البرجوازي الصغير في الـ ج.ع.م. هو في هذا المجال أكثر صراحة في انتسابه إلى الفكر البرجوازي الصغير من بعض النقد الذي يوجه إليه من أوساط يسارية. ويقر بأن الاشتراكية تعني وصول الطبقة العاملة إلى قيادة «تحالف قوى الشعب العامل». وهذا ولاشك نتيجة تغير ميزان القوى لصالح الطبقة العاملة داخل التحالف الطبقي القائم. لكن رغم ذلك فما زالت تقدم تبريرات من شتى الأنواع لعدم حصول العمال والفلاحين على دور في القيادة يتناسب مع وزنهم الحقيقي في الإنتاج.

وينعكس ذلك على الصعيد الأيديولوجي فيقول الدكتور صادق جلال العظم: «في الواقع انعكست هذه الوسطية حتى في الأوساط التي يفترض فيها أن تمثل اليسار العربي الاشتراكي العلمي في الجمهورية العربية المتحدة

فوجدت هناك من يروج لها ويسوغها ويفلسفها إلى أن خرجت علينا فئة من هذا اليسار بتركيبة جديدة عجيبة غريبة، اسمها الاشتراكية ـ العلمية ـ الإسلامية ـ المؤمنة» (ص138).

فكيف تتجلى هذه التوفيقية البرجوازية الصغيرة عملياً؟

يقول كمال الدين رفعت: «إن قضية توحيد القوى الاشتراكية تعتبر هي الحلقة الرئيسية في الموقف السياسي باعتبار أن هذا التوحيد هو في نفس الوقت عملية بناء للجهاز السياسي المطلوب» (ملحق مجلة الكاتب أيار 1967).

إن القوى الاشتراكية المقصودة بهذا الكلام «هي تحالف قوى الشعب العامل» أي طبقات تقوم بينها تناقضات وصراع، وإن تكن تناقضات ثانوية في المرحلة الحالية. توحيد مثل هذه القوى تحت شعار الاشتراكية التي نسميها «العلمية» يعني تنازل الطبقة العاملة عن دورها القيادي للبرجوازية الصغيرة. إن تبرير ذلك بالقول بأن جماهير الفلاحين والبرجوازية الصغيرة لم تقتنع بعد بقيادة الطبقة العاملة، يناقض كون الجماهير الشعبية تؤيد الشعارات «الاشتراكية» وخاصة الشعار الذي يوهم بتطبيق الديموقراطية الاشتراكية، بأوهام ديموقراطية برجوازية شبه برلمانية عن حصول العمال والفلاحين على 51% من مقاعد الهيئات القيادية في حين أنهم يستحقون أكثر من ذلك بكثير بمقاييس الديموقراطية البرجوازية نفسها. وفي حين أنهم لا يحصلون في الواقع حتى على النسبة المخصصة لهم إسمياً، بسبب التعريفات المطاطة للعامل والفلاح، وبسبب سيطرة أجهزة الدولة الموروثة من عهود الرأسمالية والإقطاع على تنفيذ القرارات «الاشتراكية».

في وضع كهذا يصبح حتى الإقرار بالتناقضات الثانوية بين «قوى الشعب العامل» غير كاف. يقول كمال الدين رفعت في الوثيقة المشار إليها آنفاً: «ولا يستبعد أن تتحول التناقضات غير العدائية بين قوى الشعب إلى عدائية» وذلك إذا أخطأت إحدى الطبقات عفواً، أو انحرفت عمداً، عن «طريق الاشتراكية».

فماذا يعني هذا الكلام العام؟ ومن الذي يحكم على هذه الطبقة أو تلك بأنها انحرفت؟ وهل يعقل أن يكون طريق الاشتراكية غير نضال الطبقة العاملة في سبيل قيادة التحالف الشعبي؟ يقول لينين: «إن الدكتاتورية الديموقراطية الثورية للبروليتاريا والفلاحين لها، ككل ما يوجد في العالم، ماض ومستقبل، ماضيها هو الأوتوقراطية والقنانة والملكية والامتيازات. في النضال ضد هذا الماضي، في الحرب ضد الثورة المضادة تكون «وحدة

الإرادة» بين البروليتاريا والفلاحين ممكنة، لأن هناك وحدة مصالح. مستقبلها، هو النضال ضد الملكية الخاصة، نضال العامل المأجور ضد رب العمل، النضال في سبيل الاشتراكية. هنا تكون وحدة الإرادة غير ممكنة، لم نعد هنا على الطريق التي تقود من الأوتوقراطية إلى الجمهورية، لكن على الطريق التي تقود من الجمهورية الديموقراطية البرجوازية الصغيرة إلى الاشتراكية..

سيأتي يوم ينتهي فيه النضال ضد الأوتوقراطية الروسية وسينقضي عهد الثورة الديموقراطية بالنسبة لروسيا. بعدئذ سيكون من السخف التحدث عن «وحدة الإرادة» بين البروليتاريا والفلاحين، عن الدكتاتورية الديموقراطية الخ.. وسنواجه مباشرة حينئذ الدكتاتورية الاشتراكية للبروليتاريا ونتحدث عنها بالتفصيل. أما اليوم فإن حزب الطبقة الطليعية لا يستطيع إلا أن يسعى بأقصى طاقته إلى النصر الحاسم للثورة الديموقراطية على القيصرية. وهذا النصر الحاسم ليس غير الدكتاتورية الديموقراطية الثورية للبروليتاريا والفلاحين». (لينين ـ خطتان للديموقراطية الاشتراكية في الثورة الديموقراطية).

إذا نظرنا على ضوء ذلك إلى السلطة في الـ ج.ع.م. نستطيع أن نقول أن قيادة البرجوازية الصغيرة لتحالف قوى الشعب العامل تفرض على الطبقة العاملة كثيراً من التنازلات. وبطبيعة الحال لم يحن الوقت بعد للحديث عن الاشتراكية كنظام قائم. فما زالت المهمة الأساسية إحراز النصر الكامل للثورة الديموقراطية التي هي في ظروف الـ ج.ع.م ثورة تحررية ضد الاستعمار. إن عدوان الخامس من حزيران مع كونه عدواناً قومياً يستهدف آمال العرب في التحرر والوحدة، كان في الوقت نفسه ثورة مضادة شاركت فيها ـ عمداً أو عن غير عمد ـ قطاعات من البرجوازية الصغيرة استفادت من مواقعها في أجهزة الدولة لتبني لها امتيازات تدافع عنها وتتعارض مصالحها في ذلك مع مصلحة الأكثرية الشعبية الساحقة من العمال والفلاحين الفقراء وأقسام من البرجوازية الصغيرة في المضي بثورة التحرر إلى النصر التام الحاسم.

الاشتراكية العلمية إذن تقضي بالحزم في فضح ومحاربة المصالح البرجوازية المتعارضة مع ضرورات التحويل الاجتماعي حتى التحرر التام. ولكنها تقضي في الوقت نفسه بأخذ واقع نسبة القوى الطبقية لا عددياً وحسب بل في مستوى تنظيمها ووعيها. لأن التنظيم السياسي والوعي العلمي يلعبان الدور الأساسي في عملية التحويل الاشتراكي. ويلعب دوراً هاماً في هذا المجال نقد الأفكار البرجوازية الصغيرة المائعة التي تتسرب من خلالها قوى الثورة

المضادة الرأسمالية إلى صفوف الثورة لتشلها وتعمل فيها تخريباً كما حدث ويحدث من قبل وأثناء وبعد عدوان الخامس من حزيران. إن فضح «الوسطية» كما يفعل صادق جلال العظم أمر ضروري. لكن هذا النقد يظل ناقصاً إذا اقتصر على المظاهر دون تمييز بين القوى المتصارعة داخل صفوف الثورة وراء صفحة من الاستقرار والهدوء والتعاون الطبقي المصطنع. إن العدوان قد فشل في إسقاط الأنظمة التقدمية، لكن يجب أن لا ننسى أنه مازال مستمراً بأشكال أخرى في الجبهة الداخلية في ظروف نكسة قاسية أصابت القوى التقدمية. يقول الدكتور صادق جلال العظم: «الأنظمة الرجعية انتعشت وارتاحت بعد الهزيمة (وهذا صحيح). والأنظمة الثورية لم تعد قادرة على تخطي نفسها إلى صعيد أعلى وأرفع في ثوريتها واشتراكيتها وفي جرأتها القيادية الفعّالة لتكون في مستوى الرد الشامل على الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية قديمها وجديدها» (ص161), هذا الشق الثاني من الاستنتاج يحتاج إلى قليل من المناقشة، أن الدكتور العظم يصور الأمر وكأن المهمة المطروحة الآن أمام القوى الاشتراكية هي العمل لإسقاط هذه الأنظمة واستبدالها بأنظمة أكثر ثورية. إذا صح افتراضنا لهذا القصد ـ وهناك من أعلنه صراحة ـ يكون هذا الكلام دعوة إلى الدخول في مغامرة في ظروف يعترف الدكتور العظم نفسه أنها أصبحت لصالح الرجعية المنتعشة بعد الخامس من حزيران. هذا الخط يناقض خط الصمود أمام هجوم الاستعمار والثورة المضادة، الذي فرضته الجماهير بتدخلها المباشر الفعّال عند سماعها باستقالة عبد الناصر. لذلك فكل موقف ينطلق من نفاذ الصبر ـ ونفاذ الصبر بالمناسبة من صفات البرجوازية الصغيرة ـ يساعد الثورة المضادة المنتعشة في تفتيت قوى الثورة. وكل مغامرة في هذه الظروف هي مغامرة يائسة فاشلة حتماً لأنها لا تأخذ إرادة الجماهير بعين الاعتبار.

إن انتشار واتساع المقاومة الفلسطينية ونشاط الفدائيين ليس سوى تعبير عن إرادة الصمود هذه ولا يجوز تفسيرها تفسيراً آخر. المأخذ الذي يمكن أن يوجّه للدكتور صادق جلال العظم هو إذن عدم النظر نظرة اشتراكية علمية إلى ميزان القوى الطبقي داخل صفوف الثورة التحررية التي ليست بعد ثورة اشتراكية ولا يجوز محاسبتها على أنها ثورة اشتراكية حتى ولو ادعت ذلك, مع العلم أن الثورة في مصر لم تدّعِ أنها بدأت ببناء الاشتراكية ولو أنها تطلق تسميات اشتراكية على إصلاحات ديموقراطية برجوازية صغيرة. إن نقداً كهذا يظل نقداً من الخارج وعلى هامش معركة

الصمود ضد قوى الثورة المضادة. لقد كانت المعركة الداخلية تدور, في الـ ج.ع.م, قبل الخامس من حزيران وبعده حول تكوين الجهاز السياسي للثورة داخل أجهزة الاتحاد الاشتراكي. إن بناء جهاز سياسي اشتراكي ملتزم بتحويل المجتمع إلى الثورة الاشتراكية لايمكن أن يتم إلا بتحقيق نصر حاسم على قوى الثورة المضادة وقواها, ويمكن أن يتم ذلك من خلال موقف الصمود نفسه بحيث يصبح الصمود مقياساً لمواقف قوى الثورة وقوى الثورة المضادة. وبذلك يكون الصمود صموداً محولاً ينقي صفوف الثورة من القوى التي تريد ترك الخنادق لترتد منهزمة إلى الوراء أو تخرج من الخنادق لتندفع عن بأس إلى الأمام، وفي الحالتين تكون البرجوازية الصغيرة هي التي تترك مواقعها لطبيعتها غير المنسجمة والمترددة والقصيرة النفس.

إن عدم الدقة العلمية في تحديد المرحلة التي تمر بها الثورة العربية والقوى الطبقية التي تتصدى لقيادتها يتجلى كذلك في نقد «الشخصية الاجتماعية التي تربيها البيئة العربية المتوارثة» على حد تعبير الدكتور العظم. وعدم العلمية هذه تكمن في تجاهل أن الاشتراكية العلمية لا تنظر إلى الإنسان كجوهر مطلق بل كحصيلة لعلاقات اجتماعية طبقية تحدد سلوكه حسب موقعه في علاقات الإنتاج، وكنتاج تاريخي لتطور قوى وعلاقات الإنتاج في كل مرحلة من تطورها.

يطلق الدكتور العظم على الشخصية العربية بشكل عام اسم «الشخصية الفهلوية» مستقياً هذه التسمية عن دراسة للدكتور حامد عمار بعنوان «في بناء البشر، دراسات في التغير الحضاري والفكر التربوي». من خصائص تلك الشخصية على سبيل المثال: «البحث المستمر عن أقصر الطرق وأسرعها لتحقيق هدف معين أو غاية معينة مع تجنب العناء والجد المطلوبين عادة في اجتياز العقبات للوصول إلى تلك الغاية وتجنب استخدام الوسائل الطبيعية لتحقيقها» «النقد الذاتي بعد الهزيمة» (ص 70). فرغم أن المؤلف يتحفظ بقوله: «إن الشخصية الفهلوية ليست إلا تجريداً وأنموذجاً لا وجود لها في الواقع الحي إلا على صورة خصائص وأنماط سلوك وردود فعل ومشاعر وإحساسات يتصف بها الأفراد في بيئات اجتماعية معينة وبنسب مختلفة قد تزيد وقد تنقص من فرد إلى آخر وفقاً للظروف والأوضاع»، رغم ذلك لا يحدد المؤلف أن هذا التجريد الأنموذج هو بالضبط أنموذج للبرجوازي الصغير ومن الطبيعي طغيان هذا الأنموذج على واجهة المجتمع في ظروف سيطرة الطبقة التي يمثلها هذا الأنموذج. لأن تحديد هذا الانتساب ووعيه ضروري جداً لكي يتمكن الفرد البرجوازي الصغير من تخطي

واقعه بحيث يصبح مثاله المحتذى العامل المثابر الصامد بدل ركضه وراء الأمل الهارب في أن يخرج من أزمته المعاشية والنفسية إلى رفاه أبناء الطبقة الرأسمالية المتنعمة بالجاه والمال. ومن هنا نزوع هذا النمط من الأفراد «إلى الحماس المفاجئ والإقدام العنيف والاستهانة بالصعاب في أول الطريق ثم انطفاء وفتور الهمة عندما يتبين (..) أن الأمر يستدعي المثابرة والجلد والعمل المنتظم الذي لا تظهر نتائجه إلا ببطء وعلى شكل تراكمي».

كذلك القول بأن «الشاب الثوري العربي اليوم ثوري سياسياً ولكنه، في قاع قلبه، محافظ اجتماعياً ودينياً وثقافياً وأخلاقياً واقتصادياً إلا فيما ندر» (ص 78), ينطبق تماماً على الفرد البرجوازي الصغير. لذلك فإن كل نقد على هذا الصعيد دون تحديد طبقي واضح يظل نقداً أخلاقياً مثالياً حتى ولو فعل ذلك باسم الاشتراكية.

وما النقد الذي يوجهه الدكتور نديم البيطار إلا من هذا القبيل, لأنه عندما ينتقد الانحراف الفكري والأيديولوجي والذاتي عند الثوريين العرب لايميز بين الانتماءات الطبقية لهؤلاء الثوريين فهناك مثقفون ثوريون للبرجوازية الصغيرة كما أن هناك مثقفين ثوريين يعون المزالق التي يجرهم إليها منشأهم الطبقي البرجوازي ويحاولون تجنبها بنقد ذاتي مستمر، يقول الدكتور نديم البيطار في ملاحظة هامشية في الصفحة 256 من كتابه: «..ان البربرية الأميركية وأداتها الإسرائيلية لا تستطيعان أن تزدادا قوة. كل ما يمكنهما صنعه هو نقل جزء من هذه القوة من مكان إلى آخر. أي من أميركا إلى الأرض المحتلة، ولكن نحن نزداد قوة عاماً بعد عام. وكل قوة نحرزها تعني ضعفاً للعدو، الذي يزداد ضعفاً مع قوتنا. كل ما نحتاجه هو تصحيح الذات العربية والوقت كي نفيد من الإمكانات الكبيرة الموجودة لدينا».

إن طرح القضية بهذا الشكل لا يتجاوز النظرة البرجوازية الصغيرة للمعركة الدائرة مع «البربرية الأميركية» رغم الاستشهاد بماركس ولينين والمفكرين الشيوعيين إلى جانب غيرهم من مفكري البرجوازية. فالدكتور البيطار عندما يورد سيلاً من الاستشهادات بكتابات شيوعية للتأكيد على العامل الذاتي إنما يفعل ذلك لإقناع الذين يهملون هذا الجانب من «المتمركسين» كما يقول. لكن ليس هناك أية إشارة إلى أن الشرط الأساسي لنمو الوعي الاشتراكي للطبقة العاملة هو وجود حزب سياسي متميز لهذه الطبقة يضع في استراتيجيته مهمة استلام السلطة السياسية. فممارسة الصراع

الطبقي لايجري في الذات بل يتجلى بأوضح صوره بالانتقال من النضال الاقتصادي إلى النضال السياسي وربط النضالين معاً بهدف الوصول إلى السلطة. فالنقد الذي مارسه الدكتور نديم البيطار في هذا الإطار يشبه نقد الناس العاديين في بلادنا عندما يفسرون كل الكوارث الاجتماعية بقولهم «نحن أولاد العرب أنانيين» أو «نحن أولاد العرب لا نحب بعضنا» إلى ما هنالك من عبارات تفريغ الذات الذي ينم عن جهل تام بالصراع الطبقي.
إن افتراض أن ما ينقصنا هو الانقلاب في الذات يفترض في الوقت نفسه أن التحولات الاقتصادية في الأنظمة التقدمية هي تحولات اشتراكية ولم يعد ينقصها سوى الانقلاب في الذات. وهذا بعيد عن الواقع، الانقلاب في الذات يحتاج في نظر المؤلف إلى أكثر من الإصلاحات الاقتصادية، يحتاج إلى معركة تطهر تلك الذات العربية التقليدية الموروثة من مجتمعاتنا المتخلفة، والتي لم تستطع «الاشتراكية» تحويلها بسبب انحرافات فكرية أيديولوجية. هذه المعركة توفرها لنا الولايات المتحدة الأميركية في حربها الدائمة علينا وعلى أهدافنا الوحدوية فيكون رد التحدي بالوحدة الفورية بين الأنظمة الثورية: «فالكيانات الثورية المستقلة تنشىء لها مع الوقت ـ إن لم ترافقها أوضاع أيديولوجية وذاتية انقلابية تتبلور فيها إرادة وحدوية وحاسمة تتغذى من التزام انقلابي كلي ـ تقليداً محلياً مستقلاً يصعب جداً تجاوزه وإلغاؤه بعد درجة معينة من استمراره. فكلما تأخر ميعاد توحيد النظم الثورية زادت صعاب ذلك التوحيد. لذلك كانت الوحدة الفورية بين النظم الثورية الأداة الفعالة الرئيسية في تجنب (..) البلقنة. إن الانفصال الذي ضرب الوحدة بين سورية ومصر يوفر مثلاً بالغ الوضوح عما أعنيه، فكل قول بأن هذا الانفصال يرجع إلى حتمية موضوعية يدل إما على جهل، أو على عقلية انهزامية. لاشك أن هناك قوى موضوعية تنكر الوحدة وتعمل على هدمها ـ أية وحدة لا تنطوي على قوى مماثلة؟ ـ ولكن الضعف الإنساني الذي ميز الثوريين هو الذي سهل عملها.. لأن الوحدويين أنفسهم لم يتحلوا بصفات ثورية عقلية نفسية إرادية أخلاقية صحيحة, لأن سلوك قسم كبير منهم لم يعرف شيئاً من الأصالة الثورية, ولأن الصغار الإنساني كان ميزة جزء لا يستهان منهم». (249)
واضح إذاً وضع الشروط الأخلاقية في المقدمة قبل الظروف الموضوعية لاستكمال الوحدة. بالإضافة إلى ما يوحي به ذلك من عدم يقين علمي بكون الوحدة القومية العربية هي استجابة لظروف موضوعية.
هذا النقد يظل مقصراً في علميته عن النقد الذاتي الذي أعلنه الرئيس

جمال عبد الناصر بعد الانفصال عندما أعلن أن أحد الأسباب الرئيسية للانفصال كان عدم رؤية المصالح الطبقية المتضاربة في تنظيم واحد هو الاتحاد القومي آنذاك بحيث كانت الغلبة في الصراع للطبقة الأقوى اقتصادياً وهي الطبقة الإقطاعية الرأسمالية المرتبطة اقتصادياً بالأمبريالية، والتي جاءت الإصلاحات الاقتصادية إبان الوحدة لتضرب مصالحها الاقتصادية الطبقية.

والموقف الأخلاقي نفسه يقفه المؤلف من قضية الاشتراكية فيقول: «التحولات الموضوعية التي نعانيها والاتجاهات التي تسودها تدفع مثلاً إلى حل اشتراكي (لنلاحظ إهمال الصراع الطبقي الداخلي الذي توقف الحل الاشتراكي على حسمه لصالح الطبقة العاملة) ولكن ذلك لا يعني أن هذا الحل سيأتي تلقائياً، وإلا لما كان هناك أية حاجة إلى الدعوة لحل اشتراكي ثوري، ولوقعنا في خطأ الاشتراكية الديموقراطية الإصلاحية، وهو خطأ يعني في أوضاع المرحلة التي نمر بها رفض الاشتراكية. ثم أن ذلك لا يحدد كيفية الوصول إلى الاشتراكية، طبيعتها، وسائلها، درجة تحققها، فاعليتها، الخ.. كل هذه ترتبط بنوع الأبعاد العقلية النفسية التي ترافقها» (ص 248). هنا أيضاً نرى أن الشرط الأساسي هو شرط أخلاقي، مع إهمال للتركيب الطبقي داخل «قوى الشعب العامل» هذا التركيب الذي تلعب فيه الرأسمالية دوراً أساسياً وإن كان تحت إشراف «مثقفي البرجوازية الصغيرة» ـ مع العلم أن مثقفي الرأسمالية ذوو خبرة واسعة في التحدث باللغة التي تستهوي البرجوازية الصغيرة ـ وهم بمواقفهم الممتازة في أجهزة الدولة التي لم تستبدل بدولة جديدة، وبخبرتهم الطويلة، قادرون على التسرب والسيطرة على «تحالف قوى الشعب العامل» وتوجيه الإصلاحات لصالح طبقتهم مستفيدين من غياب ممثلي الطبقة العاملة وشلل تنظيماتها المستقلة.

إن عدم إعطاء الصراع الطبقي مكانته الواقعية في توعية الجماهير يمكن أن يؤدي بالأنظمة التقدمية إلى ما وصلت إليه الوحدة بين مصر وسورية وإلى انقلاب تقوم به الثورة المضادة.

وفي هذا الصدد لا نرى في النقد الذي يوجهه الكتابان ذكراً لدور الثورة المضادة في هزيمة الخامس من حزيران والتي كادت تؤدي بالنظام لولا تدخل الجماهير أولاً ودعم القوى الاشتراكية عربياً وعالمياً ثانياً. وقد كان هذا الدعم مدعاة للنقد من بعض مثقفي البرجوازية الصغيرة وتنظيماتها الذين دفعتهم الهزيمة إلى مواقع انفعالية طفولية، بحجة أن دعم الأنظمة التقدمية من قبل الاشتراكيين يعد موقفاً إصلاحياً. لأن هذه الأنظمة لم تعد قادرة على تخطي ذاتها إلى الاشتراكية وأصبحت عاجزة حتى عن «إزالة آثار

العدوان» ويلتقي الدكتور نديم البيطار بالدكتور صادق جلال العظم في هذا التقدير فيقول: «الجمهورية أصبحت غير قادرة بعد النكسة كما كانت قبلها.. على القيام بدور القاعدة (للثورة العربية) الذي كان حتى الآن دورها. هذا يزيد من قوة وشدة الضرورة الملحة في قيام الوحدة بينها وبين سورية والعراق والجزائر. هنا لايسعني سوى الإنذار بأن عدم الإسراع بتحقيق هذه القاعدة، تجاهلها أو التخطيط في غير جهة لايؤدي إلى إنشاء قاعدة أخرى، بل إلى نتيجة عكسية وهي ترسيخ التجزئة.» (ص294).

وهو يدعم هذا المطلب بافتراض «أن عبد الناصر كان حتى أيار الماضي (1967) يحاول بكل جهده تأجيل معركة مباشرة مع إسرائيل، والتركيز على الثورة الاجتماعية في الأقطار العربية الأخرى طريقاً إلى هذه المعركة» (ص 288). مع أن وثائق الجمهورية المتحدة تثبت أن الحلقة الرئيسية كانت بالنسبة لمصر، كما يقول كمال رفعت في أيار 1967 في ندوة الاشتراكيين في الجزائر، هي عملية بناء الجهاز السياسي والذي لم تحسم المعركة حوله حتى الآن. ومع أن موقف عبد الناصر من الوحدة كان يقوم، خاصة بعد تجربة الانفصال على عدم فرضها بالقوة والتدخل وترك أمرها لاستكمال الظروف الموضوعية والإرادة الشعبية الحرة التي يضعها الدكتور البيطار في المقام الثاني بعد الشروط الأخلاقية الذاتية للقادة. أما ذهاب العربية المتحدة إلى اليمن الذي يشير إليه الدكتور نديم البيطار (ص 295) فكان لدعم ثورة ديمقراطية قامت بالفعل ضد هجوم رجعي أمبريالي خارجي، لا لفرض هذه الثورة على اليمن. إن تحويل الأنظار عن الصراع الداخلي الجاري مع قوى الثورة المضادة التي أفرزها التطور الرأسمالي الموضوعي داخل «تحالف قوى الشعب العامل»، سواء قبل الهزيمة أو بعدها لا يمكنه أن يخدم إلا الثورة المضادة. والدعوة إلى الوحدة الفورية في هذه الظروف تقوم كما يقول الدكتور صادق العظم «على أساس نظرة ساكنة للأوضاع العربية الراهنة والكيانات السياسية القائمة وقبولها على ماهي عليه، لذلك تتحول الدعوة إلى ضرورة الالتزام بهذه الحلول إلى نوع من الفكر التبشيري والخطابي أحياناً, لأن أصحاب الحلول المقترحة لا يقرون بأن دعوتهم ـ بكل ما فيها من أفكار ممتازة لو طبقت ومقترحات خطيرة ومفيدة لو نفذت ـ غير مرشحة للتطبيق الجدي والتنفيذ الفعلي المستمر مادامت الأوضاع العربية والكيانات السياسية والقوى المهيمنة ما قبل الهزيمة» (النقد الذاتي بعد الهزيمة ص 160).

إن الفكر البرجوازي الصغير ينطلق بشكل عام من تصورات أيديولوجية

توحيدية: وحدة أقطار، وحدة طبقات، وحدة أيديولوجيات، وذلك كرد فعل للأزمات التي تعانيها نتيجة التفتت الفردي. وهي تصطدم بالفردية بالذات وهنا مأساتها. أيديولوجية البرجوازية الصغيرة تقوم على تذويب الفوارق وتدوير الزوايا حتى تصاب باليأس، فتنتقل إلى انفجارات انفعالية تحاول أن تنقلها من الطبقة العاملة لتجرها إلى مواقع الفوضوية وتخرجها عن خط النضال الدؤوب الطويل النفس، بتبسيط الاشتراكية العلمية ومحاولة تطبيقها بشكل ميكانيكي قائم على تصورات غيبية.

فإذا كان النظام في الـ ج.ع.م يقول بأن له اشتراكية علمية خاصة هي غير الماركسية بحجة أن الاشتراكية العربية لا تناقض الدين بينما الماركسية ملحدة, وإذا كان كمال الدين رفعت يقول: «على هذا فليست الاشتراكية العلمية معناها الماركسية ولكنها على أية حال صفة من صفات الماركسية», فكأنه يوحي بأن الاشتراكية تكون علمية وشيئاً آخر وأن هذا الشيء الآخر هو في مصر غير ما هو في الماركسية. هذا الكلام يعكس في الواقع تفكير الطبقة المسيطرة على «تحالف قوى الشعب العامل» والتي تلعب في فترات اشتداد الصراع الطبقي دوري الخصم والحكم معاً بالنسبة للطبقة العاملة.

إن المنطلق الطبقي نفسه يدعو الدكتور بيطار إلى القول: «فأنا لست ماركسياً.. ولكن هذا لا يعني بدوره أنني أنكر الماركسية وأشجبها: كلا ـ إنني في الواقع أعتمدها كإحدى الفلسفات الاجتماعية القليلة الكبيرة التي ولدها علم الاجتماع الحديث.» (ص 94).

إن إدخال الماركسية في انتقائية البرجوازية الصغيرة يعود كما رأينا إلى حاجتها إلى الاعتماد على الجماهير الكادحة ومحاولة كسب تأييدها في المعركة ضد الرأسمالية والإقطاع كما يعود إلى تغير ميزان القوى على الصعيد العالمي لصالح الاشتراكية بحيث أصبح من العسير على المثقف أن يدعي التقدمية والثورة مع عدائه للماركسية. هذه بعض الأسس لظهور التحريفية الحديثة.

لكن رغم ذلك فإن الموقف الماركسي عندما يتعلق الأمر بالصراع بين الأنظمة التقدمية والثورة المضادة كما هو حاصل الآن، هو إلى جانب الأنظمة التقدمية بحزم وبلا تردد، بعكس كثير من المواقف البرجوازية الصغيرة التي تنقلب على أنظمتها من اليمين ومن اليسار نتيجة يأس أو انفعال أو قصر نفس أو رغبة في الحفاظ على امتيازاتها.

إن موقف الدكتور نديم البيطار مثلاً ـ نظرياً ـ يشكل خطوة إلى الوراء فيما يتعلق بالنظام في الـ ج.ع.م وقد أدرك الدكتور صادق جلال العظم

هذا المنزلق فأعلن في نهاية كتابه أن المثقفين الأفراد «لا يمكن أن يمثلوا ـ بحكم الضرورة الموضوعية ـ أكثر من أنصاف حلول.. في مرحلة تاريخية انتقالية حاسمة» (ص 166).

وبالإضافة إلى أن ثورة مصر التقدمية تمثل ثورة ديموقراطية لم تنتصر فيها نهائياً بعد على قوى الثورة المضادة الرجعية وهي بذلك جديرة بالدعم كما يقول لينين. فهي أيضاً ثورة قومية تحررية تدعو الأممية اللينينية إلى دعمها بكل الوسائل حتى تحقق نصرها التام على قواعد الأمبريالية وخطرها. ويقول لينين في هذا الصدد: «إن الثورة الاجتماعية لايمكن أن تحصل إلا بشكل مرحلة تتحالف فيها الحرب الأهلية التي تخوضها البروليتاريا ضد البرجوازية في الدول المتقدمة، مع مجموعة من الحركات الديموقراطية والثورية، بما في ذلك حركات التحرر القومي في الدول غير المتطورة والمتأخرة والمضطهدة.

لماذا ؟ لأن الرأسمالية تتطور بشكل متفاوت، ولأن الواقع الموضوعي يرينا إلى جانب الأمم الرأسمالية الرفيعة التطور مجموعة كاملة من القوميات الضعيفة التطور أو غير المتطورة بالمرة من الناحية الاقتصادية».

أما الالتزام بتحويل المجتمع إلى الاشتراكية فسيتم حتماً لأن التحرر التام والاستقلال الاقتصادي التام في ظروف الدول المتحررة، لايتمان إلا بالتحويل الاشتراكي. والتحويل الاشتراكي نضال يومي تتداخل فيه مهمات الثورة التحررية والثورة الديموقراطية والثورة الاشتراكية. وكل تقاعس عن خوض النضال الطبقي اليومي والنضال الشعبي ضد الاستعمار، مهما تغلف بشعارات «ثورية» تطالب بكل شيء أو لا شيء، هو تخل لا عن الاشتراكية وحسب، بل عن التحرر القومي أيضاً. وعندما يحين وقت الثورة الاشتراكية ـ ولا يستطيع أحد الادعاء بتحديد موعده ـ «سنتكلم عنها بالتفصيل» كما يقول لينين.

«نقد لنقد الدكتور صادق جلال العظم»

غسان كنفاني

مجلة الصياد، بيروت، 24 تشرين الأول (أوكتوبر) 1968

بعد أن دخلت الثورة العربية أزمات وانتكاسات عديدة، ازدهر فيها أدب النقد الذاتي ازدهاراً ملحوظاً، وبات النقد الذاتي موضة «عصر الانتكاس», يطرقه الجميع بلا حرج ولاتردد في محاولات غير موفقة لتبرئة الذمة من أخطاء الماضي وعثراته.

إن بعض من يمارسون النقد الذاتي يلجأون إليه أحياناً لإقناع الجماهير بأن «ما فات مات» وبأنهم اليوم غير ما كانوا بالأمس. وعلى ذلك فمن الضروري منحهم الثقة مرة أخرى علّهم يستطيعون اجتراح معجزة التفوق على الذات، وتجاوز الواقع الموضوعي بالرغم مما يتجلى فيه من ضعف وهزال.

ندب ذاتي

ومن أجل إقناع الجماهير بالصدق في الرغبة بتجاوز أخطاء الماضي، يغالي ناقدو الذات في نقدهم، حتى يتحول النقد الذاتي إلى «ندب ذاتي» أو «نواح ذاتي» بحيث تضيع فيه معالم الدقة والموضوعية، ويطغى عليه طابع الرغبة في «بلف» المواطنين، والتأثير عليهم بالمبالغات الدراماتيكية الفظة.

هناك فريق آخر يمارس النقد والنقد الذاتي عن طريق إسقاط التهم على الآخرين، وذلك لنفيها عن نفسه. إن هذا النوع من الناقدين يعرف ولاشك أنه ليس بريئاً من التهم التي يرمي الآخرين بها، ولكنه يقذفها في وجه أخصامه من أجل تحويل الأنظار عن أخطائه هو وعن عيوبه. وهؤلاء «النقاد» يضيعون مزايا النقد الذاتي في خضم الصراع السياسي والحملات الإعلامية التي تذهب ضحيتها, في أغلب الأحيان, الحقيقة الموضوعية المجردة.

إن استعمال النقد الذاتي في هذه الأغراض يؤدي في النهاية إلى إفقاده أهميته كوسيلة من وسائل البحث العلمي تهدف إلى اكتشاف الأخطاء والنقائص في مسيرة الثورة العربية بأنظمتها وحركاتها وتياراتها وإلى تحديد الأسباب والعوامل التي جعلت الوقوع في هذه الأخطاء أمراً ممكناً، ومن ثم تحديد الطريق لإخراج الثورة العربية، أو أية حركة نضالية من الأزمات التي تقع فيها.

إعادة اعتبار

وفي محاولة لإعادة الاعتبار إلى النقد الذاتي، ولتبرئته من الشوائب التي

أحاطت به نتيجة إخضاعه لمقاييس المصالح السياسية المحدودة، عمد المفكر الشاب الدكتور صادق جلال العظم إلى وضع كتاب «النقد الذاتي بعد الهزيمة» وقد قدم الدكتور العظم لكتابه بقوله: «أرجو أن يكون التفكير العربي الواعي قد وصل إلى مرحلة تجاوز فيها اعتبار النقد مجرد عملية تجريح أو تعداد لعيوب ونقائص لا تنتهي. أي أن يكون قد حقق مستوى يعتبر على أساسه النقد أنه التحليل الدقيق بغية تحديد مواطن الضعف وأسباب العجز والمؤثرات المؤدية إلى وجود العيوب والنقائض».

وما لم يكن التفكير العربي الواعي قد وصل إلى المستوى الذي طلبه له العظم، فإن ما قدمه في كتابه يعتبر ولاشك محاولة من أجل تحقيق هذا الهدف. فإلى أي مدى وفق العظم في هذه المحاولة؟ هذا ما تجدر الإجابة عليه انطلاقاً من مناقشة بعض محتويات الكتاب والأفكار الرئيسية التي جاءت فيه.

طريق الخلاص

يخصص د. العظم الجزء الأكبر من كتابه لمناقشة المواقف والتحاليل الخاطئة التي انتهجها بعض المفكرين والمسؤولين العرب في تحديد أسباب هزيمة الخامس من حزيران. إنه يجري مبضع التشريح والنقد على التفسيرات الميتافيزيقية التي تسند الهزيمة إلى غضب سماوي أو إلى عوامل المصادفة، ويرفض تعليل الهزيمة بالغدر الإسرائيلي وبالتدخل الاستعماري.

إن الهزيمة ـ برأيه ـ لها سبب واحد هو تخلف المجتمع العربي، وانحباسه في إطار علاقات إنسانية بدائية تسودها التواكلية والغيبية والاتباعية والنفرة من التغيير الحقيقي الذي يطلق طاقات الجماهير وإمكاناتها الخلاقة، وهو إذ يعتقد أن نسف مقومات المجتمع المتخلف في الوطن العربي هو طريق الخلاص، يرى أن هذه المهمة تقع على الثوريين العرب دون غيرهم.

«وخلاصة القول هو أن قوى الثورة في الوطن العربي وخاصة في الأقطار العربية التقدمية مدعوة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى العمل على إدخال الأمة العربية إلى حظيرة القرن العشرين بعلمه وتخطيطه وصناعته واقتصاده وتكنيكه بتبنيها تبنياً حاسماً وقاطعاً العلم الحديث والتكنولوجيا وإعطائها الأفضلية والأولية على التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي..».

إن د. العظم يرفض ما تروج له بعض الأوساط اليمينية والتكنوقراطية من أنه هنالك ضرورة لتجميد الثورة العربية عند حدود معينة من أجل تحقيق القفزة التكنولوجية المطلوبة. إنه على العكس من ذلك يرى أن

يتمثل العرب بالمناضلين الفيتناميين الذين استطاعوا «حل المعادلة الصعبة في تعطيل التفوق العلمي والتكنولوجي الأميركي وتحييده لصالحهم بعقل علمي مماثل بلغ -من خلال تجاربهم السياسية والنضالية والعسكرية الشعبية- مستوى من الرقي العلمي في التخطيط والابتكار والتنظيم والدقة في التنفيذ لم تبلغه أية ثورة شعبية من قبل».

وإذا لم تستطع الثورة العربية حتى الآن أن تحقق شروط انتصارها فإن د. العظم يرى أن أنظمتها وحركاتها هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن واقع التخلف وهي التي يجب أن تتحمل نتائجه.

موقف المثقفين

مايقوله د. العظم ينطوي على الكثير من الصحة. فمما لاشك فيه أننا لانطلب من الأنظمة الرجعية المهترئة أن تحول المجتمعات العربية المتخلفة والمجزئة إلى مجتمع عربي يحمل سمات العصر ومعالم تقدمه. بل إننا ننتظر تحقيق هذه الأهداف من الحركات والأنظمة التقدمية والثورية. إلا أن الدقة والموضوعية تقتضي منا أن نحدد العقبات التي أعاقت الثورة العربية عن تحقيق مهمة تحديث المجتمع العربي. وفي مقدمة هذه العقبات موقف المثقفين و«الفنيين» العرب من الثورة ومن قضايا التحولات الاجتماعية في الوطن العربي.

إن قسماً كبيراً من المثقفين العرب يقف ضد الثورة العربية ويعرقل مسيرتها لأسباب وأهداف متباينة. بعض هؤلاء يعادون الثورة لأنهم يتحدرون من طبقات تتضرر من التغيرات الاجتماعية الضرورية لإنجاز مهمات التنمية و«التحديث». ولاريب أن هؤلاء يشكلون قسماً كبيراً من المثقفين العرب. فالثقافة والعلم، كانا إلى زمن قريب وقفاً على أبناء الطبقات المترفة في مجتمعنا. وينطبق هذا بشكل خاص على التعليم الجامعي وعلى معاهد العلوم التطبيقية في الجامعات مثل الطب والهندسة وغيرهما. كما ينطبق أيضاً بشكل أدق على الذين أتيحت لهم الفرص بسبب أوضاعهم الاجتماعية، لإكمال دراساتهم العليا في الخارج.

إن أكثرية هؤلاء الساحقة تنحاز كلياً إلى جانب الأنظمة والطبقات الرجعية في الوطن العربي. وهي بالتالي تسخر تفوقها العلمي والثقافي من أجل ضرب الثورة والقضاء عليها قضاءً مبرماً.

تبرئة ذمة

ولايعني هذا على الإطلاق أن كل مثقف متحدر من أصول اجتماعية كادحة هو بالضرورة حليف للثورة أو مناضل طليعي فيها، بل إن كثيرين

من هؤلاء يحاولون بكل الوسائل القفز من فوق أصولهم الاجتماعية، والاستعانة بعلمهم من أجل إيجاد مكان لهم في الرجعيات الحاكمة في الوطن العربي.

وقد يصبح عداء هؤلاء للثورة في بعض الأحيان أشد وأقسى من عداء البرجوازيين والإقطاعيين، وذلك رغبة منهم في «تبرئة ذمتهم» من الشبهة التي يلقيها عليهم أصلهم الاجتماعي، إن كل طموح هؤلاء يكمن في الحصول على الحياة المرفهة والناعمة لقاء تقديم خدمات علمية محدودة الأثر والفاعلية للحكام العرب الرجعيين . أما ماعدا ذلك، فمن بعدهم الطوفان.

إن شيوع هذا النمط من المثقفين العرب والأضرار التي يلحقونها بالثورة العربية لهو من الحقائق الثابتة والبديهية، ولكن من الضروري أن نضعها نصب أعيننا عندما نريد تقييماً شاملاً وموضوعياً لواقع الأمة العربية لئلا نصل إلى نتائج تنقصها الدقة.

ويجدر بنا هنا أن نتساءل: ترى كم من المثقفين والعلماء العرب يلبون نداء الثورة فيما لو دعتهم إلى التخلي عن حياة الرفاهية والترف والانخراط في صفوف مناضليها من أجل بناء الحياة الأفضل في مجتمعنا العربي كما حدث في الصين وفي بعض الدول الناشئة؟ أغلب الظن أن عدداً قليل منهم ـ من بينهم الدكتور العظم ـ سيلبون هذا النداء أما الآخرون فلا.

الوسطية علة العلل

والدكتور العظم إذ يغفل مسألة موقف المثقفين العرب من الثورة العربية ينطلق إلى القول بأن سبب تعثر الأنظمة التقدمية العربية وعجزها عن تحويل المجتمع العربي إلى مجتمع عصري هو وسطية الثورة وتأرجحها بين تقديم حلول حاسمة لمشاكل الإنسان العربي وبين مهادنة الواقع الفاسد. وهذا ولاشك حكم يتضمن الكثير من الصحة أيضاً. إلا أن د. العظم يختار أحياناً أمثلة خاطئة للتدليل على هذا الرأي, فهو يعتقد مثلاً إن الجدل حول ما إذا كان هناك تطبيق عربي للاشتراكية، مظهر من مظاهر الوسطية، كما يجد أيضاً في اتباع سياسة عدم الانحياز مظهراً آخر من مظاهر الوسطية.

ولعله من المفيد أن نذكر أن تجاهل كافة عوامل الخصوصية في التطبيق الاشتراكي في الوطن العربي يؤدي إلى إغفال حقيقة هامة، ألا وهي العلاقة المفترضة بين الثورة الاشتراكية والثورة الوحدوية في وطن مجزأ إلى 14 دولة. إن النضال الاشتراكي في بلد مكتمل الحدود القومية كبريطانيا وفرنسا مثلاً

يختلف عن النضال الاشتراكي في بلاد مجزأة مثل الوطن العربي. هذا إذا آمنّا بالحقيقة القومية في الأساس.

الحياد لصالح من؟

أما المثال الآخر الذي يختاره د. العظم دليلاً على وسطية الثورة العربية فهو سياستها الخارجية التي سارت في طريق «الحياد الإيجابي» و«عدم الانحياز».

وهذا الرأي صحيح فيما لو اعتبرنا أن سياسة «عدم الانحياز» تعني أن لا نعتبر أنفسنا في موقع العداء الصريح للامبريالية الأميركية، وأن لا نعتبر أنفسنا جزءاً من ثورة الشعوب المستغلة ضد الاحتكارات الغربية. إلا أن هذا الرأي يبدو مجانباً للصواب إذا خرجنا منه بالنتيجة القائلة بضرورة التخلي عن استقلالية الثورة العربية كشرط من شروط التخلي عن الوسطية والتأرجح بين الصلابة الثورية والميوعة غير الثورية في سياستنا الخارجية.

إن كوبا ليست محايدة في عدائها للامبريالية، ولكنها مع ذلك تحتفظ لنفسها بحق انتقاد كافة الدول الاشتراكية علناً وجهاراً دون أن يضعف ذلك من ثوريتها أو من تصلبها إزاء الاستعمار الأميركي.

بل إن موقف كوبا الحازم من الامبريالية الأميركية هو الذي قادها في أكثر الأحيان إلى الخروج على استراتيجية «التعايش السلمي» التي يقرها القسم الأكبر من الأحزاب الشيوعية في العالم وعلى رأسها بالطبع الحزب الشيوعي السوفياتي، ولعل هذا ما ينطبق علينا إلى حد بعيد، فإذا ارتضينا لأنفسنا التخلي عن استقلالية الثورة العربية، أدى ذلك بنا إلى نتائج عديدة تدخل في باب بنود الاتفاق بين الدول الكبرى أكثر مما تدخل في باب تحقيق أهداف الثورة العربية.

الإنجازات والطبقات

وتتجلى وسطية الثورة العربية أيضاً في رأي د. العظم في طبيعة إنجازاتها الداخلية, والطبقات والقوى التي قادت مسيرتها حتى الآن. وهنا يضع المؤلف يده على عامل الضعف الرئيسي في الثورة العربية، فيعلن إيمانه بأن خلاص العرب من الحضيض الذي وصلوا إليه سيكون منوطاً بتفجير «قوى ثورية جديدة تلتزم قياداتها التزاماً نهائياً بقضايا الغالبية العظمى من أفراد الشعب العربي أي بقضايا الجماهير الكادحة ومصالح الطبقة العاملة (..) لأن قيادات من هذا النوع وحدها سيكون في مقدورها حمل أعباء تحويل العمل الفدائي إلى حرب تحرير شعبية حقيقة شاملة تشارك فيها الجماهير المعبأة مشاركة فعالة».

إن ما يميز كتاب «النقد الذاتي بعد الهزيمة» أخيراً هي نبرة الصدق والصراحة التي تطل من كافة فصوله. وسواء وافق القارئ على ما جاء في الكتاب جزئياً أو كلياً، فإنه لابد سيجد فيه ما يختلف اختلافاً كبيراً عن أدب الهجاء أو أدب المديح اللذين صادفا رواجاً كبيراً في سوق الصراع السياسي في البلاد العربية, وبهذا يكون د. العظم وفى بوعده لقرائه ومقدريه، فقدم كتاباً مطبوعاً بروح النزاهة العلمية، وبالتالي ساهم في إكساب النقد معناه الحقيقي: «إنه التحليل الدقيق بغية تحديد مواطن الضعف وأسباب العجز والمؤثرات المؤدية إلى وجود العيوب والنقائص».

****

«النقد الذاتي بعد الهزيمة»

جمال الشرقاوي

مجلة الكاتب، القاهرة، عدد 94، كانون ثاني (يناير) 1969. شؤون عربية.

منذ حرب الأيام الستة والحوار مع النفس يدور شاملاً كل أنحاء العالم العربي، في محاولة دؤوبة لتفسير ما حدث واستخلاص النتائج للاسترشاد بها فيما سوف يكون.

وحتى الآن، فلقد أصبح واضحاً أن هذا الحوار قد أفرز تيارين أو اتجاهين أساسيين، نظر كل منهما للأحداث من زاوية خاصة، واستنتج منها ما يلائم تلك الزاوية.

كان الاتجاه الأول أسرع في التعبير عن نفسه. إذ هو لم يكن في حاجة إلى أي نوع من المعاناة في عملية الحوار. إن موقفه مسبق، وهو يعادي النضال الوطني العربي على كل المستويات، ويمالئ الاستعمار ويدعو لمصالحته دوماً. لذلك، فإنه لم تكد تحدث الحرب، وتقع الهزيمة العسكرية، حتى انبرى أصحابه، يلبسون مسوح «العقلانية» و«الواقعية» والمعرفة السابقة بالنتائج، وراحوا يلوكون عبارات الشماتة الوقحة، ويشيعون اليأس في كل مكان، ومن أي محاولة يمكن أن يقدم عليها العرب لمحو الهزيمة وآثارها، فضلاً عن أي أمل في الانتصار على الاستعمار وعميلته إسرائيل.

ومن أبرز المحاولات التي عبر بها هذا الاتجاه الانهزامي عن نفسه تلك المقالة التي نشرتها جريدة «الحياة» البيروتية إحدى صحف الحلف الثلاثي تحت عنوان «الوعد بالحرب ومستلزمات الحرب» والتي أعادت نشرها بتاريخ 8/9/1968 جريدة «العمل» التونسية لسان حال الحزب الحاكم في تونس، وحرصت على أن تقدم لها بالعبارة التالية والتي لا تخلو في حد ذاتها من مغزى.. إذ قالت:

«في سلسلة هذه المقالات التي نستعرضها مع القارئ الكريم عن الأوضاع بالمشرق العربي حسب أقلام متحررة يحاول أصحابها أن يحللوا المعطيات الحالية بتسليط العقل والاستنجاد بالتاريخ ووقائعه الخالدة..»!!

وتؤكد المقالة المذكورة على مسألة أساسية، وهي أنه من المستحيل استحالة تامة أن يهزم العرب إسرائيل. وترجع ذلك إلى أسباب تبدو ـ في وجهة نظرها ـ جوهرية وغير قابلة للتغيير منها:

1] «إننا ـ العرب ـ لم نعرف حرباً حقيقية منذ مئات السنين، فقد كان العرب جنوداً عند المماليك ثم عند العثمانيين، لكنه لم تكن لنا دولة

تخوض الحرب، ولم تتكون عندنا تقاليد عسكرية ولا خبرة بشؤون الجيش ولا بطريقة التعامل مع العدو سواء انتهى القتال بنصر أو بهزيمة»!

2] «إن الجهل لايمكن أن يحارب العلم. والبلاد العربية المشرقية التي تتفاوت فيها نسبة الأمية خارج لبنان بين 64 و95 بالمائة حسب إحصاءات اليونسكو لايمكن أن تتغلب على بلد متعلم انتفت منه الأمية ـ يقصد "إسرائيل"»!

3] «إن الشعوب التي تعاني من عقد نفسية وحواجز وسدود فكرية تغلق أذهانها بوجه الحضارة الحديثة لا تستطيع أن تتصدى لمواجهة مجتمع غربي عقلاني»!

لتنتهي من ذلك كله إلى أنه لافائدة.. وعلى العرب أن يستسلموا للهزيمة الحتمية .. أي أن تستنيموا للسيطرة الاستعمارية والصهيونية!!

****

وعلى العكس من ذلك، فلقد أخذ ينضج ويتبلور الاتجاه الثاني. وهو اتجاه ثوري ينطلق من الالتزام الذي لا يحيد بالثورة العربية الوطنية والاشتراكية. ويؤمن إيماناً عميقاً بالشعب وبالطاقات الهائلة المختزنة فيه، ويثق ثقة لا تحد بالمستقبل المنتصر للنضال العادل للأمة.. أياً كانت الهزائم والنكسات ومهما كان الحاضر يبدو شاحباً مجللاً بالسحب الداكنة..

وهذا الاتجاه لم يكن جاهزاً، كما هو الحال بالنسبة للاتجاه الانهزامي العميل، لأنه جاء من خلال معاناة عنيفة وصراع مرير، وعبر عملية فرز صعبة للتمييز بين ماهو سلبي وما هو إيجابي، ماهو أصيل وما هو عرضي.. ما هو ممكن وما هو مستحيل.

ولعلنا لانغالي إذا قلنا أن أفضل من عبر عن هذا الاتجاه الثوري بجلاء وتحديد هو الدكتور «صادق جلال العظم» في الدراسة القيمة التي أصدرها في أغسطس 1968 ببيروت، ونشرتها «دار الطليعة» ضمن سلسلة «المفكر العربي».

وإذا كان المجال لا يسمح باستعراض كامل لتلك الدراسة، فإننا سنكتفي هنا باجتزاء بعض ما اشتملت عليه، دون أن يعني ذلك أي تقليل من قيمة بقيتها.

ينطلق الدكتور صادق جلال العظم في دراسته من رجاء «أن يكون التفكير العربي الواعي قد وصل إلى مرحلة تجاوز فيها اعتبار النقد مجرد عملية تجريح أو تعداد لعيوب ومثالب ونقائض لا تنتهي. أي أن يكون قد حقق مستوى يعتبر على أساسه النقد أنه التحليل الدقيق بغية تحديد

مواطن الضعف وأسباب العجز والمؤثرات المؤدية إلى وجود العيوب والنقائص، وكل نقد يلتزم بهذا المفهوم لابد أن يكون هادفاً في تدرجه، وإيجابياً في حصيلته مهما بدا لأول وهلة سلبياً وقاسياً».

والمسألة الأولى التي يعالجها هي الأساليب المختلفة التي حاول بها الكثيرون التنصل من مسؤولية الهزيمة، وإلقاء تبعتها على الغير، أو على ظروف خارجة عن إرادتهم أو أكبر منهم.. وهو يتطرق لبحث هذه الأساليب وتفنيدها بغرض كشف أي اتجاه يخفف من مسؤولية الأوضاع العربية باصطناع الأوهام وخداع النفس والبحث عن المحاذير غير الحقيقية.. باعتبار ذلك من شأنه عدم إدراك حقيقة المرض، ومن ثم عدم تشخيصه تشخيصاً سليماً يتيح فرص العلاج وعدم تكرار ما حدث مرة أخرى.

1] من هذه الأساليب وصف حرب يونيو مع إسرائيل بأنها عدوان، وعدوان اعتمد على عنصر الغدر والمفاجأة.

ويدعو كاتب الدراسة إلى الوقوف وتمحص هذه الأوصاف ومطابقتها للواقع، فقيام إسرائيل أصلا ًكان عدواناً على الأراضي العربية والسيادة الفلسطينية. وهذا العدوان قائم منذ زمن طويل، وهو لم تتغير طبيعته لأن إسرائيل لاتزال قائمة.. والعرب في حالة حرب دائمة مع إسرائيل منذ عام 1948، وهذه الحالة أيضاً لم تتغير لأن أسبابها لاتزال موجودة.

والمدهش أننا نردد ذلك صباح مساء، ونعتبره مسألة لاتقبل أي نوع من المساومة. ومع ذلك «فهل يوجد في الحقيقة ثمة شيء اسمه العدوان بيننا وبين طرف آخر نعتبر أنفسنا في حالة حرب دائمة معه؟».

ويستنتج الكاتب من إطلاق وصف العدوان على حرب يونيو أنه كان ينطوي على محاولة لإخفاء تقصير حقيقي كانت تستوجبه حالة الحرب القائمة فعلاً، ومحاولة إخفاء ذلك التقصير بالقول بأن إسرائيل قد اعتدت علينا، وكأن الطبيعي أن ننتظر منها حسن الجوار والمعاملة الطيبة!!

ولايقل خطأ ذلك عن إرجاع النصر الذي حققه العدو في الساعات الأولى إلى «غدر» اعتمد على المباغتة.

وفي رأي المؤلف، فإن هذا التصور الواهم للحرب يغفل أبسط مبادئ الحرب الحديثة. وهو الاعتماد على الهجوم المفاجئ.فضلاً عن ذلك، فإننا قد أعلنا دوماً أن جهودنا موجهة إلى الهدف الأكبر وهو معركة التحرير، وإننا لذلك لا يليق بنا أن نفاجأ بالنسبة لمعركة ظللنا دائماً نستعد لها.

لذلك، فإن تبرير الهزيمة بمباغتة العدو وغدره تبدو تخلصاً ساذجاً من كل التزاماتنا التي أعلناها من قبل.. كما أنها تعني أن العرب دخلوا

الحرب وعقلية الفروسية في القتال لاتزال تسيطر على عقولهم وردود أفعالهم. وليس أدل على ذلك من العبارات والأحكام والقيم التي سمعناها من إذاعاتنا والتي ترددت في صحفنا وأقوالنا حول صليل السيوف، والكر والفر، ورباط الخيل والمفاهيم الفردية والعشائرية لمعاني الشجاعة والاستبسال والشرف والحمية والغدر والدناءة والمواجهة المباشرة في القتال!.

2] ومن هذه الأساليب أيضاً إزاحة المسؤولية جملة وتفصيلاً وإسقاطها على الاستعمار، ويتساءل الدكتور العظم، ألم يكن العرب واعين تمام الوعي أن إسرائيل مرتبطة ارتباطاً عضوياً ووثيقاً بالاستعمار؟ ألم تفصح الولايات المتحدة ـ بما لايدع مجالاً للشك ـ عن نواياها نحو العرب ومدى استعدادها لدعم إسرائيل والمحافظة عليها؟ فكيف تلام الذئاب إن هي تصرفت تصرف الذئاب؟

ويستطرد الكاتب بعد ذلك إلى وهم خطير، ذلك هو التمييز بين «قوة إسرائيل الذاتية» وبين قواها «غير الذاتية» ذلك التمييز الذي تنبني عليه فكرة أن العرب سيتغلبون حتماً على إسرائيل لو واجهوها بطاقتها الذاتية فحسب.. وهو تمييز وهمي، لأن القوة الذاتية لإسرائيل في نهاية الأمر هي كل ما تستطيع القذف به في المعركة، سواء أكان من داخل إسرائيل أو ما يقدم لها من مساعدات من الخارج.

على أن اخطر مافي هذا التمييز أنه يغفل من الناحية الفعلية التعريف الذي يردد كل يوم في جميع أرجاء الوطن العربي وهو أن إسرائيل ليست إلا قاعدة استعمارية، فكيف يمكننا أن ننظر للقاعدة كما لو كانت دولة.. قائمة بذاتها.. بمعزل عن الاستعمار الذي صنعها، ويتخذ منها منطلقاً لسيطرته ومشروعاته ومؤامراته؟ وهو في نهاية الأمر تمييز ينطوي على أمل واهم في أن يتخلى لنا الاستعمار في يوم من الأيام عن إسرائيل، ويتركها بقوتها الذاتية، حتى نواجهها ونتغلب عليها!!

3] ومن الأفكار الخاطئة حول أسباب الهزيمة أيضاً تلك الفكرة التي تقول أنه لو اتخذت القاهرة زمام المبادرة وبدأت المعركة لانعكست الآية وانتصر العرب. ويكمن خطأ هذه الفكرة الأساسي في أنها تتغافل كل الظروف الموضوعية التي أفضت إلى الهزيمة، وترجعها إلى سبب عارض أو خطأ في التقدير وهو وهم أيضاً، من شأن الاقتناع به أن يسلمنا إلى الركون على الظن بأننا كنا أكفاء للانتصار لولا أننا تأخرنا. كما أنه يغفل أننا كنا على علم بأن إسرائيل ستبدأ.. وكنا نعرف على وجه التأكيد متى ستبدأ.. وكيف.. لكننا لم نستعد لذلك كله ولا لأقل منه.. وهنا يكمن

السبب الجوهري.. وليس في التأخير أو عدم المبادرة.

4] ثم هناك التعليل البسيط والشائع جداً الذي ينسب الهزائم العربية في وجه إسرائيل إلى سيطرة الصهيونية الدولية على العالم بأسره.

ويعالج الدكتور جلال العظم هذه القضية معالجة غاية في الأهمية، وهو ينطلق من أنه:

«من الأخطاء المريعة التي وقع فيها العرب بالنسبة لقضيتهم الأولى الاستخفاف الشديد بقوة العدو. أما الخطأ المريع الثاني الذي يقع فيه التقدير العربي للصهيونية وطاقاتها فهو تضخيم قوتها ونفوذها إلى حد صبغها بقدرات أسطورية فائقة تجعلها سيدة النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي ومجرى التاريخ مرة واحدة..»

وبعد أن يكشف الكاتب عن مغزى الوقوع في هذا الخطأ، ويرجعه إلى الرغبة في تبرير الهزيمة وإرجاع سببها إلى قوة خارجة عن إرادتنا وأكبر منا.. (فهل نلام نحن إذا لم نستطع الرد على التحدي الصهيوني إذا كنا نواجه قوة تتحكم بمصير وحياة الكتلة الرأسمالية والكتلة الشيوعية في العالم على أقل تقدير!!).. يقدم لنا نموذجين لهذا التضخيم من قوة العدو.

والنموذج الأول هو الأكثر سذاجة. وهو الذي يلجأ أصحابه إلى بروتوكولات حكماء صهيون.. ليبرهنوا أن اليهود يسيطرون سيطرة تامة عن طريق مؤامرة عالمية جهنمية على مجرى التاريخ الحديث. ووفقاً لهذا المنطق الخرافي يجتمع حكماء صهيون مرة على الأقل في كل قرن حيث يجرون مناقشات ودراسات لوضع خطتهم السرية المرعبة لاستعباد العالم. ويؤكد أصحاب هذه «النظرية» في تعليل الأحداث التاريخية أن مجرى التاريخ يسير بدون أدنى شك وفقاً لمخططات المؤامرة المذكورة ولا يحيد عنها قيد أنملة بسبب دهاء القادة اليهود وذكائهم المفرط ونفوذهم غير المحدود مما يجعلهم قادرين على التخطيط والتنفيذ على امتداد قرن كامل ببراعة لا يحيط بها عقل».

أما النموذج الثاني فيميل إلى المعقولية حيث يرد النفوذ الضخم لليهود والصهيونية إلى سيطرة اليهود على الاقتصاد الأمريكي ومن ثم يهيمنون على مجتمع أكبر بلد رأسمالي ويسيرون سياسته وفق مصالح إسرائيل.

وفي مناقشة هذه القضية يرجع الكاتب إلى كتاب «الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة» لمصطفى عبد العزيز، الصادر عن مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1968 والذي يتضح من المعلومات الواردة فيه أن:

«المصالح اليهودية لا تسيطر إلا على بعض النواحي المحدودة في الاقتصاد الأمريكي الواقعة ضمن القطاع الأوسط فما دون من النشاط الاقتصادي العام في البلاد.

وفيما يلي أمثلة عن المجالات الاقتصادية الخاضعة للنفوذ اليهودي إما جزئياً أو كلياً: صناعة الملابس الرجالية والنسائية برمتها تقريباً، صناعة الفراء، تصميم الأزياء والماكياج، تجارة الجملة والمفرق بالنسبة لبعض البضائع، المجوهرات، البقالة، المشروبات الروحية، استيراد وتصدير، صناعة السينما والإعلام بصورة عامة بما في ذلك دور النشر. كما يتمتع اليهود بنفوذ قوي في ميدان وسطاء البورصة (وخاصة في نيويورك) وفي المجالات المهنية مثل المحاماة والطب وطب الأسنان والتدريس الجامعي».

وإذا كان ذلك ليس بالشيء الذي يستهان به. فإنه لا ينبغي من ناحية أخرى المبالغة في وزنه..«فإن كافة هذه القطاعات الاقتصادية الواقعة تحت سيطرة اليهود ليست إلا نقطة في بحر بالقياس للقطاعات الأساسية التي تشكل العصب الحساس للاقتصاد الأمريكي حيث نجد مصدر النفوذ السياسي الحقيقي. لندرج بعض الأمثلة عن الشركات التي ينتعش بانتعاشها المجتمع الأميركي ويضعف بضعفها حقاً: ستاندرد أوبل وشبيهاتها، دوبون، شركات الفولاذ الكبرى من أكبرها حتى سادس شركة في الحجم، بنك أوف أميركا، شركات الطيران الكبرى المعروفة، شركات صنع السيارات الرئيسية. شركات الإعلان الكبرى، شركات الأغذية والأطعمة. ولايوجد أدنى شك في أن اليهود لانفوذ لهم في هذا القطاع الاقتصادي الرئيسي ولا يسمح لهم بالاقتراب منه أصلاً، فكيف بالسيطرة عليه!».

ويورد هنا المؤلف سبباً لذلك يرجعه إلى الطبيعة العنصرية للمجتمع الأمريكي:

«الفئة المسيطرة على الاقتصاد الأمريكي هي فئة البروتستانت البيض» كما يدعونهم في الولايات المتحدة، ويسمونهم أيضاً «الزنابير» wasp, ومهما بحثت فإنك لن تجد لليهود ـ وحتى للكاثوليك ـ أي نفوذ أو تأثير حقيقي يذكر على المراكز الحساسة والقيادية في أي من المؤسسات والشركات التي ذكرتها.

ويشير مصطفى عبد العزيز إلى ضآلة اليهود العاملين في البنوك، فيقول:

«تبين أن 45 من هذه البنوك لايوجد بها موظفون في المناصب العليا، وأربعة في كل منها يهودي واحد يشغل منصباً عالياً، وبنك واحد فيه أربعة يهود في مراكز عليا، وأنه يوجد 32 يهودياً فقط من إجمالي 3438 موظفاً في مناصب الإدارة ذات المستوى المتوسط».

ويستخلص الدكتور جلال العظم من كل ذلك:

«إن شيوع وهم السيطرة اليهودية الكاملة على الاقتصاد الأمريكي وانتشاره بهذه الصورة بين المواطنين العرب ناتج في أحسن الأحوال عن الجهل بأوضاع الاقتصاد الأمريكي ووقائعه، وعن رغبتنا في الأخذ بتفسير بسيط وسريع لسلوك أمريكا نحو القضية الفلسطينية. أما في أسوأ الأحوال فهو محاولة مقصودة لتبرئة أمريكا غير اليهودية (أي أمريكا الحقيقية باقتصادها التوسعي ومصالحها الاستعمارية الخ..) من تبعة معاداة الأمة العربية والمساهمة الفعالة في تشريد الشعب العربي الفلسطيني»..

مسألة أخرى هامة تبحثها دراسة الدكتور العظم.. هي مسألة ضرورة الأخذ بأحدث ما وصل إليه العلم والتكنولوجيا كطريق لتطوير المجتمع العربي.. ومواجهة تحديات الاستعمار والصهيونية.

وتطرح الدراسة هذه المسألة على عدة أسس لها قيمتها:

1] إن هزيمة يونيو لم تكن ضرورية حقاً لإدراك أهمية العلم والتكنولوجيا لولا أننا نظرنا إلى العلم الحديث نظرتنا إلى شعار من الشعارات المطروحة بدون إدراك منا لما تعنيه العقلية العلمية على مستوى الممارسة اليومية والتطبيق الفعلي المستمر المتراكم.

2] إنه لاخلاف بين اثنين من العرب حول ضرورة الأخذ بالعلم والتكنولوجيا. المسألة هي ماذا بعد الكلام عن هذه الضرورة.. أنه ينبغي علينا ألا نبقى على مستوى التجريد والشمول والعموميات، بل يجب أن ندخل في التفاصيل، ننتقد، ونضع الحلول العملية الدقيقة.

3] إن الأخذ بالتطوير العميق للمجتمع عن طريق العلم والتكنولوجيا ليس معناه أبداً الدعوة إلى تأجيل النضال المباشر ضد الاحتلال أو تأجيل معركة التحرير مع الصهيونية إلى أن نتغلب على التخلف العربي العلمي والتكنيكي. إذ «إننا في الواقع مع الذين يؤمنون بأن النضال في سبيل مجتمع عربي اشتراكي عصري وعلمي وحصين مرتبط ارتباطاً عضوياً ومباشراً بمعركة العرب ضد الصهيونية والأمبريالية التي تدعمها».

ويحدد صاحب الدراسة موقفه من الصراع الفكري الدائر حول هذه المسألة بين القوى الاجتماعية المختلفة.. فيقول:

«يبدو أن بعض المعلقين على الأوضاع العربية بعد الهزيمة (وخاصة التقدميين منهم) افترضوا أن مناقشة الهزيمة من وجهة نظر المستوى العلمي السائد في بعض البلاد العربية المعنية مثلاً وعلى أساس مسألة العصرية والتحديث في وسائل الإنتاج والعلاقات الاجتماعية بمعناها الشامل ليس إلا

تهرباً من مواجهة الاحتلال ومعركة التحرير عن طريق حرب التحرير الشعبية.. ودليلهم على ذلك هو حقيقة قائمة تقول إن رفع مستوى الوطن العربي علمياً وإنتاجياً وتحويله إلى مجتمع عصري.. الخ يشكل عملية طويلة قد تستغرق أجيالاً، بينما الاحتلال القائم على الأرض العربية لا يحتمل كثيراً من الانتظار..»

لكنه يدرك أيضاً:

«إن الأوساط الليبرالية العربية الداعية إلى المجتمع العربي العصري تريد أن تجعل من الدعوة للتغلب على التخلف بديلاً للرد العربي الوحيد المضمون النتائج على الوجود الصهيوني التوسعي في الأرض العربية وهو حرب التحرير الشعبية».

فما هو الموقف الصحيح؟

«.. إن الخطأ الأساسي في هذا النمط من التفكير هو طرح القضية على نحو يخلق تناقضاً ظاهراً بين جهود الأمة وقياداتها الثورية في التغلب على التخلف والسير باتجاه المجتمع العصري من ناحية وبين أسلوب حرب التحرير الشعبية «بما يستلزمه من تعبئة للجماهير وتنظيمها» في مواجهة العدو من ناحية أخرى, إن التعارض بين هاتين الغايتين ليس إلا وهماً.. إذ أن أساتذة حرب التحرير الشعبية الكبار في هذا القرن لم يتركوا فرصة تفوتهم إلا وألحوا ـ نظرياً وتطبيقياً ـ على انه من النتائج التي تفرزها حرب التحرير زعزعة النسيج التقليدي للحياة الاجتماعية وضرب علاقاتها وعاداتها المتخلفة المتواكلة الكسولة البطيئة والمعادية لعملية التحديث نفسها والمعيقة لها. أهمية حرب التحرير الشعبية لا تكمن في مجرد نتائجها «السلبية» مثل طرد المحتل والتحرر من سيطرة المستعمر كلياً، بل في نتائجها الإيجابية, لأن اشتراك الفرد المباشر وغير المباشر في المقاومة والمجهود الحربي الشعبي يؤدي بالضرورة إلى اتساع أفقه ليستوعب وجود وطنه وأمته وليس وجود عشيرته وأسرته فحسب. كما يخلق فيه الإحساس بأهميته العضوية في المجهود القومي وبنائه ويكرس فيه قيم الانضباط والانتظام وتقدير العمل والزمن إلى آخر ذلك من الاعتبارات العامة والضرورية في عملية التحديث وبناء الدولة العصرية الاشتراكية».

ثم يتطرق الدكتور جلال العظم إلى ذكر نواحي التخلف في مجال العلم والتكنولوجيا ليوضح:

ـ إنه من المحيط إلى الخليج لم تلتزم سوى دولة عربية واحدة فقط بخطة منتظمة في الإنفاق على البحث العلمي، وهي الجمهورية العربية

المتحدة.

ـ إن الوطن العربي ببتروله وملايينه المائة لا يحتوي على معهد واحد يمنح درجة علمية في الألكترونيات.

ـ إنه وفق دراسة للدكتور وصفي حجاب (الفكر العربي في مائة سنة ـ منشورات العيد المئوي، الجامعة الأمريكية في بيروت 1967) فإنه من بين 1500 مجلة علمية مشار إليها لا يوجد إلا مجلة عربية واحدة هي «مجلة الجمهورية العربية المتحدة للكيمياء», وإن العلماء العرب نشروا في المجلات العلمية العالمية ما يقرب من 1000 بحث علمي عام 1965 كانت تسعة أعشارها صادرة عن ج.ع.م, والقسم الأكبر من العشر الباقي صادراً عن علماء في الجامعة الأمريكية ببيروت, أما ما تبقى من العالم العربي فهو من ناحية الإنتاج العلمي صحراء قاحلة مجدبة. ويستنتج الدكتور حجاب من ذلك أنه: «إذا أخذنا بعين الاعتبار أن سكان البلاد العربية هم في حدود 3% من سكان العالم، وأن الإنتاج العلمي سنة 1965 هو في حدود المليون ورقة علمية، فإن العالم العربي يكون قد ساهم فقط بمقدار 3% من نصيبه حسب التناسب السكاني».

ولايفوت الكاتب أن يقدم عدداً من النماذج البارزة في مجال تخطي التخلف العلمي.

ففي الصين أنشأت الحكومة بعد شهر واحد من انتصار الثورة عام 1949 الأكاديمية الصينية للعلوم ثم وجهت نداء إلى العلماء الصينيين العاملين في الجامعات الأجنبية لينضموا إليها.. ومن هؤلاء تكونت نواة النهضة العلمية الحديثة التي ظهرت آثارها في تفجير القنبلة الهيدروجينية الصينية قبل فرنسا ذات التراث العلمي والصناعي العريق..

وفي الاتحاد السوفياتي، فلقد كانت دعوة ستالين عام 1931 بضرورة «أن ندرس التكنولوجيا وأن نتمكن من العلم تماماً..» أثرها الواضح، الذي عبرت عنه مجلة تايم الأمريكية عام 1957 في معرض نقدها لبعض نواحي الحياة العلمية في الولايات المتحدة بأن عدد المهندسين الذين تخرجهم جامعات الاتحاد السوفياتي ومعاهده بلغ ضعف عدد المهندسين الذين يتخرجون من معاهد الولايات المتحدة في العام الواحد، كما بينت المجلة أن الحكومة السوفيتية تغدق المال بدون حساب تقريباً على تطور البحث العلمي النظري والتطبيقي باعتباره الشرط الضروري لنمو البلاد الاقتصادي ولقوتها الحربية والسياسية ومكانتها الدولية.

وهو يقف بنا عند مقارنة طريفة بين حالنا وحال مماثل ـ مع الفارق

الشاسع! ـ للولايات المتحدة الأمريكية.. وهو يشير إلى حالة الذعر التي انتابت الولايات المتحدة في شتاء عام 1957 عندما أطلق الاتحاد السوفياتي أول قمر صناعي له مسجلاً تفوقاً علمياً عجزت الأولى عن تحقيقه حتى ذلك الحين.

ماذا كان رد الفعل الأمريكي ـواذكروا دائماً أننا نتكلم عن أمريكا!ـ إزاء هذه النكسة؟.

لقد طلب المختصون إعادة النظر في جميع برامجهم التعليمية على جميع المستويات ابتداء بالمدارس الابتدائية حتى أضخم مختبرات الأبحاث النووية.. لتحديد مواطن الضعف، وتقويتها.. ومن أمثلة الانتقادات التي وجهها أحد كبار الأخصائيين حول برامج التعليم الثانوي قوله: «لقد أصبحت برامج الرياضيات التي تدرس في معاهدنا الثانوية متخلفة عن الركب إذ تسيطر عليها مفاهيم الرياضيات والفيزياء التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر كما أنها لم تحقق أي نجاح في ربط المعلومات التي تدرسها بعلم الرياضيات كوحدة متكاملة». وحذر العالم الذري المشهور إدوارد تيلر (صانع أول قنبلة هيدروجينية في العالم) الأمريكيين من مغبة الاستخفاف بالبحث العلمي في التغلب على النكسة بقوله: «ينظر الروس إلى العلم كما لو كان ديناً لهم، وينظرون إلى علمائهم بأقصى درجات الاحترام» مشيراً إلى الأوضاع المتدهورة للعلماء والمعلمين الأمريكيين!!

ويرى الدكتور جلال العظم، علاجاً لتخلفنا في ميدان العلم والتكنولوجيا, واستفادة من تجارب الآخرين، ضرورة العمل من أجل:

أ ـ الإسراع بإنشاء المعاهد العربية المتخصصة في الدراسات الاستراتيجية والألكترونية والعلوم التطبيقية والبتروكيماويات.. الخ.

ب ـ إعادة النظر في كل برامجنا التعليمية في كل المراحل، بهدف تطويرها وفق أحدث ما وصل إليه العالم..

ج ـ دعوة جميع العلماء العرب الذين يعملون في الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث الأجنبية للعودة إلى الوطن، مع تهيئة الحوافز والظروف المشجعة والمناسبة لهم، التي تجذبهم وتساعدهم على الإنتاج. ومن باب أولى بحث الظروف التي تؤدي إلى هجرتهم بما يوقف هذه الهجرة.

د ـ الاستفادة من تجارب إعداد وصقل وتطوير المواهب الصغيرة التي يعتبر الاتحاد السوفييتي من روادها. فاستمراراً للتقليد القديم بتخصيص معاهد خاصة للأطفال ذوي المواهب الفنية الفذة (الموسيقى، البالية، الخ)، طبقت الحكومة السوفييتية هذا التقليد على الطلاب والطالبات ذوي

المواهب الفائقة في الرياضيات والفيزياء والعلوم الطبيعية وذلك على صورة مناهج يتم تدريسها في المرحلة الثانوية العادية بغية الحصول على أكبر عدد ممكن العلماء المبدعين بأقصر فترة ممكنة وبدون إضاعة وقت هؤلاء النوابغ الصغار في الروتين المدرسي العادي ويتضمن المنهاج الخاص في الرياضيات مثلاً موضوعات لاتدرس، في الأحوال العادية، إلا على المستوى الجامعي مثل الهندسة التحليلية والميكانيكا النظرية وتطبيق الرياضيات في الفيزياء وحساب التفاضل الخ.. ولذلك فإن الجامعات هي التي تشرف على وضع هذه البرامج وتطبيقها.

ولقد نجحت هذه التجربة نجاحاً كبيراً، دعا المستر لوريس شتراوس رئيس لجنة الطاقة الذرية في الولايات المتحدة إلى أن يقول عام 1957:

«إني لا أعرف معهداً ثانوياً واحداً في بلادنا يستطيع إعداد الطالب في العلوم والرياضيات إعداداً يشبه برفعته ومتانته الإعداد الذي يتلقاه الطالب في المدارس الثانوية السوفييتية. وهذه الحقيقة قائمة عندنا حتى لو كان الطالب المعني يتمتع بمواهب أينشتاين نفسه ويبحث عن معهد ليعده على الوجه المطلوب»..

إن دراسة الدكتور صادق جلال العظم تعتبر بحق إحدى الدراسات النموذجية في البحث العميق والجاد لأسباب النكسة، وهي في نفس الوقت نموذج ساطع للنقد الإيجابي البناء الذي يستهدف الاستفادة من إدراك الخطأ لتصويب حركة المجتمع في طريقها الصاعد نحو التقدم.

إنها إحدى ومضات الضمير العربي المعاصر.. وعلامة بارزة على طريق وعينا الثوري.

«النقد الذاتي بعد الهزيمة:دعوة الى التأمل بين جيلين»

ديمة ونوس

تبدو إعادة نشر كتاب " النقد الذاتي بعد الهزيمة " في هذه المرحلة تحديداً مهمة للغاية. أولاً، لما قد تفتح من أفق مختلف أمام أجيال فاتتها حرب حزيران (يونيو) 1967 فكانت كتب التاريخ البطولي هي مرجعها الوحيد. ثانياً، لما يقدمه الكتاب من فضح شفاف لعيوب الأنظمة العربية خلال القرن الماضي. هذه العيوب التي لا تزال متجذرة وقائمة حتى اللحظة بعناد كبير.

يكشف الكتاب الذي نشر في العام 68 أمراً شديد التعقيد والأهمية، الا وهو هشاشة أحلام المواطن العربي الذي يؤمن بأن الزمن سيكون وحده كفيلاً بإصلاح الداخل وبالقضاء على الفساد والفاسدين وبالتأسيس لحياة حضارية ومنفتحة.

ولاشك ان انطلاقه من مصطلح " النقد الذاتي"، يعطيه اهمية اضافية، ذلك ان هذا المصطلح الذي غاب عن التاريخ العربي كان العامل الأساسي في تقدم الغرب. وغيابه عن العالم العربي ساهم بشكل أساسي في تخلف العرب وتراجع إمكانياتهم وقدراتهم. والدليل على ذلك هو صدور الكتاب في العام 1968 أي قبل تسعة وثلاثين عاماً. وفي أي دولة ديمقراطية حضارية تنتهج النقد الذاتي وحرية التعبير والإبداع، تبدو السنوات الأربعين كافية للتغيير والتعلم من الأخطاء والمراجعة الذاتية والبدء بإصلاحات حقيقية في المجالات كافة.

المسألة الأخرى التي تستحق الذكر، هي الملامح المشتركة بين مرحلتين تفصل بينهما سنوات طويلة. فكتاب "النقد الذاتي بعد الهزيمة " الذي كتبه الدكتور صادق جلال العظم في القرن العشرين، لا تزال هواجسه قائمة حتى قرننا هذا ولا تزال العيوب التي تحدث عنها تعشش في قلب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. حتى يومنا هذا، لا تزال الأنظمة العربية ترمي بعبء أي تقصير أو عجز على كتفي الإمبريالية والصهيونية وان بمسميات مختلفة او متناقضة. ولا تزال إزاحة المسؤولية عن النفس قائمة في الحديث عن دعم الولايات المتحدة الأميركية غير المحدود لإسرائيل وعن سيطرة "اللوبي الصهيوني" على الاقتصاد العالمي وعلى صناع القرار في الإدارة الأميركية.

في المقابل، مازالت قدرات العرب العلمية والفنية متخلفة إلى أبعد

الحدود. والجامعات الوطنية مصرة على إفراز أجيال من محدودي الأفق والمبادرة والإبداع، نظراً للمناهج الضعيفة والملفقة ولنوعية الأساتذة الجامعيين ولأسلوب التعليم الفظ الذي يهتم قبل كل شيء بقدرة الطالب على حفظ المعلومات الجامدة عن ظهر قلب وتدوينها كما وردت على لسان الأستاذ الجامعي بالضبط بعيداً عن حق الطالب بإبداء الرأي أو المبادرة. اما وسائل الإعلام العربية فهي كما كانت منشغلة بالفضائح التي تحيط بحياة المسؤولين السياسيين الإسرائيليين والأميركيين معزولة عن حقيقة ما يجري في بلادها ومحرومة من ممارسة سلطتها في كشف الفساد والحديث عن العيوب لتفادي المزيد من التخلف والجهل والانحدار.

ما يدعو للتأمل، هو النقد الذاتي الذي تحدث عنه الدكتور صادق جلال العظم منذ أربعين عاماً. النقد الذاتي الذي تنتهجه المؤسسات الثقافية والأحزاب السياسية الغربية، هو الدعامة الأساسية لتطور الغرب وبناء حضارته وازدهار اقتصاده وإفرازه لأجيال من المتعلمين والمثقفين القادرين على المبادرة والمشاركة بصنع القرار. أما تهميش المثقفين في العالم العربي، فساهم منذ زمن بعيد بتكريس ثقافة مبتذلة لا يعنيها التطور أو التغير وإنما البقاء والسيطرة. ثقافة التطويع والتدجين. ثقافة التبعية وليس الإبداع. فالإرث الذي راكمته الأنظمة العربية من قمع المبادرات الفردية وقتل حرية التعبير وإلغاء كلمة الديمقراطية من المناهج المدرسية، لا يمكن له في النهاية إلا أن يجر المنطقة إلى الهزيمة التي يسمونها النكبة أو العدوان.

أما التطور الخطير الذي طرأ منذ العام 1967 فهو استيعاض الأنظمة العربية عن الدور التنويري والإبداعي للمثقفين العرب بدور آخر تؤديه الحركات الإسلامية الأصولية التي شكلت البديل الوحيد المتاح للشعوب العربية للتعويض عن القمع والممارسات غير الشرعية للأنظمة الشمولية. فتأسلم الشارع العربي، وإيمانه بالإسلام السياسي المنظم في كل من فلسطين والعراق ولبنان ساهم بشكل أساسي بتداعي الحياة السياسية والاجتماعية وبقتل آخر حفنة أمل بالتغيير الديمقراطي والإصلاح.

تبدو إعادة نشر كتاب " النقد الذاتي بعد الهزيمة " في هذه المرحلة تحديداً بمثابة دعوة الى التأمل. فالجيل الذي أنتمي إليه لم يكن حاضراً في حرب حزيران 1967 لكنه قرأ عنها في كتب التاريخ المدرسية. قرأ عن التضحيات الباسلة التي قدمها العرب. قرأ عن شراسة العدو ووحشيته. قرأ عن انتهاك العدو للأعراض ولحرمة المساجد. لكنه للأسف لم يقرأ شيئاً عن التقصير العربي، أو عن التفاوت الكبير بين قدرات العدو العلمية والتقنية

وبين عجز الجيوش العربية عن استخدام السلاح أو قيادة الطائرات الحربية. جيل قرأ عن النقد والنقد الذاتي في كتب القومية العربية لكنه لم يتعلم يوماً ممارسة هذه الشعارات الرنانة.

«عن الهزيمة والحياة»

عمر أبوسعدة

يتعرض كتاب "النقد الذاتي بعد الهزيمة" إلى أنماط التفكير العربية المتنوعة في تفاعلها مع موضوعة الهزيمة في الخامس من حزيران. ويفند طرائق التفكير هذه متسلحاً بحس نقدي عقلاني، وقوة ملاحظة ثاقبة، وشجاعة مدهشة، ورغبة حقيقية في تحمل مسئولية الهزيمة. بحيث يقوم بعملية مكاشفة تصور الحجم الحقيقي للكارثة، وتسمي الأشياء بمسمياتها، بعيداً عن التفسيرات والتبريرات الوهمية. في رغبة منه لوضع أرجلنا على الأرض الصلبة لواقع حقيقي لا تزيفه الشعارات.

من الممتع قراءة هذا الكتاب بعد حوالي أربعين عاماً على صدوره. خصوصاً أنني من جيل عرف هزيمة حزيران دون أن يعيشها. ومع التقدم في تقليب صفحات الكتاب تجد أن واقع الهزيمة وطرق التفكير لم يتغير كثيراً، على الرغم من التحولات التاريخية الكبرى التي مر العالم بها منذ ذلك الوقت. وبالتالي فإن النقد الذي يحمله الكتاب لا يزال مشروعاً، والحلول التي يقدمها لا تزال حيوية وضرورية.

استمرارية الإشكاليات نفسها يطرح أسئلة جدية عن طبيعة مجتمعاتنا من جهة، وفاعلية الثقافة ودور المثقف فيها من جهة أخرى. بالإضافة إلى أنه يعقّد عملية القراءة نفسها ويحولها إلى تأمل لطبيعة الأفكار والظروف التي أدت إلى إنتاج مثل هذا الكتاب، ومحاولة لفهم الأسس الفكرية التي تحدد علاقة الكاتب بالحياة نفسها.

يحفل الكتاب بطاقة هائلة, تظهر على شكل سيل واحد من الأفكار والملاحظات والحلول للمشاكل, في مجالات متنوعة سياسية واجتماعية واقتصادية. ويقترح مجموعة من عمليات البناء الجوهرية القادرة على انتشال المجتمع من هزيمته، وتحويل الهزيمة إلى صحوة تتمظهر في حرب شعبية حقيقية تقودنا للانتصار على العدو.

إن عملية بناء مجتمع حديث وقوي كما يطرحها الكتاب ليست غاية في حد ذاتها, وإنما هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق النصر والتخلص من احتمالات أية هزيمة أخرى. وبالتالي يبدو الكتاب وكأنه مسكون بالآخر/ العدو أكثر مما هو مشغول بالذات.

العلاقة مع الآخر هي التي ستحدد علاقة الكاتب بالحياة. من حيث أنها تختصر الحياة كلها إلى معركة، أو إلى عملية تحضير لمعركة متواصلة. وفي

مثل هذا الشرط تستحيل الحياة بمعناها الطبيعي، ويصبح الانتصار على الهزيمة شرطاً وحيداً للعيش. وتنتفي أية عملية تفكير حرة تحاول أن تبحث عن طريق ثالث خارج ثنائية النصر والهزيمة.

تفسر هذه الطريقة في التفكير كيف يتعامل الكتاب مع كلمات مثل: "الوطن"، "العدو"، "الانتصار"، "الهزيمة"، "الإنسان العربي", وكأنها مسلمات ثابتة ذات معنى محدد دون أن يقوم بأية مراجعة أو تفكيك حقيقي لهذه الكلمات، وبالتالي لا يهتم الكتاب بتفسير العقلية العربية، إن صحت الكلمة، وأشكال نشوئها، ويكتفي بنقدها.

إنه كتاب عن جيل أرهقته الهزيمة إلى الحد الذي اختصرت معنى حياته كله بالانتصار على عدو سرق عمره وخلصه من كل التفاصيل الصغيرة الحقيقية، ولم يترك له الوقت ليتأمل جمال الحياة بكل بساطتها وتعقيدها.

• رئيس الجمهوية العراقية وقتها

• وزير دفاع إسرائيل وقتها وبطل حملة اجتياح سيناء سنة 1956.

• بطل حرب التحرير الوطنية في الفيتنام في تلك الأيام وقائدها العسكري الأعظم.

• قائد حركة التحرر من الاستعمار الهولندي في أندونيسيا، وأول رئيس للبلاد بعد الاستقلال.

•• قائد حركة التحرر من الاستعمار البريطاني في غانا، وأول رئيس للبلاد بعد الاستقلال.

• أشهر وزير خارجية للهند بعد الاستقلال في عهد جواهر لال نهرو.

• مندوب مجلس الأمن الدولي المكلَّف يومها بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 242.

* سبق للكاتب الياس شاكر أن تناول بضعة كتب تطرقت إلى الهزيمة، وهو المقصود من قوله: "استعرضنا في القسم الأول من هذا البحث ..." وتلك الكتب هي غير كتاب ‹النقد الذاتي بعد الهزيمة›. الناشر

هوامش

1) Sidney Harcave, First Blood: The Russian Revolution of 1905. Macmillan, N. Y., 1946, p. 37.

2) المرجع السابق، ص 37.

3) المرجع السابق، ص 37.

4) J. A. White, The Diplomacy of The Russo-Japanese War, Princeton University Press, 1964, p. 142 - 143.

5) R. S. Churchill, The Six Day, W. Heinemann Ltd., London, 1967, p. 157.

6) صلاح الدين المنجد، «أعمدة النكبة»، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1967، ص 17.

7) المرجع السابق، ص 19.

8) «حول فلسفة الصهيونية» بيروت، 1967، ص 8.

9) المرجع السابق، ص 14.

10) المرجع السابق ص 9، راجع أيضاً كتاب إيليا أبو الروس «اليهودية العالمية وحربها المستمرة على المسيحية»، دار الاتحاد، بيروت، 1964.

11) «مجلة الآداب»، بيروت، تموز ـ آب، 1967، ص 36.

12) الأهرام، 6 تشرين الأول 1967.

13) الأهرام، 20 تشرين الأول 1967.

14) الأهرام، 20 تشرين الأول 1967.

15) الأهرام، 6 تشرين الأول 1967.

16) لبنان, المجلس الأعلى للجمارك «إحصاءات التجارة الخارجية».

17) مجلة «الكاتب»، القاهرة، آب 1967.

18) سعد جمعة، «المؤامرة ومعركة المصير»، دار الكاتب العربي، بيروت، 1967، ص 172.

19) «النازحون: اقتلاع ونفي»، بقلم الدكتور حليم بركات والدكتور بيترضود، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1968، ص 45، 46.

20) راجع مقال زكي نجيب محمود «مواطن الدولة العصرية»، «الفكر المعاصر». القاهرة يوليو، 1968.

21) مجلة «الثقافة العربية»، بيروت، كانون الأول، 1967، ص 354.

22) «ثورة في الثورة»، دار الآداب، بيروت، 1968، ص 19 ـ 20.
23) «الثقافة العربية»، ص 362.
24) المرجع السابق، ص 362، أقر هيكل بهذه الحقيقة بعد مضي سنة على الهزيمة, حيث ذكر بأن النصر العربي لم يكن ممكناً حتى لو كانت الجمهورية العربية هي البادئة بالهجوم على إسرائيل. وقال: «إن مفاجأة صباح 5 يونيو حطمت الطيران على الأرض في ساعات. وأغلب الظن, وعلى أساس الظروف الموضوعية وحدها ـ فإن هذا الطيران بغير مفاجأة كان سيضرب في الجو خلال أيام على أساس الأوضاع التي دخل بها المعركة...» (الأهرام 28/6/1968).. كما قال أيضاً: «وثمة حقيقة أولية تبدو الآن واضحة بعد سنة.. أن أي انتصار عربي كان صعباً في تلك الأيام من سنة 1967» (الأنوار، 21/6/1968). ينبغي ألا يمر هذا الإقرار باستحالة النصر العربي بصورة عفوية على انتباه المواطن العربي لأنه يخفي وراءه ـ بالرغم من الطريقة العابرة والمقتضبة التي اعتمدها هيكل في ذكر الواقع وإقراره ـ حقيقة رهيبة حول العلاقات والصلات التي عاشتها الجماهير العربية بازاء قيادتها ونظمها السياسية وأجهزتها الإعلامية في الفترة الواقعة بعد العدوان الثلاثي على قناة السويس. أي كانت الجماهير العربية المضللة في واد، والأنظمة والأجهزة التي يفترض فيها أن تمثلها قابعة في واد آخر، وعليه ما الداعي للدهشة إن حلت بنا الهزيمة على هذه الصورة البشعة؟.
25) المرجع السابق، ص 370.
26) «حول فلسفة الصهيونية»، ص 79.
27) المرجع السابق، ص 80.
28) المرجع السابق، ص 77.
29) شوقي عبد الناصر، «بروتوكولات حكماء صهيون وتعاليم التلمود»، دار التعاون، القاهرة، ص 43 و50.
30) «حول فلسفة الصهيونية»، ص 127.
31) المرجع السابق، ص 128.
32) المرجع السابق: ص 128.
33) مصطفى عبد العزيز: «الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية»، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1968، ص 119.
34) «فلسطين عام 1968»، الثقافة العربية، بيروت، تموز ـ آب 1968، ص 272

35) «الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية»، ص 49، 51، 54.
36) «الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية»، ص 62 ـ 62.
37) المرجع السابق، ص 102.
38) هنا نجد التفسير الصحيح لموقف اليهود المجافي نحو أيزنهاور، لم يكن أيزنهاور في الحقيقة أكثر عطفاً على القضايا العربية من غيره من رؤساء الولايات المتحدة, بدليل مواقف حكومته المعادية تماماً (وخاصة دالاس) لقضايا الساعة في ذلك الوقت, مثل الحياد الإيجابي وعدم الانحياز وكسر مصر لاحتكار السلاح وبناء سد أسوان, وبدليل سياسة الأحلاف و«نظرية الفراغ» المشهورة وسياسات «الاحتواء والمحاصرة» والرادع النووي التي طبقتها حكومته ضد الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية عامة، جفاء الأقلية اليهودية نحوه لا يرجع إذن إلى عطفه المزعوم على قضية العرب في فلسطين أو غير فلسطين. إن مرد هذا الجفاء هو اشتهار حكمه على أنه العهد الممثل، بكل وضوح وبدون أية تورية، لمصالح القطاعات الاقتصادية الكبرى في أمريكا على حساب القطاعات الصغرى. ويعبر الأمريكي العادي عن ذلك بقوله إن عهد أيزنهاور مال أكثر من غيره نحو خدمة مصالح الـBig Business وكان ذلك على حساب رجال الأعمال الصغار نسبياً. وبما أن القطاعات الاقتصادية الكبرى هي في يد «البروتستانت البيض» ومحرمة تقريباً على النفوذ اليهودي, فلا عجب إذن إن لم تكن الأقلية اليهودية في أمريكا على وئام تام مع أيزنهاور وحكومته, وخاصة مع دالاس وهو من «البروتستانت البيض» الأقحاح وممثلهم الأول في الحكم والدولة. في الواقع لا يؤيد اليهود الحزب الجمهوري لأنه معروف بميوله المحافظة جداً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية النابعة من ارتباطاته الوثيقة بعناصر الـBig Business وحكم الحزب الجمهوري يعني تكريس حرمان اليهود ونفوذهم من دخول المجالات الاقتصادية الكبرى وتوابعها. وبالرغم من أن أكثرية الأصوات اليهودية تذهب بالتالي إلى مرشح الحزب الديمقراطي فاز أيزنهاور بأكثرية ساحقة كما هو معروف، أي أنه لم يكن للأصوات اليهودية أي تأثير على النتيجة كما ذكرت في السابق.
39) «الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية»، ص 70، للتعرف على أوجه أخرى من التمييز ضد اليهود انظر ص 110 من المرجع.
40) عادل حسين «الطريق لمواجهة العدوان وتصفية الكيان العنصري في إسرائيل»، مجلة «الطليعة» المصرية، تموز 1967، ص 106 ـ 110.
41) «في بناء البشر، دراسات في التغير الحضاري والفكر التربوي»، مركز

تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس الليان، 1964، ص 80 ـ 91.

42) صحيفة الأنوار بيروت، 30 نيسان 1968.

43) أولى لينين هذه الظاهرة بين الثوريين (وخاصة الشباب الملتزم منهم) اهتماماً خاصاً, وكتب حولها تحليلات عديدة, ونقدها بشدة وسخرية لاذعة. وإذا كان الرفاق الذين يتهكم لينين من ثوريتهم السطحية معذورين في عشرينيات هذا القرن, فما هو عذر شبابنا الذي يعتبر نفسه ثورياً وملتزماً بمثل وأهداف ثورية في زمن لم يبق فيه من القرن الحالي إلا ثلاثون عاماً فحسب؟ فيما يلي مقطع من حديث للينين مع كلارا زتكين يتناول فيه بالنقد والسخرية والتهكم ظاهرة الثورية السطحية لدى الرفاق, كما تتبين بوضوح في مشكلة محددة وحساسة جداً هي موقف الرجل الثوري من المرأة ومكانها التقليدي في المجتمع.

قال لينين: «لسوء الحظ لا يزال بإمكاننا أن نقول عن الكثير من رفاقنا الشيوعيين إنه إذا خدشت قشرة أحدهم الخارجية ظهر لك السطحي والتافه تحتها. عليك، على وجه التأكيد، أن تخدش الأماكن الحساسة مثل عقليتهم بالنسبة للمرأة. هل يوجد برهان ملموس على ذلك أفضل من المنظر المألوف لرجل يراقب بكل هدوء امرأة تبدد نفسها بأعمال تافهة، رتيبة، تستنفذ قواها ووقتها، مثل الأعمال المنزلية: يراقب حيويتها تضمحل وذهنها يتبلد ودقات قلبها تخفت وإرادتها تضعف. ليس من الضروري أن أذكر بأنني لا أتكلم عن المرأة البورجوازية التي تلقي بأعباء العمل المنزلي والعناية بالأطفال بكاملها على الخدم المأجورين. ينطبق كلامي على الأكثرية الكبرى من النساء, بما فيهن زوجات العمال حتى لو كانت الأخيرات قد أمضين نهارهن في المصنع لكسب المال.

قليلون هم الأزواج، حتى في صفوف البروليتاريا، الذين يخطر لهم إلى أي مدى باستطاعتهم تخفيف ثقل الأعباء والمتاعب الملقاة على عاتق زوجاتهم لو مدوا لهن يد المساعدة في إتمام «هذا العمل النسوي». بطبيعة الحال إنهم لا يفعلون ذلك لأن هذا السلوك يتعارض مع «امتيازات» الزوج و«كرامته»، هذا الزوج الذي يصر دوماً على تأمين الراحة لنفسه. حياة المرأة في المنزل ليست إلا تضحية يومية بالنفس في سبيل ألف تافهة وتافهة، وحقوق زوجها ـ «سيدها ومولاها» ـ العتيقة تستمر في التأثير بصورة خفية غير ملحوظة. ولكن «عبدته» هذه تتأثر منه خفية من الناحية الموضوعية، إذ أن واقع تخلفها وعدم استيعابها لمثله الثورية يثبط عزيمته النضالية ويحد من تصميمه على الكفاح.. إني أعرف حياة العمال,

ومعرفتي بها ليست من خلال الكتب فقط. عملنا الشيوعي بين جماهير النساء, وعملنا السياسي عامة, يشملان جهوداً تثقيفية كبيرة بين الرجال. لذلك ينبغي علينا أن نستأصل من الحزب ومن بين الجماهير تلك النظرة القديمة للمرأة، نظرة صاحب الرق للرقيق. هذا واجب من واجباتنا السياسية, وهو واجب ملح وضروري مثله في ذلك كمثل واجبنا الملح في تشكيل هيئة من الرفاق ـ رجالاً ونساء ـ المدربين تدريباً نظرياً وعملياً رفيعاً للعمل الحزبي بين النساء العاملات.

(Lenin, on the Emancipation of Women, Progress Publishers, Moscow, pp. 110 – 111.)

44) عصام الدين حواس، «ثورة الأخلاق»، دار الكاتب العربي، القاهرة 1967.

45) الأنوار، 30 نيسان 1968.

46) المرجع السابق.

47) «المؤامرة ومعركة المصير», ص 196.

48) «ثورة في الثورة»، ص 90.

49) النهار، 13 آذار 1968.

50) الأنوار، 11 نيسان 1968 ص5.

51) مجلة «الكاتب»، القاهرة، آب 1967.

52) راجع على سبيل المثال مقال محمد كشلي في مجلة «الحرية» بيروت، 7 آب 1967.

53) راجع دراسة الدكتور سعد الدين إبراهيم «الحرب الشعبية والتعبئة العامة»، (دراسات عربية، بيروت، آب 1968). ومقال الدكتور جمال حمدان «نحن والدولة العصرية»، (الفكر المعاصر، القاهرة، تموز 1968).

54) راجع محاضرة العميد الركن حسن مصطفى، (الثقافة العربية، بيروت، كانون الأول 1967) ص 366.

55) الأنوار، 30 نيسان، 1968.

56) الأهرام، 5 أيار 1968.

57) المرجع السابق.

58) المرجع السابق، راجع دراستي المفصلة لمسألة المعجزة المنشورة تحت عنوان «معجزة ظهور العذراء وتصفية آثار العدوان»، (دراسات عربية)، تموز 1968.

59) «الفكر العربي في مائة سنة»، منشورات العيد المئوي، الجامعة

الأميركية في بيروت، 1967، ص 604- 628.

60) مجلة «تايم»، 18 تشرين الثاني 1957، ص 7.

61) المرجع السابق، 11 تشرين الثاني 1957، ص 50.

62) المرجع السابق، 16 تشرين الأول 1957، ص 16.

63) المرجع السابق، 18 تشرين الثاني 1957، ص 19 .

64) N. Dewitt, Education and professional Epmloyment in the USSR, P. 18, 19.

65) James B. Conant, The American Highscool, P,57. 62.

66) مجلة «تايم»، تشرين الثاني 1957، ص 20.

67) الأهرام 16 نيسان، 1968.

68) الحياة 9 نيسان، 1968.

69) الحياة، 11 نيسان 1968.

70) النهار، 19 أيار، 1968.

71) راجع مقال هيكل في الأهرام، 4 آب 1967.

72) «الإسلام وتحديات الحياة العصرية»، «حوار»، بيروت، تموز ـ آب 1965، ص31.

73) راجع مثلاً المقالات التالية في مجلة «الكاتب» المصرية: الدكتور أحمد خلف الله «القرآن الكريم والمضامين الاشتراكية», تموز 1966، عبد المفتي سعيد «التجربة الاشتراكية العربية», كانون الثاني 1967، وآذار 1967.

74) المحرر، بيروت، 29 نيسان 1968.

75) راجع أيضاً مقالات الكاتب المصري صلاح عيسى في مجلة «الحرية»، بيروت، 12 و19 و26 ايلول 1966، ومقالات محمد كشلي في المجلة نفسها، 25 تموز، و8، 15، 22 آب 1966.

76) راجع الملحق المثبت في آخر هذه الدراسة للاطلاع على عدد من الأمثلة الواقعية عن وسطية النظام في الجمهورية العربة المتحدة على مستوى النظرية والتطبيق.

77) النهار، 22 أيار 1968.

78) النهار، 28 أيار 1968، ص8.

79) الأنوار، 19 أيار 1968.

80) راجع تصريحات السيد محمود رياض، وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة حول هذا الموضوع، الأنوار، 12 أيار 1968. راجع أيضاً الندوة المهمة التي اشترك فيها ثلاثة من الوزراء الأردنيين كما نشرتها

«الأنوار» في 4/8/1968. يتضح من كلام الوزراء, بما لا يقبل التأويل, أن الاهتمام العربي الرسمي بأكمله لا يدور الآن إلا في فلك الخروج من المحنة الحالية عن طريق الحلول السلمية والدبلوماسية وقرار مجلس الأمن والتنديد بإسرائيل لرفضها القرار إياه.

81) الأنوار، 31 آذار، 1968.

82) وبالمناسبة نذكر الثوريين الاشتراكيين العرب بما ذكره كارل ماركس حول هذا الموضوع، قال: «بإمكاننا دائماً تحديد مدى تطور عهد تاريخي معين بدرجة تقدم النساء في طريق الحرية.. إن درجة انعتاق المرأة تمثل المقدار الطبيعي للانعتاق العام». ماركس - انجلز، «المؤلفات»، الطبعة الروسية، ج2 ص 224.

83) أديب قعوار، «المرأة اليهودية في فلسطين المحتلة», منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1968ن ص9.

84) المرجع السابق، ص156.

85) المرجع السابق، ص 157.

86) ترجمة فواز طرابلسي، «دراسات عربية», أيار 1968، ص 80.

87) «المرأة اليهودية في فلسطين»، ص 75 ـ 76.

88) Lenin on the Emancipation of Women, PP. 58, 76.

89) «فلسطين عام 1968» «الثقافة العربية»، بيروت، تموز، آب 1968، ص 279.

90) دار الطليعة، بيروت، 1968.

91) «مجلة الثقافة العربية»، تموز، آب 1968.

92) «إستراتيجية العمل لتحرير فلسطين» ص 15.

93) لخص ناجي علوش فحوى هذه المسألة تلخيصاً مركزاً وشاملاً على النحو التالي: «إن ما حدث مصير.. مسألة وجود، وبهذا يجب أن تكشف دلالاته وأن توضح. وهو في رأيي انهيار تام لنظم ومفاهيم وعقليات واستراتيجيات وأساليب تحكم هذا الوطن. فإذا اعتبرت ما حدث نكسة, كان عليّ أن أومن بهذه النظم والمفاهيم والعقليات الخ، وبقدرتها على أن تجعل مما حدث نصراً. وهذا ما يتعارض مع بديهيات لا لبس فيها. فإذا ما اعتبرنا ما حدث نكسة، نكون من الذين حكموا على أنفسهم بالعمى، وارتضوا الذل والمهانة مصيراً. «دراسات عربية»، تموز 1968، ص 10.